

كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب...

دليل منهجى لتطوير سياسات
للشباب للدول العربية



الجزء الثاني

Youth Partnership

Partnership between the European Commission
and the Council of Europe in the field of youth



EUROPEAN UNION

COUNCIL OF EUROPE



CONSEIL DE L'EUROPE

كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب... دليل منهجي لتطوير سياسات للشباب للدول العربية

تأليف

فين يرجار دينستاد

مؤلف النسخة الأصلية لعام 2009

و

روبرت تومسون / عبد السلام بدر

محررو النسخة المنقحة لعام 2013

للوطن العربي ومنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

فهرس المحتويات

الاختصارات وقائمة المصطلحات

مقدمة	
1 تمهيد	
2 ما هي السياسات الوطنية للشباب؟	
3 سياسات الشباب دوليا وإقليميا	
4 مشاركة الشباب: لماذا وكيف؟	
5 بعض القضايا الهامة التي يجب معالجتها والتعامل معها عند وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للشباب	
6 الإعداد للمرحلة: التخطيط لعملية تطوير الاستراتيجية	
7 تطوير استراتيجية الشباب في سبعة مراحل: نموذج	
المراجع	
الأدبيات	
ملحق 1: قائمة المصطلحات العربية	

إن الآراء الواردة في هذا الدليل هي مسؤولية المؤلف ولا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لكل من المفوضية الأوروبية أو مجلس أوروبا أو الدول الأعضاء فيهما أو المنظمات المتعاونة مع هاتين المؤسساتين.

جميع الحقوق الفكرية وحقوق الطبع محفوظة، وعليه لا يجوز ترجمة أي جزء من هذا الدليل، أو نسخه أو نقله، بأي شكل أو بأية وسيلة كانت، سواء إلكترونية، على أقراص مدمجة أو على الشبكة الدولية (الإنترنت)...الخ، أو أية، بما في ذلك التصوير، أو التسجيل، أو باستخدام أية أنظمة تخزين، أو استرجاع للمعلومات، دون الحصول على إذن خطي مسبق من شعبة الإعلام والمطبوعات، مديرية الاتصال لمجلس أوروبا F- 67075 ستراسبورغ - سيدكس أو على البريد الإلكتروني (publishing@coe.int).

للحصول على مزيد من المعلومات حول الاتحاد الأوروبي، ومشاريع شراكة الشباب في مجلس أوروبا، و هذا الدليل (دليل منهجي لتطوير سياسات للشباب للدول العربية 2013)، أو النسخة الأصلية التي صدرت في عام 2009، يرجى الرجوع إلى موقعنا الإلكتروني (http://youth-partnership-eu.coe.int) أو الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني (youth-partnership@partnership-eu.coe.int).

الترجمة إلى العربية: رولا سمارة
التنقيح اللغوي: إبراهيم الحايك
المراجعة: سوزان الشوملي
تصميم الغلاف والتنسيق:
Jouve - Paris

قسم إنتاج الوثائق والمنشورات - مجلس أوروبا

أحد إصدارات مجلس أوروبا
F- 67075 ستراسبورغ - سيدكس
فرنسا
http://book.coe.int

الرقم الدولي الموحد للكتاب (ردمك) ISBN 978-92-871-8094-0
© مجلس أوروبا، كانون ثاني/يناير 2015
طبع في مجلس أوروبا

EMYC (Euro-Mediterranean Youth Centre)	المركز الأوروبي متوسطي للشباب في تركيا
EMYP (Euro-Mediterranean Youth Platform)	برنامج الشباب الأوروبي متوسطي في مالطا
EMYP (Euro-Mediterranean Youth Parliament)	برلمان الشباب الأوروبي متوسطي
EYF (European Youth Foundation of the Council of Europe)	مؤسسة الشباب الأوروبي لمجلس أوروبا
ILO (International Labour Organization)	منظمة العمل الدولية
IMWG (Inter-ministerial working group)	فريق عمل مشترك بين الوزارات، وهو جزء من الهيكل الخاص بوضع استراتيجية وطنية للشباب
IOM (International Organization for Migration)	المنظمة الدولية للهجرة
LAS (League of Arab State)	جامعة الدول العربية http://www.lasportal.org
LCP (Local consultation partner)	شريك استشاري محلي، وهو جزء من الهيكل الخاص بوضع استراتيجية وطنية للشباب
MDGs (The Millennium Development Goals)	الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف الثمانية التي اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2000 على تحقيقها بحلول عام 2015
NC (National Coordinator)	منسق وطني لعملية تطوير استراتيجية وطنية للشباب، كما هو مقترح في هذا الدليل
NGO (Non-Governmental Organisation)	منظمة غير حكومية
NGYO (Non-governmental youth organisation)	منظمة شبابية غير حكومية
NSC (North South Centre)	مركز شمال جنوب لمجلس أوروبا، المركز الأوروبي للترابط والتضامن العالميين

الاختصارات وقائمة المصطلحات

يوجد لدى العديد من المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة هيئات تنسيق خاصة للشباب، وفيما يلي سرد لقائمة الاختصارات الخاصة بها ولأهم المصطلحات الشائع استخدامها في المواضيع المتعلقة بسياسات الشباب وذلك حسب التسميات الرسمية:

AC (Advisory Council on Youth in the Council of Europe)	المجلس الاستشاري للشباب في مجلس أوروبا، عبارة عن ثلاثين ممثلاً من منظمات غير حكومية وشبكات شبابية يشاركون بأرائهم وأفكارهم بخصوص أنشطة مختلف القطاعات الشبابية
ALF (Anna Lindh Euro-Mediterranean Foundation)	مؤسسة آنا ليند، مؤسسة آنا ليند الأوروبي متوسطية للحوار بين الثقافات
CDEJ (European Steering Committee on Youth in the Council of Europe)	اللجنة التوجيهية الأوروبية للشباب في مجلس أوروبا، اللجنة المشكلة من ممثلين لحكومات الدول الأطراف في الاتفاقية الثقافية الأوروبية والبالغ عددها خمسين دولة للإشراف على برنامج مجلس أوروبا في مجال الشباب
CoE (Council of Europe)	مجلس أوروبا، منظمة حكومية دولية لعموم أوروبا أنشئت في عام 1949، وتضم 47 دولة عضو (اعتباراً من 30 نيسان/أبريل 2013) http://hub.coe.int
CLRAE (Congress of Local and Regional Authorities)	مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية، واحد من الهيئات الرئيسية لمجلس أوروبا
DG EAC (General Directorate for Education, Culture and Youth)	المديرية العامة للتربية والثقافة والشباب، بقيادة مفوض من المفوضية الأوروبية، وهي مسؤولة عن الشؤون الخاصة بسياسات الشباب وبرنامج المفوضية للشباب http://ec.europa.eu/dgs/education_culture/index_en.htm
EC (The European Commission)	المفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي ويتكون من هيئة المفوضين وعدد من المديرات العامة، والتي تشبه الوزارات في الحكومات الوطنية
EU (European Union)	الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة حكومية دولية فوق وطنية أوروبية، تتكون من 28 دولة عضو (لغاية تموز/يوليو 2013)

UNEP (UN Environmental Programme)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	NYS (National Youth Strategy)	الاستراتيجية الوطنية للشباب
UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتستضيف منتدى الشباب كل عامين	OMC (The Open Method of Co-ordination)	طريقة التنسيق المفتوحة، آلية داخل الاتحاد الأوروبي لتنسيق السياسات، وذلك في مجالات السياسات الوطنية التي تضعها الدول الأعضاء، وذلك بدلاً من وضع سياسات واحدة على مستوى الاتحاد الأوروبي بالقانون. ومن بين هذه السياسات سياسات الشباب
UNODC (UN Office on Drugs and Crime)	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	SC (Steering Committee)	اللجنة التوجيهية، (قسم مختص) يشكل جزءاً من الهيكل التنظيمي الخاص بوضع استراتيجية وطنية للشباب
UNFPA (UN Population Fund)	صندوق الأمم المتحدة للسكان http://www.unfpa.org	SALTO (Support, Advanced Learning and Training Opportunities)	فرص الدعم والتعليم والتدريب المتقدمة ضمن البرنامج الأوروبي "الشباب في العمل (Action Youth in)"
WHO (World Health Organization)	منظمة الصحة العالمية	SALTO RC (Support, Advanced Learning and Training Opportunities "SALTO" Resource Centres)	مراكز مصادر فرص الدعم والتعليم والتدريب المتقدمة، قد تم حتى الآن تأسيس ثمانية من هذه المراكز من قبل المفوضية الأوروبية للتركيز على التدريب في إطار برنامج المفوضية للشباب، وذلك في المجالات التالية: التنوع الثقافي، وأوروبا الشرقية والقوقاز، والتعاون الأوروبي متوسطي، والإندماج والشمولية، وجنوب شرق أوروبا، والتدريب والتعاون، والمشاركة والمعلومات http://www.salto-youth.net/rc/euromed
WPAY (World Programme of Action for Youth)	برنامج العمل العالمي للشباب لسنة 2000 وما بعدها، استراتيجية دولية للشباب تم اعتمادها في 1995، وتلتزم من خلالها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمتابعة عشرة مجالات عمل، وفي عام 2005، تم رفع عدد المجالات إلى خمسة عشر	TWG (Thematic working groups)	مجموعات تعمل على موضوع أو فكرة رئيسية (مجموعات عمل موضوعية)، وهي جزء من الهيكل الخاص بتطوير استراتيجية الشباب
YFJ (European Youth Forum)	منتدى الشباب الأوروبي، منظمة تشمل عموم أوروبا تحت مظلة واحدة وتضم أكثر من 95 منظمة عضو تتشكل من منظمات شبابية وطنية، ومنظمات دولية غير حكومية للشباب، وتتخذ من بروكسل مقراً لها، وهي شريك رئيسي للمؤسسات الأوروبية والدولية في شؤون سياسات الشباب	UN (United Nations)	الأمم المتحدة
		UN CRC (The UN Convention on the Rights of the Child)	اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والتي اعتمدت في 1989 ولها حالياً 193 من الدول الأطراف (تموز/يوليو 2013) http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtsg_no=IV11&chapter=4&lang=en
		UNDP (UN Development Programme)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مقدمة

يعيش الشباب اليوم في عالم يختلف كثيراً عما كان عليه قبل جيل من الآن. حيث في عام 1988 كانت أوروبا مقسومة لشرق وغرب، وكانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية المكونة من 12 دولة عضو تشكل ما يشبه "نادياً للأغنياء". يتم التركيز فيه على التنمية الاقتصادية، كما كان معظم الناس على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي آنذاك يعتبرون السفر إلى الخارج والتنقل بين الدول شكلاً من أشكال الرفاهية والبؤس. وتعتبر تكنولوجيا الاتصالات السائدة حالياً أمراً يفوق الخيال في حينها. ولم يع العرب في كانون ثاني/يناير 2011 أن تكنولوجيا الشبكة الدولية (الإنترنت) والهواتف النقالة المزودة بكاميرات تصوير ستكون وسيلة هامة لتنسيق ثورات تطيح بحكومات طال أمد حكمها، كما وتمكنهم من كشف ظلم الطغاة للعالم وإيصال صوت الشباب الذين لعبوا دوراً قيادياً حقيقياً وفاعلاً في تغيير النظام. في الحقيقة إنه من الممكن استعراض الكثير من التغييرات الهائلة التي حدثت خلال العشرين عاماً الماضية. إن دليل سياسات الشباب هذا ليس المكان المناسب لسرد هذا القدر من التاريخ كما ليس من المفترض أن يؤدي الدليل ذلك الغرض. بل هو آلية دعم مؤسسي أورو متوسطي لجهود الدول الرامية إلى تحسين حياة الشباب وإشراكهم في جميع مستويات اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم في أرجاء العالم العربي. وكما هو الحال في بقية العالم، تقوم الحكومات بتصميم وتطوير وتنقيح الاستراتيجيات الوطنية، وخطط العمل، والسياسات الخاصة بالشباب كمحاولة غير مسبوقة لإدماج الشباب في الحياة السياسية والاقتصادية.

بحلول عام 2020، وحسب الأمم المتحدة، سيكون عدد سكان العالم الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً يبلغ 3.6 مليار، حيث ستشكل تلك الفئة "القوة العالمية الجديدة التي ستعيد تشكيل العالم". وسيكون للشرق الأوسط وإفريقيا الحصة الأكبر من السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 وذلك بنسبة 63.9 % علماً بأن لدى الشباب إمكانات هائلة لتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي عالمياً. وقد يعد تزايد عدد الشباب من الذكور والإناث تحدياً للحكومات التي عليها أن توفر الخدمات وأن تخلق فرص عمل جيدة. وبطبيعة الحال يمكن لذلك أن يحدث مخاطر وتحديات مالية، خصوصاً في الدول العربية المثقلة بالديون مثل لبنان والأردن ومصر. كما وقد تكون الفرص الكامنة في الشعب الفتى سبباً في انعدام الاستقرار الوطني وذلك عندما تفشل سياسات الحكومة وبرامجها في تحويل تطلعات الشباب إلى دخر ومورد هام من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة والفرص المتكافئة.

كشف تقرير يورو مونيتر (Euro Monitor) الدولي أن الاقتصادات النامية مثل الجزائر والمغرب وغيرها من المناطق قد دخلت النافذة الديمغرافية في 2010، وأن مصر والسعودية ستدخلها بحلول 2025. حيث ستنتفع هذه الدول من نافذة ديمغرافية تجلب لها تطوراً في المجتمع من خلال السماح للمزيد من الاستثمار في التعليم، والصحة، والتكنولوجيا، والمهارات التي تدعم الاقتصاد المتعاظم. لكن يبقى انعدام وسوء إدارة التعليم والاستثمار في البنية التحتية وخلق فرص العمل يلقي بظلاله على الشعب الفتى، ففي العديد من الدول العربية ينخفض مستوى خلق فرص العمل بسبب ضعف التدخل الحكومي وعدم وضع الحكومة لسياسات وبرامج تساهم في زيادة التوظيف بالإضافة إلى اتساع الفجوة المتزايدة بين أساليب التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وبمعرض الحديث عن التعليم، فإن فرص التعليم غير الكافية تضع تحدياً آخر باعتبار التعليم عاملاً بالغ الأهمية في تحديد مستوى التطور الاقتصادي وبيئة الأعمال في بلد ما. ففي المغرب واليمن على سبيل المثال، تعاني العديد من الجامعات من مستوى تعليم منخفض بسبب مجموعة من العوامل الهيكلية، على الرغم من ارتفاع قيمة الاستثمار في هذا القطاع. وقد جُمع عن الربيع العربي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنبا إلى جنب مع الاضطرابات الاجتماعية معدلات عالية للبطالة ونقص في الفرص للشباب وصعوبات غير مسبوقة في الاقتصادات المتقدمة مثل اليونان، وإيطاليا، وفرنسا، والولايات المتحدة في عام 2011. هذا وقد تسببت الأزمة الاقتصادية ببطالة 81 مليون من أصل 620 مليون من الشباب النشطين اقتصادياً من فئة الأعمار 15 لغاية 24 حول العالم أو ما يشكل 13 % من هذه الفئة في عام 2009، وذلك وفقاً لمنظمة العمل الدولية.

وستخضع النزعة السكانية على مدى العقود القليلة المقبلة إلى القرارات التي سيتخذها 3.5 مليار شخص تحت سن 30، وهو أكبر جيل سيدخل سن المراهقة وستؤثر قراراته بخصوص حجم العائلات والمباعدة بين الولادات على كلا من النزعة السكانية وأنماط الاستهلاك خلال العقود المقبلة. كان للشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأكبر في عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً بواقع 66.8 % ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الإنجاب والخصوبة وزيادة أعداد الأطفال الناجين. في المقابل، تواجه الاقتصادات المتقدمة في أوروبا الغربية شيخوخة سكانية. ففي 2011 وصل معدل أعمار الأفراد إلى 44.1 عام في ألمانيا، تلتها إيطاليا 43.1 عام، واقتصادات أوروبية أخرى سيرتفع

عدد السكان في عمر العمل إلى أعداد غير مسبوقة ما يوفر للقوة العاملة "ارتفاعاً" من الموارد البشرية وبذلك إمكانية أكبر للتطوير الاقتصادي. ومن المتوقع أن ينمو عدد السكان في عمر العمل في الدول النامية وحدها بمعدل 9.8 % ما بين العامين 2012 و 2020 ويصل بذلك إلى 4.3 مليون نسمة. من الواضح أن الدول والأقاليم تستطيع أن تتعلم الكثير من تجارب بعضها البعض، على الرغم طبعاً من أن السياسات لا بد أن تتكيف مع السياق المحلي. ولكن على الرغم من زيادة المواد المكتوبة عن سياسات الشباب، هناك عدد قليل فقط يسهل الحصول عليه ما تم نشره ويتوفر فيه مشورة وأمثلة عملية عن كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب. لذا، فقد تم مراجعة النسخة الأصلية من هذا الدليل والصادرة في عام 2009 لتوائم الوطن العربي في حالته الراهنة، كما وتم ترجمة تلك النسخة إلى اللغة العربية لزيادة موائمتها واستخدامها في الدول الناطقة باللغة العربية.

إن دليل سياسات الشباب هذا يهدف إلى توفير معلومات عملية ومفيدة حول كيفية البدء بإستراتيجية وطنية للشباب وتطويرها. كما ويقدم أمثلة واقعية عن كيفية إشراك الشباب في تصميم وتطبيق الاستراتيجية، إضافة إلى نظرة عامة عن عمل المؤسسات الإقليمية والأمم المتحدة في مجال سياسات الشباب، وإذا ما كان الحديث عن معيار دولي لسياسات الشباب أمر وارد فإن هذا الدليل يعتبر نموذجاً متكاملاً لتطوير استراتيجية للشباب من البداية وحتى النهاية. ولكن يجدر التأكيد هنا بأن هذا الدليل هو مجرد اقتراح، وأنه لا توجد صيغة واحدة متفردة ومطلقة تحدد كيفية تطوير سياسة للشباب، ولكن هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تم تفصيلها في هذا الدليل والتي يجب إتباعها بغرض صياغة وتطوير استراتيجية وطنية للشباب.

وفي ختام هذه المقدمة، لابد من تقديم الشكر لكل من: جيمس دولي، وواصل الجيار، ودانيلا يوفيتش، ويائيل أوهانا، وألكسندرا فيدانوفيتش، وهوارد ويليامز للمشورة التي قاموا بتقديمها في تطوير الدليل الأصلي والمنقح. علماً بأنه قد بوشرت إجراءات استراتيجية الشباب في عدة دول وهي (الجزائر، وأرمينيا، والبوسنة والهرسك، وإستونيا، وقيرغيزستان، ومولدوفا، والجبل الأسود، وصربيا، وسويسرا، وتونس) حيث قدم كل من فين دينستاد وروبرت تومسون الكثير من المعلومات المفيدة. وقد أخذ كل من روبرت تومسون وعبد السلام بدر دوراً رئيسياً في إعادة كتابة الدليل الأصلي والذي صاغه فين دينستاد وقاما بتقريبه لواقع الدول العربية. كما كانت الشراكة مع مارزا ميدلينسكا وهانز يواكيم شيلد من مجلس الاتحاد الأوروبي فعالة لضمان جودة كلا النسختين. وأخيراً سوزان الشوملي ورولا سماره وإبراهيم الحايك من فريق عمل جمعية تنوير للتطوير المؤسسي والإدارة المعرفية على الترجمة والتنقيح إلى اللغة العربية والفائدة التي قدموها من خلال خبراتهم الواسعة في مجال تعاون الشباب الأورو متوسطي.

ختاماً لهذه المقدمة، فإنه من الضروري التعبير عن إيماننا بأن نجاح أية استراتيجية وطنية للشباب في الدول العربية تكمن في قدرتها على تعزيز منزلة ودور الشباب والاحتفاء بتنوعهم، أملاً أن يساهم دليل سياسات الشباب هذا في تلك العملية.

تمهيد

ترسّخ مفهوم "الاستراتيجية الوطنية للشباب" في أنحاء متعددة من العالم، وتؤيد المؤسسات الأوروبية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة بقوة عملية تطوير سياسات وطنية تهدف إلى تحسين أوضاع الشباب، حيث تنتهج هذه المؤسسات عدة آليات لتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتطوير سياسات شمولية عبر قطاعية (حيث يتقاطع تنفيذها بين مختلف القطاعات ولا تختص بقطاع معين مثل الصحة أو التوظيف فقط) وتتمحور حول اعتبار الشباب مورداً هاماً وإشراكهم بجانب المنظمات الشبابية غير الحكومية في عملية صنع القرار في القضايا التي تمسهم.

خلال السنوات العشرين المنصرمة، وقعت أحداث ذات أهمية عالمية سرّعت بدورها في تطوير سياسات وطنية للشباب وكان لديها القدرة على رفع هذه السياسات إلى مستوى جديد كلياً، ليس فقط في أوروبا، ولكن في الوطن العربي كذلك.

تختلف السياسات الوطنية للشباب في أنحاء العالم، فهناك خصوصية ثقافية كون هذه السياسات تستجيب لتحديات متنوعة ويتم تطويرها في دول تختلف في مواردها المتاحة اختلافاً كبيراً. وبوجود ذلك الاختلاف في الخصوصيات الثقافية والاقتصادية والتحديات، فهو يستلزم التساؤل هنا حول ما إذا كان من الممكن الحديث عن "معيّار دولي" لسياسات الشباب؟ وهل من الجدوى بمكان تقديم نموذج مشترك وعام لكيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب؟

يشير هذا الدليل إلى إمكانية الإجابة على السؤالين بالإيجاب، ويناقش أيضا مفهوم سياسات الشباب وإشراك الشباب، كما يبحث في سياسات جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، والأمم المتحدة في هذا المجال. كما ويقترح عدد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار خلال عملية تطوير وثيقة استراتيجية وطنية للشباب. وأخيرا، يقدم أمثلة واقعية عن كيفية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب.

إن دليل سياسات الشباب يستهدف النشطاء الشباب في المنظمات الشبابية غير الحكومية والراغبين في الحصول على البراهين والأدلة العملية والإلهام لتساعدهم في تشكيل قوى ضاغطة على حكوماتهم ودفعها لتحسين سياسات الشباب، ويخدم أيضا السياسيين والحكوميين الذين يبحثون عن أفكار وأمثلة حديثة ومبتكرة لكيفية تنفيذ استراتيجيات وطنية للشباب. يهدف هذا الدليل بشكل رئيسي إلى تقديم الدعم الفني لدول الوطن العربي التي لا تملك الموروث العملي الكافي لتطوير سياسات شباب عبر قطاعية وموجهة حسب الموارد الممكنة. كما يلامس هذا الدليل اهتمامات العاملين في مجال سياسات الشباب في باقي أنحاء العالم.

وبحسب "تقرير البنك الدولي عن التنمية 2007"، فإن هنالك ثلاثة أسباب رئيسية وراء صعوبة تطوير سياسات ناجحة تستهدف الشباب وهي: أولا، سياسات الشباب الناجحة تتطلب شمول عدة قطاعات لتطوير استراتيجية واحدة متماسكة وشمولية وعبر قطاعية، مع وجود أولويات واضحة وتدابير إجرائية (عملية) ملموسة. مع ذلك، تقف سياسات الشباب حاليا منفردة ولا يتم دمجها في السياسات التنموية الوطنية. ثانيا، تفشل سياسات الشباب لأن الشباب لم يكن لهم رأي في تصميم وتنفيذ السياسات التي تؤثر بهم.

ثالثا، عدم وجود الكثير من قصص النجاح السابقة أو أمثلة لممارسات فضلى يمكن الاقتداء بها يقف عائقا أمام نجاح سياسات الشباب. كما أكد "التقرير العالمي للشباب" لذات السنة على الحاجة الملحة لتطوير سياسات وطنية وقطاعية للشباب (خصوصا فيما يتعلق بقضايا التوظيف، والمشاركة، والتمييز على أساس النوع الاجتماعي (الجنس)، فيما تنبأ تقرير عام 2003 و"تقرير التنمية الإنسانية العربية" لعام 2002 بالعوامل والمسببات المتعلقة بالتحديات الاقتصادية وأنماط الحياة، والصحة، والتعليم، وحرية التعبير عن الرأي، والمواطنة والتي أدى إهمالها السياسي إلى تغذية العديد من مطالب متظاهري الثورات العربية.

بجانب العوامل الثلاثة المذكورة في تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2007 (صفحة رقم 8)، يواجه تطوير سياسات الشباب في الوطن العربي تحديات إقليمية معينة، من ضمنها قلة التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف على المستويين الحكومي وغير الحكومي من ناحية، وإقصاء الشباب والمنظمات غير الحكومية عن عمليات صنع السياسات من ناحية أخرى. حيث يمكن تلخيص سبب هذا الإقصاء إلى نقطتين: الأولى تتعلق بغياب ثقة السياسيين بالهيئات غير الحكومية فيما يخص صياغة السياسات، والثاني يتمحور حول النقص الذي تعانيه منظمات الشباب غير الحكومية في المنطقة عموما في الخبراء والمدربين، فبينما لدى المنظمات غير الحكومية دافع قوي وإصرار على تحسين كفاءة أعمالها، كثيرا ما لا يرتقي أدائها إلى تحقيق الأهداف المرجوة بسبب نقص التدريب الكفؤ والخبرة في مجال صناعة السياسات، مما يؤثر سلبا

في نتائج استراتيجياتهم التنفيذية كما ينعكس على أعمالهم للشباب في الدول العربية.

لذا يتمحور دليل سياسات الشباب حول كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب مع أخذ هذه التحديات بعين الاعتبار. ويؤكد الدليل على الحاجة إلى التعاون الحكومي الدولي وإلى الحفاظ على نهج عبر قطاعي. بالإضافة إلى ذلك، تقع مشاركة الشباب الفاعلة، وبالتحديد المنظمات الشبابية غير الحكومية، في قلب نموذج تطوير الاستراتيجية المطروح هنا.

هذا الدليل هو ثمرة من ثمار تعاون شبابي أورو متوسطي، لذا فإنه يستقى من الخبرات السابقة في تطوير الاستراتيجيات الوطنية للشباب في بعض الدول الأوروبية القابلة للتطبيق، والتي من شأنها أن تكون نافعة للقارئ العربي. على الرغم من أن الدليل يركز على تطوير سياسات وطنية، إلا أنه قد يكون أداة تلهم تطوير سياسات شباب على المستويين المحلي والإقليمي كذلك.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن هذا الدليل يركز على تطوير استراتيجية وطنية للشباب كما يشمل صياغة للخطة، كما ويحتوي على بعض الأفكار حول تنفيذ السياسات، ولكن يبقى التركيز الأكبر على الأساليب، والأدوات، والمرجعيات اللازمة لتطوير استراتيجية شباب كفيلة بتعزيز منزلة ودور الشباب والاحتفاء بتنوعهم على المستوى الوطني في الدول العربية، مع الحفاظ على مشاركتهم الفاعلة.

2 ما هي السياسات الوطنية للشباب؟

وفقا لما سبق ذكره، نستطيع القول أن سياسات الشباب هي التزام الحكومة وممارستها تجاه ضمان ظروف معيشية جيدة وفرض أفضل لفئة الشباب في دولة ما. وقد تكون أكثر أو أقل تركيزا، أضعف أو أقوى، أو أضيق أو أوسع نطاقا. وليس بالضرورة أن تصاغ استراتيجيات الشباب في وثيقة استراتيجية مفردة (مع أنه من المفضل ذلك حتما). ولكن قد تأتي على شكل مجموعة من الممارسات المجربة أو أن يتم ترسيخها في عدد من الوثائق التعريفية المختلفة، والتي مجملها تحدد كيف تتعامل الحكومة مع قضايا الشباب. إن استناد سياسات الشباب (أو أي سياسات في هذا المعرض) على التشريع ليس شرطا مسبقا، ويعتمد ذلك كثيرا على السياق الوطني. وحتى تكون سياسات الشباب قوية وفعالة، عليها أن تمثل وتتعاظم مع عدد من العوامل، والتي سنتناولها في هذا الباب.

هناك عدة طرق لتصنيف ماهية سياسات الشباب، ذلك لأن سياسات الشباب هي أكثر من مجرد قائمة قضايا يجب تغطيتها، فهي أيضا تشمل المنهجية والمنفعين وأصحاب المصلحة والموازنات وغيرها. وفي هذا الصدد، لابد من التفريق بين «القانون» و«الاستراتيجية» و«السياسة». فمن ناحية، القانون هو مجموعة قواعد التصرف التي تجيز وتحدد حدود العلاقات والحقوق بين الناس والمنظمات، والعلاقة التبادلية بين الفرد والدولة والتي تفرضها دولة أو مجتمع ما، بهدف تنظيم أفعال وتعامل أفراد المجتمع. أما السياسة (policy) فهي مجموعة مبادئ للأفعال يتم تطويرها و/أو اقتراحها من قبل الحكومة أو الهيئات غير الحكومية في سبيل الوصول إلى هدف مرغوب فيه، ويهدف إلى تأطير القرارات أو بيانات النوايا، وهي مسار عمل واضح يتم اتخاذه لتعزيز الممارسة الفضلى والوصول إلى نتيجة مرغوب فيها. وأخيرا، الاستراتيجية هي

خطة أو سبيل لنهيج يطره فرد، أو مجموعة أو منظمة ما للنجاح في الوصول إلى غاية أو هدف كلي. مع ذلك، عند التفكير بإستراتيجية الشباب، لا بد من التفكير بالتكتيكات حيث تتضمن التكتيكات كلا من التفاصيل والإجراءات والخطوات التي يجب إتباعها بالترتيب للوصول إلى الأهداف المنشودة من الاستراتيجية. لذا فإن سياسة الشباب تتضمن قاعدة أو توجيه معين بينما استراتيجية الشباب هي المنهجية المستخدمة لتحقيق الغايات المستهدفة كما حددتها السياسة. السياسة والاستراتيجية معنيتان بالوصول إلى الأهداف التنظيمية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتتشابه عملية تطوير كلا المفهومين إلا أنه في القرارات الاستراتيجية يكون تحديد وتحليل عوامل المشكلة أصعب مما هو عليه في القرارات السياسية.

ما هي سياسات الشباب؟

إن الدروس المستفادة من مراجعة سياسات الشباب العالمية تشير إلى أن هناك خمسة عناصر رئيسية لسياسات الشباب كما يلي:

1. التغطية، (المنطقة الجغرافية والفئات الاجتماعية التي تغطيها، بالإضافة إلى مجالات السياسات)
2. القدرة، (الأدوار والعلاقات بين الحكومة ومنظمات الشباب غير الحكومية)
3. الكفاءة (ما يتعلق بالتدريب والتأهيل)
4. التعاون والتنسيق والترابط (عموديا حسب المنصب، وأفقيا حسب الأقسام والاختصاصات)
5. التكلفة (الموارد المالية والبشرية اللازمة)

2.1 سلطة حكومية مختصة محددة بوضوح، ومعنية، وتتابع قضايا الشباب

يجب تعيين سلطة حكومية لتكون الجهة المنسقة لشؤون الشباب وشؤون تطوير سياسات وطنية للشباب. عادة ما تكون تلك الجهة وزارة، أو وكالة وطنية أو مكتب للقطاع العام. في حال لم تكن هذه الجهة وزارة، فمن الضروري أن يكون لها علاقة مباشرة قوية مع إحدى الوزارات أو الأقسام الوزارية، وذلك لضمان التعاون المشترك بين الوزارات والمؤسسات الأخرى والتمويل العام. هناك أمثلة عن دول طورت استراتيجية وطنية للشباب بدون وجود سلطة حكومية محددة مسؤولة عن تنسيق التنفيذ. في مثل هذه الحالات، تم إنفاق الكثير من الموارد والوقت على تطوير الاستراتيجية والتي تضمنت استشارات شاملة مع الشباب والمجتمع المدني، والحد الأدنى من المساهمة الحكومية. وكانت النتيجة النهائية أنه لم يتم تنفيذ الاستراتيجية أبداً، وبدلاً من ذلك، أصبحت عملية تطوير مشروع الاستراتيجية تدريب وتمارين بناء قدرات للأفراد والمنظمات المشاركة، ولكنها لم تنعكس إيجاباً على تحسين أوضاع الشباب بشكل عملي في تلك البلد.

2.2 مجموعة منتفعة (مستهدفة) محددة بشكل واضح

متى يعتبر الفرد ضمن فئة الشباب المستهدفة من الاستراتيجية؟ إن مفهوم الراهقة والشباب يتم صياغته وتعريفه مجتمعياً وليس بيولوجياً كما هو الحال في البلوغ الجسدي، بما معناه: أن المفهوم المجتمعي يختلف

مع الوقت والتطور والظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة لمجتمع ما. كما يمكن أن يختلف تحديد ذلك المفهوم حتى حسب المنظور الشخصي. إن المجموعة المستهدفة في السياسات الوطنية للشباب تختلف من دولة إلى أخرى وتعتمد على السياق الوطني. كما لا يوجد صيغة عالمية موحدة لتصنيف فئة «الشباب». علماً بأن بعض السياسات الوطنية للشباب لديها حد أعلى وحد أدنى دقيق للعمر الذي يحدد فئة الشباب، بينما أنه لدى أطر أخرى حدود غير واضحة بين الطفولة والشباب حيث تستخدم «سياسات أطفال وشباب مدمجة» والذي ينجم عنه الجراف نحو التركيز على الأطفال على حساب الشباب. للعديد من الدول سياسات شباب تعرف الفئة المستهدفة بأنهم الشباب الذين يبلغون من العمر ما بين 15 لغاية 25 عام، نطاق الأعمار المستخدم فيما يسمى بالدول المتوسطة الشريحة² يتوافق مع مثل هذا المعيار، وربما مع ميل نحو رفع العمر إلى 35 عام. المهم أن السياسات تعمل ضمن حد أعلى وأدنى واضح للسن، حتى لو كان ذلك يعني حدود سن مختلفة حسب نظام كل سياسة.

إن مفهوم متى يكون الشخص «شاباً» واستهدافه في «سياسات الشباب» هو أمر شخصي وغير موضوعي. يتغير المجتمع باستمرار وبسرعة في زمن العولمة وكذلك ظروف الشباب. لنأخذ مثلاً على ذلك في مجال سياسات الشباب - الحصول على سكن- ونرى النتيجة. بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة ومعدلات البطالة المرتفعة ينهي الكثير من الشباب تعليمهم (وصولاً للتعليم الجامعي) ليحصلوا على وظائف بأجور متدنية أو ليندجوا تحت إحصائيات العاطلين عن العمل، فلا يستطيعوا إعالة أنفسهم أو الحصول على منازل فيعيشون في منازل ذويهم مدة أطول من السابق ويعتمدون عليهم مادياً. يحقق الناس الاكتفاء المادي ويرتفع لديهم سن الزواج ويؤسسوا عائلاتهم في عمر أكبر مما كان عليه قبل جيل. في نفس الوقت، يستمر النضوج الجنسي. لذا، نجد أن قضية إيجاد ظروف مواتية لسكن بأسعار معقولة لجيل الشباب يعد تحدياً هاماً في سياسات الشباب حول العالم.

بالنسبة إلى تعريف مفهوم «الشباب»، من المهم جداً التأكيد على أنه بالرغم من التعقيد والثقل الذي يحمله معنى هذا المفهوم، فإن تعريفه يصبح أكثر صعوبة في جنوب المتوسط والمنطقة العربية. وبغزى ذلك إلى اختلاف المؤسسات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والفكرية المهتمة بتعريف معنى الشباب. فعلى سبيل المثال، تعرّف بعض الدول العربية سن الشباب بأنه الفئة العمرية بين 12 لغاية 30 عام، كما هو الحال في الأردن والجزائر وفلسطين. بينما يعتبرها برلمان الإمارات العربية المتحدة والبحرين بين 12 لغاية 19 فقط، أما في تونس وقطر واليمن فهي بين 15 لغاية 25.

و يرتفع سن الشباب إلى 35 عام في مصر لأن قطاع كبير من الشباب بين 18 و 35 يواجهون نفس المشاكل والتحديات مثل البطالة، وسوء التعليم، وتدني الوعي الصحي، وقلة التدريب والتعليم والمشاركة التطوعية ووظائف العمل. وعلى العكس من ذلك، تعرّف المغرب ولبنان الشباب بمنظور أيديولوجي بدل الاعتماد على الوضع الاجتماعي أو البيولوجي، ففي المغرب، تعرف الحكومة الشباب بأنه: «مركب اجتماعي تاريخي يظهر كفئة اجتماعية ترتبط بالإيديولوجية والقومية والتعليم».

يجب أن تخاطب سياسات الشباب جميع الشباب. تماشياً مع النقاش الذي سوف يدور لاحقاً في هذا الباب، على الحكومة أن تنظر للشباب على أنهم

مورد لذا يجب أن تركز السياسات على مساعدة الشباب في إدراك إمكانياتهم كمواطنين. ويقع على عاتق الحكومة مسؤولية خاصة فيما يتعلق بحصول الشباب على فرصهم وحقوقهم. ويشمل ذلك الفئات المعرضة لخطر التهميش أو الجريمة و فئات الشباب الذين يعانون الفقر، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمهاجرين واللاجئين، والمنتسبين لأقليات دينية أو لغوية أو جنسية، أو المرتبطين بطريقة ما بنظام سابق في حين وجد ذلك، وأولئك الذين يعانون من اضطرابات نفسية مثل اضطرابات ما بعد الصدمة بسبب الاحتلال أو الاشتباكات المسلحة أو التوظيف في النزاعات، أو الذين تورطوا في بيئات إجرامية بما فيهم الذين تم الاتجار بهم، أو مدمني تعاطي الكحول أو المخدرات. كل هذه الفئات من الشباب بحاجة إلى متابعة حثيثة ودعم وإرشاد ولا بد من إعطائهم اهتمام خاص في السياسات الوطنية للشباب.

2.3 سياسات واقعية وشفافة

جودة السياسات الوطنية للشباب لا تتأثر بالضرورة بالموازنة المالية الأكبر التي تضعها دولة ما للشباب أو للمنظمات الشبابية بل هي التي تصاغ من خلال خطة واضحة تتمكن وبأفضل الطرق من تحليل ومخاطبة احتياجات الشباب الحقيقية وتضع أهداف وغايات واقعية وتستخدم مقاييس توصل إلى هذه الأهداف بأفضل الطرق.

لا بد أن تحتوي الاستراتيجية على أهداف بعيدة المدى وغايات ومقاييس وتحليلات تبرر الغاية من اختيار الأهداف وعلى أي أساس تم اختيارها، ولا بد أيضاً من وجود خطة عمل تحدد الغايات المتوسطة والقصيرة المدى (لغاية أربع سنوات مثلاً) والمقاييس والمؤشرات والتدابير الإجرائية المقترحة، كما لا بد طبعاً أن تحتوي على موازنة يتم تقديمها للحكومة أو البرلمان أو الجهة المعنية للموافقة.

إن تضمين أهداف وغايات ومقاييس مرتبطة بالمؤشرات ارتباطاً وثيقاً أمر أساسي في الاستراتيجية الجيدة. كما إن تفصيل الأهداف الكلية إلى غايات ومقاييس ومؤشرات وأخيراً أنشطة عملية تحتاج إلى تدريب وخبرة خاصة. في بعض الحالات يمكن إحضار خبراء تطوير استراتيجيات خارجيين لتطبيق إطار منطقي لوضع معين في قطاع الشباب. يمكن إيجاد خبراء في منهجيات تطوير الاستراتيجيات والرصد والتقييم في المنظمات الدولية، وذلك لأن التقدم بطلب للحصول على منح للمشاريع الكبيرة، مثل المفوضية الأوروبية أو برامج ومنح الأمم المتحدة، يتطلب مثل هذه المهارات.

إن تطوير استراتيجية واقعية بكل أجزائها وعناصرها هو شيء هام لتصميم إطار فعال للرصد والتقييم. كما يجب تضمين خطة الرصد والتقييم في الخطة نفسها، أو على الأقل الإعلان عنها.

إضافة إلى ذلك من الضروري أن تكون سياسات الشباب شفافة، وذلك يتضمن مجموعة أمور وهي:

- يجب أن يتم ذكر وتحديد السلطة الحكومية والوزير أو الموظف الحكومي في منصب القرار والمسؤول عن التنسيق الكلي لتنفيذ السياسات.
- كما من الضرورة بمكان أن يتم تحديد الوزارات المسؤولة عن المجالات المختلفة التي يتم تناولها في السياسات.
- أيضاً أن تكون العلاقة بين الأهداف والغايات من جهة والأنشطة الواقعية من جهة أخرى واضحة ومبررة.

- كما يفضل أن يتم وضع السياسات في وثائق يتمكن العامة من الوصول إليها والإطلاع عليها بشفافية. الشفافية تعني أيضاً الانفتاح بشكل صريح على التحديات السياسية التي تواجهها دولة ما والاستعداد لمخاطبتها في استراتيجية سياسية.

ضمان واقعية وشفافية الاستراتيجية الوطنية للشباب منطوق إلى حد كبير بإبقاء صناعات القرار في الحكومة محاسبين تجاه الشباب وتجاه المواطنين عموماً. الحفاظ على الشفافية يعد مقياس قوي لبناء الثقة كذلك، وسيتم التطرق لذلك لاحقاً في هذا الدليل.

2.4 سياسات مبنية على المعرفة

يجب ألا تعتمد سياسات الشباب على حاجات الشباب كما يراها واحد أو أكثر من مجموعات المستفيدين (الفئات المعنية). بل على ظروف واقعية وأماط يمكن توثيقها بالأبحاث والتوقعات. السياسات القائمة على المعرفة لها بعدين من المعرفة: الأول هو (البحث، المعرفة العلمية) والبعد الآخر يرتبط (بالمعرفة العملية، التجريبية). ولكلاهما ذات الأهمية عند تطوير السياسات. تحتاج أية حكومة رغبة بتطوير سياسات شباب وطنية إلى جمع الأبحاث المتعلقة بالشباب أولاً، أو عمل أبحاث جديدة في حال عدم كفاية المواد البحثية والمعلوماتية المتوفرة.

إن النهج القائم على الأدلة والبراهين هام للغاية لتنفيذ الاستراتيجية. فكيف سيتسنى لنا أن نتأكد أي من المقاييس فعالة في السياسة التي تهدف إلى إدخال الشباب إلى سوق العمل على سبيل المثال؟ أو كيف نعمل مثلاً مع الأحداث الجانحين لمساعدتهم ليصبحوا مواطنين بقدرهم المجتمع؟ لا يتعلق ذلك بأي المقاييس نستخدم، بل أيضاً متى نطبق هذه المقاييس وكيف. استخدام الأبحاث والمعلومات الدقيقة يساعدنا في إيجاد الإجابات الصحيحة لهذه الأسئلة.

إن للنهج المعتمد على المعرفة وعلى الأدلة أهمية كبيرة في فاعلية وتطبيق أية سياسة للشباب. في الدول العربية، يجب أن يرى القائمين على وضع السياسات وبوضوح أن السياسات ليست غاية بحد ذاتها بل هي أحد المكونات الهامة في سلسلة من المكونات التي تضم الرؤية والأهداف والإطار الزمني لاستراتيجية الشباب. إن صياغة وتطبيق ومتابعة أية سياسة يجب أن تركز على احتياجات وطموحات الشباب المحلية والوطنية.

وفي هذا الخصوص، ولكسر النهج النمطي في صنع السياسات، على الجهات الحكومية في منطقة جنوب الأبيض المتوسط والدول العربية أن تدعو الشباب للمشاركة في وضع السياسات الخاصة بهم، فهناك حاجة ملحة لوضع سياسات الشباب من قبل الشباب أنفسهم وليس فقط من أجلهم. لدى منظمات الشباب غير الحكومية والقطاع الخاص تواصل مباشر مع الشباب على المستوى المحلي من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن المجتمع المدني غالباً ما يقوم بتنفيذ المشاريع المحلية الصغيرة على شكل حملات مدافعة وأنشطة تثقيفية. لذا، إذا تم إشراك المنظمات غير الحكومية في عمل السياسات فإنها لن تسهم فقط في ترجمة احتياجات الشباب لمعايير تشغيلية، بل كذلك ستعمل هذه المنظمات على ترجمة السياسات لنتائج يمكن قياسها وتحديد أثرها على حياة الشباب العرب بصورة فاعلة ودافعة لهؤلاء الشباب.

في الختام، إن وضع سياسات الشباب المعتمدة على الأدلة أمر هام في عملية المتابعة والتقييم. فبدون وجود بيانات مرجعية دقيقة والتي يمكن أن يوفرها البحث الميداني والسرد، لا يمكن قياس الأثر الفعلي للسياسات. إن التواصل مع الجهات البحثية المعنية وتشجيع ودعم الأبحاث الخاصة بالشباب مسؤولية الجهات الحكومية المعنية بالشباب. إن التعرف على القائمين على ذلك يتسنى من خلال الاجتماعات الدورية الخاصة والعامة والتي يتم من خلالها تعميم الأبحاث والموجزات التي تعدها الوزارة (المعنية) حول آخر المستجدات في الأبحاث المتعلقة بالشباب، و/أو من خلال الندوات والمؤتمرات السنوية التي تضم جهات البحث، ومثلي الحكومة، والنواب، وقادة الدين والسياسة، والإعلام، والقطاع غير الحكومي المعني بالشباب.

2.5 منظور التعامل مع الشباب كمورد وليس كم مشكلة

قد يكون لسياسات الشباب أكثر من منظور فبعضها يعكس كيف ترى الحكومة دور الشباب في المجتمع. أصبحت عبارة "الشباب مورد وليسوا مشكلة" مكررة ومجتررة. ومع ذلك يعد النظر للشباب "كمورد" أو "كم مشكلة" انشطار هام في منظور سياسات الشباب. جرت العادة على تغليب منظور المشكلة في النهج الحكومي في سياسات الشباب. من خلال مثل هذا المنظور، يعتبر الشباب إما من الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر وبحاجة إلى الحماية التي توفرها السياسات الحكومية، أو مثيري شغب، فهم إما ضحايا نشأتهم وظروفهم أو ضحايا تحولوا إلى جانحين أو مجرمين يرتكبون الجنيات بسبب صفاتهم وشخصياتهم³. كنتيجة، تخاطب سياسات الشباب شرائح معينة من فئة الشباب بدون التنسيق بين القطاعات المختلفة أو بتنسيق محدود وضعيف.

إذا نظرنا إلى الشباب على أنهم مورد في المجتمع ومواطنون نافعين بحقوقهم وقدراتهم كشباب، يصبح التركيز الطبيعي لسياسات الشباب على ضمان المشاركة الفاعلة لجميع الشباب في المجتمع وإيجاد السبل التي تمكنهم من إدراك جميع إمكانياتهم كمواطنين. كما أن ذلك يعزز من قدرة الشباب على عيش حياتهم بالطريقة التي تناسب أعمارهم وتشجعهم على الاعتماد على الذات والتفكير النقدي. مثل هذه السياسات تخاطب جميع الشباب وتهدف إلى الوصول إلى نهج حكومي متكامل وعبر قطاعي للتعامل مع الشباب ومخاطبة احتياجاتهم وتحدياتهم. حيث من خلال هذا المنظور، يصبح دور الحكومة تقديم "حزم من الفرص" للشباب.

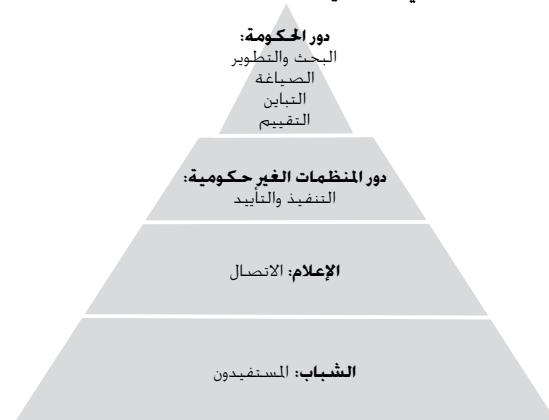
يتم شرح المنظورين المتعاكسين هنا كنموذج نظري لإبراز اختلافهما. ولكن من المهم تلافى التركيز على منظور أن الشباب مشكلة ومحاولة التركيز أكثر على منظور أن الشباب مورد يمكن أن يساهم مساهمة فاعلة في المجتمع. ويجدر بالذكر أن دول شرق وجنوب شرق أوروبا وجدت تحدياً في هذا المضمار، إضافة إلى الدول العربية التي لديها موروث تاريخي وسياسي لنظر الحكومة إلى الشباب كم مشكلة في السياسات.

2.6 دعم مشاركة الشباب
تماشياً مع أهمية النظر إلى الشباب كمورد، على السياسات أن توفر أحكاماً وبصورة مستمرة، عن كيفية مشاركة الشباب في تطوير سياسات الشباب وتنفيذها. على منظمات الشباب غير الحكومية أن تلعب دوراً رئيسياً في أي نموذج أو آلية مشاركة شبابية، وعليها الحصول على تأييد ودعم الحكومة كمؤسسات تضم الكثير من الشباب. لذا، فإن لديهم الحق في الحصول على الأذان الصاغية والتعبير عن قضايا الشباب. حيث وبينما لدى معظم دول أوروبا مجلس شباب وطني يعمل كمظلة تنظيمية تضم تحتها منظمات الشباب غير الحكومية في دولة ما، نجد أن مجالس الشباب ومنظماتهم في الدول العربية فيما بعد "الربيع العربي" لم تتمكن من إيجاد مكاناً مميزاً ليضعها وجهاً لوجه مع الحكومة فيما يخص تطوير سياسات الشباب يعتبر منظمات الشباب غير الحكومية في تطوير وتنفيذ سياسات الشباب يعتبر مقياس عالمي يجب توخيه في جميع مستويات الحكومة.

على سياسات الشباب إعطاء تقدير واضح لمنظمات الشباب غير الحكومية، واتخاذ تدابير شاملة من شأنها تشجيع المزيد من الشباب على المشاركة في هذه المنظمات كوسيلة لتقوية المواطنة وتحمل المسؤولية لتشكيل المجتمع. كما يجب منح الشباب فرصة للمشاركة الفاعلة. على مدى عقود، تم اعتبار الشباب العربي مصدر للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسلبية السياسية، ليس هذا فحسب، بل مستهلك مكلف يشكل عبء على كاهل المجتمع. ولكن الثورات العربية غيرت هذه الصورة مؤخراً. فاليوم اقتنع القادة العرب وصناع السياسات أكثر من أي وقت مضى بأن الشباب ليسوا قادة تغيير فحسب بل بوابة نحو الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي. بناءً على ذلك، تكون سياسات الشباب المستدامة مجدية فقط إذا خُجحت بإشراك الشباب والنظر إليهم كشركاء بدل من النظر إليهم كمعوق. توضح الرسومات أدناه النموذج التقليدي - أحادي الاتجاه والنموذج التفاعلي - الشمولي لتطوير وتنفيذ السياسات الوطنية للشباب.

رسم 1: نماذج تطوير سياسات الشباب:

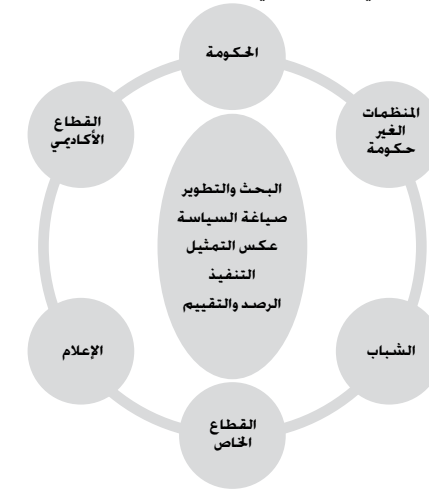
النموذج الهرمي الأحادي لعمل وتنفيذ سياسات الشباب



3 والتر وأندرياس وآخرون، 2002 (ص 28-29) <http://www.iris-egris.de/yoyo/pdf/YoyoWP1StateofArt.pdf>

(آخر وصول في نيسان/أبريل 2009)

النموذج الشمولي-التفاعلي لعمل وتنفيذ سياسات الشباب



في العادة، تتحكم إجراءات عمل وتنفيذ السياسات بالهيكل الهرمي بحيث تسيطر الحكومة على جميع المراحل التحضيرية ومراحل صياغة السياسات وإجراءات تحديد الاحتياجات وتقوم بشمل المنظمات غير الحكومية والإعلام في مراحل التنفيذ فقط، بينما يبقى الشباب خارج ذلك في جميع المراحل؛ يتم النظر إليهم كعملاء (مستفيدين أو متلقي خدمة) فقط.

يحتاج النموذج التشاركي التفاعلي الشامل إلى شمول مجموعة من أصحاب المصلحة (الأطراف المعنية) خصوصاً في المراحل التحضيرية (الشباب، والقطاع الأكاديمي، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والإعلام بجانب الحكومة) من جهة، ومن الجهة الثانية يجب أن تكون الاستراتيجية هي ناقل للتفاعل الأفقي بين أصحاب المصلحة والذين يجب أن تؤخذ رؤيتهم وخبرتهم بعين الاعتبار في مرحلة التحضير وصولاً إلى مرحلة التقييم. لأسباب لوجستية وعملية، لن يتم إشراك كل الشباب في صنع السياسات، ولكن لابد من تمثيل أرائهم من خلال منظمات الشباب غير الحكومية والجمعيات التي يتم إدارتها من قبل الشباب بصورة رئيسية. وهناك العديد من الشباب الذين لا ينتمون لآلية منظمة شبابية (أفراد أو مجموعات شبابية ناشطة غير منظمة ضمن إطار مؤسسي) وعلى سياسات الشباب الحكومية إعطاؤهم الفرصة لتقديم الاستشارة في القضايا التي تمسهم- خصوصاً في المرحلة المهمة التي يتم فيها إعادة توجيه نهج الحكومة إلى سياسات شبابية. مثلاً: عندما تقوم الحكومة بتطوير سياسات وطنية جديدة للشباب. في مثل هذه الحالة، على الحكومة تنظيم استشارات مفتوحة وشاملة مع الشباب على المستوى المحلي وفي جميع أنحاء الدولة. من الممكن تنظيم مثل هذه الاستشارات بمساعدة الحكومة المحلية واستخدام شبكات الشباب المتاحة أو من خلال أنظمة المدارس والجامعات ولكن بالطبع يتم تنفيذ ذلك جنباً إلى جنب مع منظمات الشباب غير الحكومية.

2.7 النهج التكاملي عبر القطاعي لسياسات الشباب

لدى الحكومة مسؤوليات عديدة والتي من المهم مخاطبتها في السياسات الوطنية للشباب. يعد التعليم في كل دولة أوروبية وعربية قطاع هام في سياسات الشباب، كذلك الصحة والتوظيف بالنسبة لآلية حكومة. هناك أهمية خاصة لسياسات الشباب تكمن في أنها يجب أن تشمل استراتيجية مترابطة ومتكاملة تبين كيف يمكن للحكومة النظر في مختلف السياسات القطاعية وعلاقتها ببعضها البعض. هناك العديد من المجالات المدرجة في السياسات والتي قد ينظر إليها على أنها تنتمي إلى قطاعات مختلفة ولكنها ذات تأثير قوي على بعضها البعض لذا يلزم التنسيق بينها، فعلى سبيل المثال، مستوى وجودة التعليم (قطاع واحد) لهما تأثير مباشر على إمكانية حصول الشباب على وظائف لائقة بعد التخرج (قطاع ثاني)، والتي يمكن أن تؤثر في وعي الشباب بقضايا صحية (قطاع ثالث).

هناك عدد من المجالات المختلفة تشكل مكونات مهمة في سياسات الشباب والتي تتقاطع مع القطاعات التقليدية للسياسات. العلاقة بين التعليم والتوظيف والصحة واحد منها. مثال آخر: هو قضية التعلم مدى الحياة والتي تضم التعليم الرسمي، والتعلم غير الرسمي، والمهارات المهنية. فمثلاً من البديهي بأن العمل مع المنظمات الشبابية أو التطوع للتدريس أو قيادة الشباب في نادي شبابي أمور تعمل على تزويد الشباب بمهارات حياتية قيمة لن يحصلوا عليها في التعليم الرسمي. وهناك مثال آخر هو أن فرص الشباب في المشاركة بالرياضة والحصول على وقت فراغ غني ومفيد من خلال المشاركة في أنشطة منظمات الشباب غير الحكومية له تأثير إيجابي على عدد الشباب الذين يلجأون للكحول أو المخدرات أو يتحولون إلى جناة.

إن النهج عبر القطاعي لا ينتهي عند المستوى الحكومي بل يصل إلى القطاع الخاص كذلك. المنطقة العربية من المناطق القليلة التي وصلها حديثاً مفهوم وممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. حيث أنه قد حصل سياسات الشباب على الكثير من الدعم اللوجستي والخبرة من القطاع الخاص في حال انفتح القطاع الحكومي والمجتمع المدني عليه. باختصار، إن تطوير سياسات شباب شاملة، موجهة نحو الأهداف، ومبنية على المعرفة يتطلب إشراك عدة جهات وطنية منها الحكومة، والشباب، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والقطاع الأكاديمي، والمجتمع المدني، والإعلام. بحيث تساهم كل جهة من موقعها ومنظورها بصورة منتظمة وخلال جميع مراحل الدورة الحياتية لتطوير السياسة وليس بين الحين والآخر.

إجمالاً، تعي حكومات الدول العربية ضرورة تجهيز سياسات شباب مبنية على نهج عبر قطاعي. هذا درب سياسي سلكته العديد من الدول العربية لسنوات وأثمرت نتائجه. بعض الأمثلة تشمل الأردن، وتونس، والجزائر، والمغرب، والتي تؤكد حكوماتها على إشراك الوزارات المختلفة منها وزارة الشباب والرياضة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، خلال تجهيز الاستراتيجية الوطنية للتعليم و/أو التوظيف. ما يجدر فعله في هذه المرحلة هو تضمين القطاعات غير الحكومية والقطاع الخاص وذلك لأن نتائج الخبرات والأبحاث بينت بأنه لا يمكن للدولة وحدها مواجهة وحل جميع متطلبات وتوقعات الشباب في المنطقة.

إن الحاجة لإيجاد طرق لتنسيق السياسات في عدة قطاعات يفضي بنا للحديث عن سياسات الشباب كسياسات عبر قطاعية. وعند الحديث عن

سياسات متكاملة نعني أن يتم تنسيق جميع تدابير وإجراءات الحكومة في المجالات المختلفة بسياسات شاملة وموحدة تخاطب الشباب. على الرغم من أن مسؤوليات تنفيذ الأجزاء المختلفة للسياسات ستظل على الوزارات أو الجهات الحكومية المعنية.

2.8 التعاون بين الوزارات

بما أن سياسات الشباب تعتمد على السكان، فهي تختلف عن باقي السياسات العامة من حيث أنها تتطرق للعديد من المجالات السياسية. لذا من المهم إيجاد طرق لإشراك الوزارات المختلفة والوكالات الحكومية في عملية تطوير استراتيجية شباب "للمجتمع برمته" خصوصاً في سياق ما بعد الثورات. وفي هذه الحالة ستعتمد الوزارات المتعاونة على السياق الوطني، ولكنها ستتضمن على الأقل الوزارات التي تعمل في مجالات الصحة، التوظيف، التعليم، والثقافة. وهناك حالات محددة يجب إشراك وزارة الدفاع فيها، في حال مثلاً وجود خدمة عسكرية إلزامية.

إن ضمان تعاون ناجح يشمل "كل الجهات الحكومية" أمر صعب وبشكل خديا في العديد من الدول. من الصعب أن تمتلك جميع الأطراف المسؤولية بنفس القوة اتجاه نفس الاستراتيجية في عدد مؤسسات حكومية. حيث قد ترغب كل مؤسسة في أن تتولى القيادة وغالباً ما يكون لكل مؤسسة ثقافة عمل مختلفة ومصالح متنافسة وغيره. ولكن يوجد في العديد من الدول الأوروبية آليات في سياسات الشباب تضمن تعاوناً جيداً بين الوزارات. قد يكون ذلك من خلال لجنة مكونة من وزراء أو مجموعة عمل تضم كبار المسؤولين الحكوميين. إن ضمان تعاون فعال بين الوزارات هو أمر هام خلال عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب وكذلك خلال مرحلة التنفيذ.

2.9 وجود موازنة منفصلة

تحتاج السياسات الوطنية للشباب إلى موازنة محددة وذلك لإتمام التدابير والأنشطة المقترحة. وقد تكون عبارة عن مخصصات في عدة جهات حكومية ويجب أن تكون منسقة بشكل جيد.

إذا أقرت الحكومة مساهمة منظمات الشباب غير الحكومية والجمعيات، فلا بد من استثمار التمويل في تطوير مبادرات للشباب وقطاع مستدام لمنظمات الشباب غير الحكومية. تماشياً مع الممارسات الراسخة في العديد من الدول، كما يقع على عاتق الحكومات تخصيص جزء من موازناتها لمنظمات الشباب من خلال ما يسمى بالمنح الإدارية، والتي تمكن المنظمات من تسير الأعمال السكرتارية والقيام بمهام غير مرتبطة بمشروع ما مثل (الاجتماعات النظامية والاتصالات مع الأعضاء وخلافه). كما يجب أيضاً توفير جزء من موازنة الدولة العامة بحيث يتضمن ذلك الجزء منح للمشاريع لتنفيذ الأنشطة التي سيقوم بها قطاع منظمات الشباب غير الحكومية.

2.10 روابط راسخة وواضحة بين المستويات المحلية والإقليمية والوطنية

يجب أن تحدد السياسات الوطنية للشباب الخطوط العريضة التي يجب إتباعها والتدابير التي يجب تنفيذها على المستوى الوطني. كما لا يمكن للسياسات الوطنية للشباب أن تتحقق بدون التركيز على ما يجب إنجازه

على المستوى المحلي والإقليمي، وبمشاركة فاعلة من السلطات الحكومية. لذا يجب أن تبين السياسات كفاءات ومسؤوليات السلطات المحلية والإقليمية وتفتح طرق ووسائل للتطبيق بالتعاون والتنسيق والشراكة معهم. إن درجة الاستقلالية الذاتية المحلية للبلديات يختلف من دولة إلى أخرى. وفي جميع الحالات، يجب أن يتم تصميم سياسات الشباب على أساس توفير الحافز والإرشاد، وأمثلة عن الممارسات الفضلى، والحوافز المادية، وغيرها من أنواع الحوافز للسلطات المحلية. على السلطات الحكومية على المستوى المحلي الحصول على تقوية للدافع لمواجهة قضايا الشباب وتطوير خطط عمل محلية للشباب كنتيجة للجهود المبذولة على المستوى الوطني.

2.11 التماشي مع الممارسات الدولية

يشرح الباب القادم الخطوط العريضة لما يمكن اعتباره مقياساً (معيّاراً) "دولياً" لسياسات الشباب، ويستند إلى وثائق وممارسات إقليمية ودولية. إذ أنه يجب أن يتم تطوير وتنفيذ أية سياسة وطنية للشباب بصورة مفتوحة وشفافة، وبالإشراك الفاعل للشباب ولتنظمات الشباب غير الحكومية بحيث تسعى السياسة إلى الأخذ بعين الاعتبار مدى تماشيها مع هذه المقاييس.

سياسات الشباب دولياً وإقليمياً

هل هناك مقياس (معياري) "دولي" لسياسات الشباب؟

أو بإمكاننا التساؤل بصورة أكثر تفصيلاً: "ما هو المقياس العالمي لسياسات الشباب وماذا علينا أن نفعل للوصول إلى هذا المستوى؟" هذا السؤال عادة ما يسأله نشطاء سياسات الشباب ومسؤولي الحكومة الذين يتطلعون إلى تحسين جودة سياستهم الوطنية للشباب ويرغبون في رؤية مخطط يحدد المتطلبات الأساسية للوصول إلى مقياس معترف به لسياسات الشباب.

هل يتوفر مخطط أو معادلة بأهداف وغايات واضحة بحيث يصف هذا المخطط ماهية السياسات الدولية للشباب، أو هل يجب أن يتوفر ذلك؟ حتماً ليس هناك جواب بسيط أو موجز لهذا السؤال. كما ذكرنا في الباب السابق، تعتمد السياسات الوطنية للشباب على سياق وواقع كل دولة. فالأولويات والتحديات تختلف من دولة إلى أخرى. وفي ظل ذلك، فإن المؤسسات الحكومية الدولية (التابعة للأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، وجامعة الدول العربية، وهيئات التكامل الاقتصادي مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وحتى بنوك التنمية) أصبحت مؤيدة بشدة لتطوير سياسات وطنية للشباب، خصوصاً خلال العقد المنصرم. وتم اتخاذ عدد من القرارات وتبني الوثائق التي تقترح أنه ليس من المنطقي التحدث عن مقياس دولي لسياسات الشباب. حيث لا تفضي هذه الوثائق والقرارات

والممارسات بالضرورة إلى مخطط للسياسات الوطنية للشباب، فإنها تقترح معايير معينة، ومؤشرات، وقوائم للمجالات التي يجب تغطيتها في مثل هذه السياسات وصلتها بأهداف التنمية العالمية.

3.1 جامعة الدول العربية

تأسست في عام 1945 وانضمت إليها الدول الأعضاء بالتدريج مع مرور الوقت. جامعة الدول العربية⁴ (والمعروفة أيضا بالجامعة العربية) هي مؤسسة تطوعية تضم 22 دولة مستقلة ينطق معظم سكانها باللغة العربية أو تعتبر لغتها الرسمية. الهدف الأساسي من الجامعة هو تعزيز الروابط بين الدول الأعضاء من خلال تنسيق السياسات، ودعم مصالح الدول الأعضاء السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية. لذا، تعد الجامعة منصة مشتركة للدول الأعضاء لتنسيق مواقفهم السياسية وتداول الشؤون ذات الاهتمام المشترك، وتحديد تسوية النزاعات، والحد من الصراعات، وتشكيل المناهج الدراسية، والحفاظ على المخطوطات، والإرث الثقافي العربي، وتنظيم الملكية الفكرية والمعلومات بجانب تعزيز تكنولوجيا الاتصالات، وتشجيع التدابير تجاه مكافحة الجريمة، وتعاطي المخدرات، والتعامل مع القضايا العمالية. فيما يخص الشباب، فإن جامعة الدول العربية تؤكد على دعمها الكامل لتمكين الشباب العرب ومساعدتهم في الحصول على الدور الرئيسي في تنمية المنطقة العربية وتحمل الآمال والمخاوف لتحقيق النمو والازدهار.

منتدى جامعة الدول العربية للشباب

منتدى جامعة الدول العربية للشباب هو نقطة التقاء سنوية تناقش فيها الدول الأعضاء التحديات المشتركة ويتم ضمنه تبادل الخبرات في تنمية الشباب العرب. كما يهدف المنتدى إلى أن يصبح مبادرة لتمكين الشباب العرب وإشراك قادة ومثلي الشباب العرب والأوروبيين في حوار بناء حول التنمية البشرية، والنهج الحقوقي بما يتعلق بالهجرة، وعواقب الهجرة على الشباب في الدول العربية والأوروبية، ودور الشباب ومنظمات الشباب. إضافة إلى ذلك يهدف المنتدى إلى الوصول إلى أربع غايات رئيسية يتم تفصيلها كالآتي:

- تبادل المعرفة: بما يشمل الاقتراحات والأفكار حول الأبعاد المختلفة للحوار بين الفئات الاجتماعية في الثقافات المختلفة.
- بلورة الآليات: بما فيها اقتراحات لتحسين دور الشباب العرب والشباب الأوروبي في تعزيز الحوار بين الثقافات في المنطقة العربية وتفعيل حوار أوروبي-عربي.
- تحديد أفكار الشباب: متضمنة اقتراحات حول تحسين دور الدول الأعضاء في الجامعة العربية في إقامة حوار مستمر وخلاق بين الثقافات والأديان على المستوى العربي والمتوسطي والدولي.
- مقترحات لمبادرات مشتركة للشباب: بهدف تعزيز الحوار بين الثقافات لضمان استدامة المصالح المشتركة والقيم لجميع الأمم، وللمحد من التمييز والتحيز، والصراعات الكاذبة بين الحضارات.

ويتطرق المنتدى السنوي إلى عدة مواضيع، بعضها خاص بالمنطقة ولكن لمعظمها صبغة دولية وبهم الشباب في جميع أنحاء العالم حيث تشمل هذه المواضيع كلا من:

- حقوق الإنسان والتنمية والحوار بين الثقافات
- الشباب والهجرة
- سياسات الهجرة
- الهجرة بين الدول العربية نفسها، وبين الدول الأوروبية نفسها، والهجرة من الدول الأوروبية إلى الدول العربية والعكس
- دور منظمات الشباب
- الشمول والمشاركة والتمهيش والتمييز
- قضايا النوع الاجتماعي (الجنس)

على سبيل المثال وفي إطار الاتفاقيات الأوروبية والعربية، والنهج القائم على حقوق الإنسان. محور منتدى عام 2009 حول هجرة الشباب وهدف إلى تطوير المعرفة المشتركة وزيادة الوعي فيما يخص هجرة الشباب وسياسات الهجرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

3.2 سياسات الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إطار المرحلة الثالثة من برنامج الشباب الأورو متوسطي. تم تضمين دراسة مدتها خمسة شهور عن سياسات الشباب في عشرة دول شريكة في البرنامج وهي (الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، وتونس، وتركيا). بحيث تكون الدراسة أداة مرجعية تمنح أصحاب المصلحة في مجال الشباب ومنظمي مشاريع الشباب نظرة شاملة على ظروف الشباب والبنود المنصوص عليها والمتوفرة لهم في الدول العشرة الشريكة. وكانت الغايات تشمل تحديد وجود سياسات للشباب، التشريعات أو أية استراتيجيات وطنية تخاطب احتياجات الشباب وما هي البنود التي تم عملها من خلال التعلم غير الرسمي وأعمال الشباب في الدول ذات العلاقة. ركزت الدراسات على حقوق الشباب كمواطنين فاعلين، كالفرض للتصويت، والترشح، والمساهمة في عملية اتخاذ القرارات، والتحديات التي تواجه الشباب مثل البطالة، والهجرة، والسكن، والزواج، وصراع الأجيال والثقافات، ومكانة الشباب في المجتمع. وردود أفعال الشباب حيال مثل هذه التحديات، ووصف للأنشطة في أوقات الفراغ والتعلم غير الرسمي من خلال مؤسسات ومنظمات حكومية و/ أو غير حكومية.

كشفت الدراسة عن أنه لم يتم تنفيذ السياسات الوطنية للشباب بصورة كاملة بعد في أي من الدول الشريكة، ولكن، كل دولة لديها عدد من التوجيهات، والتشريعات، والسياسات، و/أو الاستراتيجيات لمخاطبة قضايا الشباب، والتي تتم عادة على مستوى غير قطاعي. ولكن لم يكن الشباب في بعض الحالات موجودين على سلم الأولويات.

تعريف الشباب يختلف من دولة إلى أخرى وأحياناً حتى في نفس الدولة، وذلك حسب السلطة الوطنية المسؤولة، كما لا يوجد للتعلم غير الرسمي مكان في معظم الدول التي تم دراستها أو له مكان محدود، حيث يعتبر التعليم الرسمي الأولوية الرئيسية للسلطات الوطنية.

وظروف العمل الهشة، وضعف المشاركة في الحياة الاجتماعية والمجتمع المدني، علاوة على الفقر وغيرها من العوامل، تؤثر كلها بشكل أكبر على الشباب ذو المستويات التعليمية المتدنية وشباب المناطق القروية، وكذلك الشابات. وتسعى الاستراتيجية الوطنية إلى تقليص هذه الفوارق حتى يتسنى لجميع الشباب المغربي الاستفادة من نفس الفرص.

وتقترح الاستراتيجية الوطنية وضع إطار مؤسسي وسياسي وتشريعي بالإضافة إلى حزمة من الآليات والتدخلات في مختلف القطاعات والوزارات. ولجعل الرؤية مشتركة، حددت الاستراتيجية الوطنية خمسة محاور منبثقة عن احتياجات الشباب من خلال تحليل الفجوات المؤسسية. وتتمثل هذه المحاور في:

- تحسين الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب وتعزيز قابلية تشغيلهم؛
- تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية المقدمة للشباب وتحسين جودتها والتقليص من الفوارق الجغرافية؛
- تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمجتمع المدني وفي اتخاذ القرار؛
- النهوض باحترام حقوق الإنسان؛
- تقوية الأجهزة المؤسسية للتواصل والإعلام والتقييم الحاكمة.

تستهدف المحاور الأربعة الأولى، بشكل مباشر، فئة الشباب من خلال تحسين مختلف أنواع الخدمات في القطاعين العام والخاص وجعل التدخلات أكثر ملاءمة مع احتياجاتهم، في حين، يشجع المحور الخامس على وضع إطار مؤسسي أكثر ملاءمة لتحسين الإعلام والتواصل والتقييم والسياسات والبرامج لجعل تأثيرها على الشباب أفضل مما هي عليه. وتشكل هذه المحاور مجتمعة خارطة الطريق للعمل الحكومي في مجال سياسات الشباب. وهكذا تقدم الاستراتيجية الوطنية، لكل محور استراتيجي، مجموعة من التدابير ذات الأولوية وأخرى تكميلية في أفق 2030.

وتقدم «الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب» أجنحة يستدعي نجاحها التعاون الفعال والمستمر بين جميع أصحاب المصلحة من الشباب والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمانحين. حيث توفر الاستراتيجية الوطنية الخطوط العريضة والتوجهات الاستراتيجية للعاملين على النهوض بالشباب في المغرب، فهي بهذا المعنى تشكل ميثاقا اجتماعيا جديدا في مجال التدخل في قطاع الشباب بغية تفاذي إقصائهم وتيسير مشاركتهم التامة والكاملة في جميع المناحي المجتمعية. لذلك، تمت صياغة الاستراتيجية على شكل وثيقة توافقية عامة ذات أفق على المدى الطويل يتجاوز جدواها مدة الانتداب الحكومي. وفي هذا الإطار، تهدف الاستراتيجية تحديدا إلى:

- تدعيم مسار التفكير والمشاركة والتحليل بإشراك أصحاب المصلحة وفي طابعهم الشباب؛
- اقتراح رؤية عامة لعلاقة المجتمع بالشباب؛

3.2.1 السياسات الوطنية للشباب في المغرب⁵

إن سياسات الشباب في المغرب أولوية يتم إدارتها بصورة مشتركة بين عدة وزارات، ووزارة الشباب والرياضة هي المسؤول الرئيسي عن تعريف وتطبيق السياسات ذات الصلة، حيث تساعد في التطبيق الوزارات الأخرى. وتخضع هذه الوزارات لسلطة رئيس الحكومة بصفتها المسؤول عن تطبيق رؤية شاملة للسياسات الوطنية ويوفر المرصد الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية⁶ أدوات تحليلية لبناء السياسات التي تستهدف الشباب.

قامت وزارة الشباب والرياضة باعداد ما يعرف باسم «الاستراتيجية الوطنية المندمجة⁷ للشباب 2015-2030»⁸ بمشاركة مع المديرية العامة للجماعات المحلية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبدعم تقني من البنك الدولي ومن مركز مرسيليا للاندماج المتوسطي. حيث تسير الإرادة الحكومية نحو اعتماد سياسة وطنية موحدة للشباب تجعل من حقوق الشباب أولوية في السياسات العامة وتتجاوب مع الاحتياجات والطموحات التي يعبر عنها الشباب، وهي سياسة انبثقت من صلب الحوار الوطني للشباب الذي نظمتها الوزارة سنة 2011، بمشاركة 27 ألف شاب وشابة، بما في ذلك الشباب المغاربة المقيمون بالخارج. وتندرج هذه الاستراتيجية في إطار الطموح العام لجعل الشباب في صلب السياسات العامة وتفعيل الخطوط التوجيهية للدستور الجديد المصادق عليه عام 2011 والذي عزز الإطار التشريعي للشباب في المغرب. فالدستور الجديد يؤكد على ضرورة:

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛
- مساعدة الشباب على الانخراط في سوق العمل وفي عمل منظمات المجتمع المدني، وتقديم المساعدة للشباب الذين يواجهون ظروف تحول دون اندماجهم المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛
- تيسير وصول الشباب للثقافة والمعرفة والعلوم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية؛
- خلق الظروف المواتية لتفجير طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية في كل هذه المجالات.

وتظل الجهود المبذولة رغم تعدد الاستراتيجيات القطاعية العامة في مواجهة تحديات عدة على مستوى التغطية والفاعلية، لذلك تطمح الاستراتيجية الوطنية أن تكون بمثابة الوثيقة المرجعية للسياسات العامة وبوصلة لتدخلات أصحاب المصلحة في تنفيذها. كما تقترح الاستراتيجية الوطنية رؤية شاملة تنظر إلى الشباب المغربي كفاعل أساسي ومتفاعل مع دينامية البناء والتنمية وتركز على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمجموعات الشبابية المحرومة. فمن المعروف أن صعوبة الوصول إلى العمل، والعمل غير النظامي،

5 دراسات عن سياسات الشباب في الدول المتوسطية الشريكة: المغرب، سيلفي فلوريس، متوفرة في: <https://www.salto-youth.net/rc/euromed/EMlibrary/emeducpub/EMyouthpolicies>

6 تأسست المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمرسوم ملكي عام 2005، وترتكز على النضام الاجتماعي للوصول إلى أهداف تمكين الشباب والفئات التي تغطي بفرض أقل، والمناطق الريفية، من خلال الإدماج، المشاركة، التضامن المجتمعي والمادي وبناء القدرات.

7 المندمجة أي الموحدة.

8 الوثيقة المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030، المملكة المغربية، وزارة الشباب والرياضة.

- تحديد المحاور الاستراتيجية للتدخل المتقاطع وتحديد الأهداف الواقعية والتدابير الملموسة للارتقاء بوضع الشباب على المدى القريب والمتوسط والبعيد؛
- توجيه العمل الحكومي بشكل يوائم الرؤية والمحاور الاستراتيجية وتحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين. مع اقتراح أهداف محددة وآليات مؤسسية من أجل تنفيذ السياسات والبرامج لمصلحة الشباب.

وتدخل الاستراتيجية الوطنية على نحو خاص ضمن حقول اختصاصات أكثر من جهة وزارية وتشمل التربية والتعليم والعمل والصحة والسكن والثقافة، إلخ. مع التأكيد خلال اعدادها على أنها ليست قطاعية تابعة لوزارة الشباب والرياضة بقدر ما هي استراتيجية موحدة للحكومة المغربية ككل. وبالتالي، تسعى الاستراتيجية إلى تكملة الاستراتيجيات وتقوية المخططات القطاعية. ومن هذا المنطلق، تروم الاستراتيجية الوطنية للشباب إدماج التجارب الفضلى في المغرب وبلدان أخرى بغية خلق شراكات جديدة بين أصحاب المصلحة في المغرب.

3.2.2 السياسات الوطنية للشباب في الجزائر⁹

كما هي الحال في المغرب، تعتبر وزارة الشباب والرياضة الجزائرية منذ نشأتها في عام 1964 السلطة الرئيسية في صياغة وتنفيذ سياسات الشباب، وهي الهيكل المسؤول عن البدء وضمان تنفيذ عناصر سياسات الشباب بما يتوافق مع القانون والتنظيمات. تعتمد الحكومة الجزائرية على نهج يشمل عدة قطاعات وتتعاون وزارة الشباب والرياضة مع مؤسسات أخرى مثل وزارة العمل، والتضامن، والتربية الوطنية، والثقافة، والعدل، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الجهات الحكومية المسؤولة مثل مجلس الأمة، ومفوضية الثقافة، والمعلومات، والشباب والسياحة، والبرلمان؛ الجمعية الوطنية الشعبية، لجنة الشباب والرياضة والتي تمارس أنشطة نقابية، والمجلس الأعلى للشباب، ووزارة التربية الوطنية، وغيرها.

على الرغم من التأكيد على أهمية مشاركة الشباب خلال الأعوام الماضية، إلا أنه لا يتوفر في الجزائر برنامج لخلق وتطوير مشاركة شبابية وطنية أو محلية للحياة في المدينة، ولا يوجد آلية وطنية أو محلية لغاية الآن. أثر موضوع مشاركة الشباب خلال مؤتمر عن سياسات الشباب في عام 2007، لا يتم إدارة مفاهيم المواطنة وتطوير مشاركة الشباب، وتقدير العمل التطوعي وتنميته من خلال آليات دعم في الجزائر. وتطوير نظام يحتوى على معلومات محددة للشباب لا يزال في بدايته. في 2008، قامت وزارة الشباب والرياضة بوضع برنامج تمويل لتنمية الشراكة بين الجمعيات المحلية والحكومة العاملة في المجالات الثقافية والاجتماعية مثل مراكز الشباب. يهدف المشروع إلى إيجاد الشراكة بين الجمعيات والجهات الحكومية التي تقوم بأنشطة ثقافية، ولكن الوسائل المستخدمة في هذه الجهات ضعيفة نسبياً، وأوضاع العاملين الشباب ما تزال في بداياتها المهنية.

جد اليوم أنه على الرغم من وجود المركزية العالية في التنظيم الإداري والسياسي للمؤسسات الحكومية الجزائرية، لا يشمل ذلك العمل العام أفقياً. وفي الحقيقة، لا يتم تطبيق نهج متعدد القطاعات في إدارة شؤون الشباب.

على الرغم من أفقية هذه الشؤون - توفير السكن، والتوظيف، وأوقات الفراغ والثقافة، والصحة، والتعليم، والتدريب- حيث أن الشباب واحد من العناصر الاجتماعية القليلة الذي يمكن تعريفه أفقياً. أحد خلاصات مؤتمر الحكومة والولاة كان التركيز على الأسلوب الجديد في الحكم من خلال العمل العام الشامل، ولم يتم حتى الآن إيجاد أية أدوات إدارية لتطبيق مبدأ الحكومة هذا.

3.2.3 السياسات الوطنية للشباب في الأردن¹⁰

على العكس من المغرب والجزائر حيث تقع مسؤولية سياسات الشباب على وزارة الشباب والرياضة، في الأردن وبعد فشل وزارة الشباب والرياضة في تخطيط وتنسيق مشاريع وأنشطة شباب مستدامة، تم إناطة مسؤولية صياغة وتطوير سياسات الشباب بالمجلس الأعلى للشباب والذي تأسس في 2001. يتمتع المجلس بمكانة وزارية ولرئيسها مسؤولية مباشرة أمام رئيس الوزراء. يتم تعيين الرئيس بعقد، الأمر الذي يجعل منصبه مستقراً ولا يتأثر بتعديلات الحكومة. كما تم تأسيس الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية بهدف توفير التمويل اللازم لشؤون تنمية الشباب وزيادة استقلالية المجلس الأعلى للشباب عن وزارة المالية. المجلس الأعلى للشباب مسؤول عن صياغة وتطوير سياسات الشباب وتنفيذها بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية (مثل وزارة الصحة ومؤسسة التدريب المهني المرتبطة بوزارة العمل)، كما يتعاون المجلس مع جهات غير حكومية لضمان نهج متعدد القطاعات، ويمنح نوادي ومنظمات الشباب التراخيص اللازمة، ويقوم بتأسيس مراكز شبابية تخدم الشباب الموهوبين والاقبل حظاً.

أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للشباب والتي جاءت استجابة لتوجيهات الملك عبد الله الثاني وقام بتحضيرها المجلس الأعلى للشباب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). توفر الاستراتيجية إطاراً لتطوير سياسات شباب تتواءم مع احتياجات الشباب وتدعم تنميتها. لذا، تعتبر سياسات الشباب قضية شاملة يعمل عليها الكثيرون بهدف زيادة فرص الشباب وأصبحت بذلك من الأولويات الهامة في البلاد. تلخص رؤية الاستراتيجية في: «تنشئة وتنمية شباب واع لذاته وقدراته، ومنتم لوطنه ومشارك في تنميته وتطوره بشكل حقيقي وفاعل، ومتمكن من التعامل مع متغيرات العصر ومستجداته بوعي وثقة واقتدار ضمن بيئة داعمة وأمنة.» وحددت الاستراتيجية الوطنية للشباب تسعة أولويات مدرجة كما يلي:

1. المشاركة
2. الحقوق المدنية وحقوق المواطنة
3. الأنشطة الترفيهية وأوقات الفراغ
4. الثقافة والمعلومات
5. تكنولوجيا المعلومات والعولمة
6. التعليم والتدريب
7. التوظيف
8. الصحة
9. البيئة

10 دراسات عن سياسات الشباب في الدول المتوسطية الشريكة: الأردن. محاضرة من قبل كاتارزينا جوراك - سوسنوسكا، متوفرة في:

<https://www.saltoyouth.net/rc/euromed/EMlibrary/emeducpub/EMyouthpolicies>

9 دراسات عن سياسات الشباب في الدول المتوسطية الشريكة: الجزائر. محاضرة من قبل كمال رابو، متوفرة في: <https://www.salto-youth.net/rc/euromed/EMlibrary/emeducpub/EMyouthpolicies>

كل أولوية تتألف من مجموعة من الغايات والأهداف العملية والاستراتيجية. يتم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب من قبل المجلس الأعلى للشباب المسؤول عن التنسيق الكلي، والتقييم، ورصد، ومراجعة السياسات. يتعاون المجلس الأعلى للشباب مع وزارات أخرى والمجتمع المدني والشباب. قامت حملة صوت الشباب بضممان مشاركة الشباب في تصميم الاستراتيجية والتي شملت 90 ألف شخص من جميع الخلفيات- تلاميذ، أهالي، طلاب، أعضاء في نوادي الشباب، شباب عاملين وعاطلين عن العمل، وشباب محرومين، وموهوبين، ومتطوعين. هدفت الحملة إلى نشر المعلومات حول سياسات الشباب- معناها ومضامينها- والحصول على آرائهم ومقترحاتهم من خلال مناقشات تحت عناوين محددة ومن خلال مجموعات التركيز.

بفضل استقلالية وشمول النهج المتبع في تطوير السياسات الوطنية للشباب، تمكن المركز المجلس الأعلى للشباب من جعل الأردنيين مثالا يحتذى به كأحد أفضل الممارسات على مستوى العالم فيما يخص مشاركة الشباب. ولا يمكن أن ننكر أن مرحلة تبني وتنفيذ السياسات الوطنية للشباب تواجه العديد من التحديات، كما هو الحال في العديد من الدول، خصوصاً فيما يتعلق بالتنسيق غير الفعال وعدم القدرة على التأثير بالخطط الاستراتيجية للوزارات الأخرى. على الرغم من ذلك، يعد الأردن واحداً من الدول العربية القليلة التي تمكنت من تطوير سياسات شباب وطنية شاملة لمعظم العناصر الأساسية لتصبح أداة فعالة في تنمية قدرات الشباب، وهذا ما بينه المسح الوطني للشباب الذي أجرته صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عام 2001 والذي شمل أكثر من 7400 صوت من الشباب بين الأعمار 10 و24، وأكثر من 3300 من ذويهم. يعتبر الشباب في الاستراتيجية الوطنية للشباب المورد الأعلى للمملكة، ويحدد بوضوح الفئات العمرية ويتمتع برؤية وأهداف واضحة، وقد تم تصميمها لتكون متماسكة، وعبر-قطاعية، وتشمل الوزارات، والجهات غير الحكومية والشباب أنفسهم.

3.3 مجلس أوروبا

تأسس مجلس أوروبا في عام 1949 كمنظمة حكومة دولية تدعم الديمقراطية، سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتتخذ من ستراسبورغ، فرنسا، مقراً لها. على أي حال، أصبح المجلس معنياً بوقائع الحرب الباردة، وكان يتألف من الدول التي كانت تعتبر أوروبية غربية حتى سقوط جدار برلين في 1989 فقط، حيث أصبح أول منظمة حكومة دولية لعموم أوروبا تدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي ربيع 2013 كان مجلس أوروبا يضم 47 دولة عضو. كان المجلس من أوائل المنظمات التي وضعت أجندة تركز على شؤون الشباب ومشاركتهم، جاء ذلك استجابة للاضطرابات الاجتماعية في أوروبا في عام 1968، والتي طالبت الشباب بشكل خاص، والإقرار بأن مخاطبة مخاوف وإهتمامات الشباب يجب أن يتم بتعاون يتخطى الحدود، فقام مجلس أوروبا بتأسيس مركز الشباب الأوروبي في ستراسبورغ في 1972. وفي نفس السنة، تم تأسيس مؤسسة الشباب الأوروبي أيضاً لدعم القطاع التطوعي في أوروبا من خلال توفير الدعم المادي للأنشطة المتعددة الجنسيات، والذي تديره منظمات شباب غير حكومية ودولية.

يمكن النظر لعام 1968 كبداية للتركيز على مشاركة الشباب، وهناك عامين آخرين لهما أهمية في أجندة مجلس أوروبا في مجالات الشباب وحقوق الإنسان:

عام 1989 الذي شهد سقوط الشيوعية في جميع أرجاء أوروبا الشرقية مؤدياً إلى زيادة الاهتمام بالتعليم بين الثقافات والتحدي الذي وضعه هذا الاهتمام بإيجاد أوروبا متحدة داخل المنظمة.

افتتح مجلس أوروبا مركز الشباب الأوروبي الثاني في بودابست في 1995، مبرزاً تركيزه وعضويته الأوروبية. خلال نفس السنة، نفذت المنظمة أول حملة أوروبية ضد التمييز العنصري، وكراهية الأجانب، ومعاداة السامية، والتعصب واللاتسامح «الكل مختلف- الكل متساو».

أدى الهجوم الإرهابي في الولايات المتحدة عام 2001 إلى زيادة الخوف من الإسلام المتطرف والارتياح من الأشخاص من الأصول العربية في جميع أنحاء أوروبا. حيث استجاب مجلس أوروبا لذلك بأن زاد من التركيز على التحرك، والتعاون بين الأجيال والثقافات، والتركيز على الإيمان ضمن سياق حقوق الإنسان.

تبنى مؤتمر وزراء الشباب الأوروبي الثامن المنعقد في كييف في تشرين أول/ أكتوبر 2008 إحدى سياسات مجلس أوروبا بعيدة المدى في دعم سياسات الشباب في أوروبا. ووضعت الوثيقة التي جاءت تحت عنوان «مستقبل سياسات مجلس أوروبا للشباب: أجندة 2020» الخطوط العريضة لثلاثة مجالات ستقوم المنظمة بترتيبها على سلم الأولويات خلال العقد المقبل وهي: حقوق الإنسان، والديمقراطية، والعيش معاً في المجتمعات المتنوعة، والإدماج المجتمعي للشباب.

3.3.1 هيكلية صنع القرار في قطاع الشباب في مجلس أوروبا

تقديراً لأهمية إشراك الشباب في صنع القرار في القضايا التي تهمهم، قام مجلس أوروبا بتطبيق هيكلية فريدة لصنع القرار تحت عنوان «الإدارة المشتركة».

فمن ناحية، تقوم اللجنة التوجيهية الأوروبية للشباب بجمع ممثلين عن كل الدول الموقعة على الاتفاقية الثقافية الأوروبية (حالياً خمسون دولة)¹¹، وتعتبر اللجنة جهة حكومية دولية تضم كبار ممثلي الحكومة. تشجع اللجنة على التعاون الوثيق بين الحكومات في قضايا الشباب وتوفر منتدى لهم لمقارنة السياسات الوطنية للشباب والتعلم من خبرات بعضهم البعض. تنظم اللجنة أيضاً مندييات وزراء الشباب الأوروبي.

هناك أيضاً هيئة أخرى وهي المجلس الاستشاري للشباب والمكون من 30 ممثل من منظمات الشباب غير الحكومية في أوروبا. يعطي المجلس الاستشاري مداخلته وأراؤه حول عدد من القضايا كما يضمن مشاركة الشباب في كافة الأمور المتعلقة بقطاع الشباب في مجلس أوروبا.

عندما تجتمع كلتا الهيئتان تشكلان مجلس مشترك ولجنة برمجة لإصدار القرارات لبرامج وموازنات قطاع الشباب في مجلس أوروبا، ومراكز الشباب الأوروبي، ومؤسسة الشباب الأوروبي. يعتبر المجلس المشترك هاماً بشكل خاص لأنه يضم مشاركة قوى صنع القرار بصورة متساوية بين ممثلي منظمات الشباب الحكومية وغير الحكومية، وهذا ما يطلق عليه الإدارة المشتركة.

11 لم يتم الموافقة على ضم روسيا البيضاء إلى مجلس أوروبا بسبب قضايا تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنها مثلة في اللجنة التوجيهية الأوروبية للشباب، وذلك منذ أن صادقت على الاتفاقية الثقافية الأوروبية. كالكرسي الرسولي ووقعت أيضاً كازاخستان على الاتفاقية. فيصل عدد الدول الممثلة في اللجنة التوجيهية الأوروبية للشباب إلى 50، بينما يوجد 47 دولة عضو في مجلس أوروبا.

نموذج الإدارة المشتركة هذا يحمل أهمية أوسع لأنه يقدر حق الشباب في الحصول على جزء متساو في صنع القرارات التي تؤثر بهم. كون منظمات الحكومة الدولية قادرة على إشراك الشباب بصورة رسمية في تقرير الأنشطة والموازنات جعل الكثير من نشطاء الشباب (وبعض مسؤولي الحكومة أيضاً) يتساءلون لماذا لا يمكن تطبيق نفس النموذج على المستوى الوطني أيضاً. نظام الإدارة المشتركة وإمكانية تطبيقه على المستوى الوطني يبقى نموذجاً أو مقياساً.

نموذج الإدارة



www.coe.int/t/dg4/youth/Coe_youth/co_management_en.asp

3.3.2 مؤتمرات وزراء الشباب
ركز عمل مجلس أوروبا لعدة سنوات على تقدير قطاع الشباب غير الحكومي، ومشاركة الشباب وتشجيع المجتمع المدني من خلال تدريب وتعليم القادة الشباب في منظمات الشباب غير الحكومية في جميع أنحاء أوروبا. مع الوقت، أصبح مجلس أوروبا يركز أيضاً على تطوير السياسات الخاصة بالشباب. تم عقد أول مؤتمر وزراء الشباب في 1985 ومنذ ذلك الحين تم عقد مؤتمرات متتالية كل عامين أو أربعة أعوام. لعبت هذه المؤتمرات والتصريحات المالية التي عرضتها تلك المؤتمرات دوراً في حديد قضايا الشباب كبعد سياسي عبر وطني وعبر حدودي هام. وأعطى توجيهات لتطوير مبادئ مشتركة لسياسات الشباب تغطي قضايا المساواة، والفرص، والتدريب، والمهارات، والتعلم غير الرسمي والعرضي، والعمل التطوعي، والدخول إلى سوق العمل، والتنقل، ومكافحة العنف، والمواطنة والمشاركة في تطوير سياسات الشباب.

3.3.3 الميثاق الأوروبي لمشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية
دخل مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا (المؤتمر)، والذي يعد واحداً من الدعائم التي يقوم عليها مجلس أوروبا، ميدان سياسات الشباب في عام 1992 عندما تبنى الميثاق الأوروبي لمشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية

(يسمى عادة الميثاق الأوروبي للشباب) والذي تمت مراجعته في 2003. بالإضافة إلى توصية من لجنة مكونة من وزراء، وهي الهيئة العليا لإصدار القرارات في مجلس أوروبا. بأن تصبح مشاركة الشباب في تطوير السياسات وصنع القرار مقياساً أوروبياً على جميع الدول الأعضاء الالتزام به. يؤكد الميثاق على حق الشباب ومنظمات الشباب غير الحكومية في إعطاء المشورة والحصول على دور فاعل في صنع القرار في القضايا التي تمس الشباب على مستوى البلديات وعلى المستوى الإقليمي. طورت مديرية الشباب والرياضة التابعة لمجلس أوروبا دليل لميثاق الشباب أسماه **(قل كلمتك)** والذي يشرح بالتفصيل ماهية مشاركة الشباب ويعطي أفكار وأمثلة جيدة حول كيفية استخدام الميثاق لتعزيز مشاركة الشباب¹².

3.3.4 مراجعات السياسات الوطنية للشباب

في عام 1997، طور مجلس أوروبا آلية أو نظام لمراجعة وتقييم السياسات الوطنية للشباب، حيث تم البدء بها تبعاً لطلب رسمي من إحدى الدول الأعضاء. وعادة ما يتألف فريق المراجعة الدولي لكل دولة يتم تقييمها من مجموعة من الباحثين، ومسؤول من مجلس أوروبا، وممثل (ممثلين) عن الأجهزة القانونية لقطاع الشباب في مجلس أوروبا كما وقد خضعت 20 دولة عضو للمراجعة والتقييم لغاية تموز/يوليو 2013.

جمع قاعدة البيانات التي تضم الأدلة المنهجية لسياسات الشباب إن مخاطبة عدد من القضايا والمجالات أمر حتمي في إطار سياسات الشباب والتي تندرج تحت كلا من:

- التعليم (بما يشمل التعليم المدرسي والتعلم غير الرسمي / عمل الشباب)

- التعليم والتدريب بعد إنهاء المرحلة الإلزامية
- التوظيف وسوق العمل
- الصحة
- السكن
- الحماية الاجتماعية وتعزيز الدخل
- الرفاه والأسرة
- العدالة الجنائية
- أوقات الفراغ (بما فيها الأنشطة الرياضية والفنية)
- الدفاع الوطني والخدمة العسكرية
- القيم والدين (المؤسسات الدينية)

قضايا السياسات وتشمل التالي:

- فرص المشاركة والمواطنة
- الحماية والسلامة
- محاربة الإقصاء الاجتماعي وتعزيز الإدماج

¹² يمكن طلب منشور قل كلمتك! من مجلس أوروبا على <http://book.coe.int>

- خارج الوطن: التبادل الشبابي والفرص الدولية
- بيئة آمنة وتتوافر فيها السلامة
- وفي هذا الصدد يوجد ثلاث مواضيع متشعبة وهي:
- المعلومات
- المشاركة والمواطنة الفاعلة
- الصلاحية (ضمن حدود العمر التي تحكم حقوق ومسؤوليات الشباب، وضمن الموازنات الموضوعية لمثل هذه القضايا في سياسات الشباب)
- الرجاء الاطلاع على ويليامسون، هوارد، دعم الشباب في أوروبا، المجلد الثاني، مجلس أوروبا، 2008، (ص 37-25).

3.4 الاتحاد الأوروبي

يقوم الاتحاد الأوروبي بمتابعة شؤون سياسات الشباب من خلال المفوضية الأوروبية، وتحديد المديرية العامة للتعليم والثقافة التابعة للمفوضية. حيث يغطي العمل داخل المديرية برنامج الشباب في العمل والبرنامج الذي تبعة "إراسموس+" كما ويهتم بالقضايا المختلفة والمتعلقة بسياسات الشباب. وبالإضافة إلى مسؤوليات المفوضية، فإن سياسات الشباب للمفوضية الأوروبية يتم تشكيلها من خلال القرارات التي يصدرها المجلس الأوروبي ومجلس وزراء الشباب والبرلمان الأوروبي. يشارك الاتحاد الأوروبي بصورة موسعة في دفع سياسات الشباب في الدول الأعضاء. حيث هناك عدة مكونات أساسية تتصف بها هذه المشاركة من قبل الإتحاد الأوروبي وهي: تعزيز مبادئ وممارسات المواطنة لدى الشباب ومشاركتهم الفاعلة في المجتمع. دعم الاندماج المجتمعي في مرحلة الانتقال من التعليم إلى العمل. المدافعة لتضمين بعد شبابي في سياسات قطاعية أخرى.

3.4.1 الديناميكية بين منظمات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء

يتم الترويج لسياسات الشباب وتطويرها في الاتحاد الأوروبي عبر "أسلوب التنسيق المفتوح" بين المفوضية الأوروبية ومجلس وزراء الشباب مع الدول الأعضاء. حيث لا يلعب البرلمان الأوروبي دوراً رسمياً قوياً بل يستطيع أن يعلق على تقارير المفوضية ويصدر تقاريره الخاصة ويتبنى النتائج في مجال الشباب.

3.4.2 عمليات سياسات الشباب في الاتحاد الأوروبي

صدرت ورقة "دافع جديد للشباب الأوروبي" في تشرين ثاني/نوفمبر 2001 من قبل المفوضية الأوروبية، سبقها عملية تشاور كانت الأكثر شمولاً من أي تقرير رسمي (ورقة بيضاء) آخر للمفوضية الأوروبية ولغاية الآن. الالتزام بمشاوره الشباب وإشراكهم في عمليات صنع القرار في القضايا التي تمسهم أرسل إشارات قوية لدول أوروبا الوسطى والتي كانت مرشحة للعضوية آنذاك. حددت وثيقة السياسات أربعة مجالات رئيسية وهي: المشاركة، المعلومات، التطوع/الأنشطة التطوعية، وفهم أكبر للشباب.

إطار سياسات الشباب المنقح والمسمى "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للشباب: الاستثمار والتمكين" يغطي الأعوام 2010-2018. بالإضافة إلى إشراك منظمات الشباب غير الحكومية، الباحثين الشباب، مسؤولي الحكومة، وخبراء

- توفير واستخدام المعلومات (بما فيها تكنولوجيا المعلومات الجديدة)
- التنقل والعودة والتدويل
- تعدد الثقافات
- المساواة
- التطرف/ ردود فعل فئات الشباب وامتثالهم لمعايير المجتمع وقوانينه
- الضغوطات المحلية مقابل الضغوطات الدولية
- المركز- والنواحي (المناطق)
- الاستقطاب الحضري- الريفي
- النخبة المجتمعية والغرباء (مهاجرين ولاجئين ونازحين)
- قضايا بيئية
- دور الشبكات في تشكيل وانسجام المجتمعات

يجب أن تتضمن سياسات الشباب الغايات التالية:

- الاستثمار الهادف في الشباب بطريقة تبادلية وتعزيزية كلما أمكن ذلك من خلال منهج يركز على تعزيز الفرص بدلاً من البحث في المشاكل.
- إشراك الشباب في صياغة السياسات والأخذ بأرائهم حول مدى فاعلية تطبيق السياسات.
- إيجاد الظروف المواتية للتعليم، والفرص، والخبرات التي تضمن وتمكن الشباب من تطوير المعرفة والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في سوق العمل والمجتمع المدني.
- بناء أنظمة جمع معلومات قوية لبيان فاعلية سياسات الشباب والكشف عن وجود فجوات في إيصال الخدمة للشباب في بعض الفئات الاجتماعية في بعض المناطق أو تحت بعض الظروف.
- إبراز الالتزام بتقليل مثل هذه الفجوات حيثما وجدت.

يجب النظر في تطوير سياسات الشباب على أنها إيجاد "حزم" من الاحتمالات الإيجابية والخبرات والفرص للشباب لتمكينهم من تحقيق كامل إمكاناتهم باعتبارهم مورد.

- المجالات المختلفة التالية تشكل مكونات هامة في مثل هذه السياسات:
- التعلم (مدى الحياة، الرسمي وغير الرسمي)، التعليم والتدريب، وتقدير المهارات والقدرات المكتسبة بشكل غير رسمي
- إمكانية الوصول للتقنيات الحديثة
- تقديم الدعم والاستشارة الشخصية والتوجيه المهني من قبل مختصين المعلومات

إمكانية الوصول للخدمات الصحية والحماية الاجتماعية

- إمكانية الحصول على سكن
- إمكانية الحصول على عمل مدفوع الأجر
- التنقل
- العدالة وحقوق الشباب (في الحصول على المساعدة على سبيل المثال)
- فرص المشاركة والمواطنة الفاعلة
- التسلية الثقافية والاجتماعية
- الأنشطة الرياضية على المستويين الوطني والدولي

آخرين في مجال الشباب. نظمت المفوضية استشارة مع الشباب على الإنترنت. جلبت هذه الاستشارة أكثر من 5000 رد من الشباب في جميع أنحاء أوروبا. وحددوا بدورهم التحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب في أوروبا والاستجابة المتوقعة من دولهم ومن الاتحاد الأوروبي. تعد الاستراتيجية التي تمتد لتسع سنوات عبر قطاعية وأفقية. تطرح الاستراتيجية ثلاثة أهداف بعيدة المدى وتفتح "مجالات عمل" للمراجعة كل ثلاثة أعوام كما يلي:

- تحسين وصول الشباب إلى الفرص في التعليم والتوظيف في مجالات العمل: التعليم، والتوظيف، والإبداع، وريادية الأعمال.
- تحسين وصول الشباب ومشاركتهم الكاملة في المجتمع في مجالات العمل في الصحة والرياضة والمشاركة.
- تعزيز التضامن بين المجتمع والشباب في مجالات العمل: الاندماج الاجتماعي والعمل التطوعي للشباب والعالم.

يتوفر للمفوضية ضمن الإطار الجديد نفس الأدوات السابقة: "أسلوب التنسيق المفتوح"، برنامج الشباب في العمل والحوار المنظم. جدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من عدم توفر الحد الأدنى من المتطلبات لما يتوجب على الأعضاء تحقيقه في مجالات الأولوية، إلا أن الدول الأعضاء ملزمة بتقديم التقارير للمفوضية لبيان إنجازاتها ما يلزم إلى وجود درجة من المسؤولية والالتزام باستشارة الشباب قبل تقديم تقاريرهم الوطنية للمفوضية.

3.4.3 ترجمة سياسات الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة

ترجم المفوضية الأوروبية سياسات الاتحاد الأوروبي للشباب إلى ممارسة من خلال دعم الفرص للحرك، التبادل، والتعاون بين الشباب وباستخدام مجموعة من البرامج والأدوات.

"الشباب في العمل"، يهدف برنامج خريك الشباب التابع للمفوضية الأوروبية للأعوام (2007-2013) إلى إيجاد حس مواطن وتضامن وتسامح بين الشباب من أعمار 13 إلى 30 في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويدعم البرنامج خمسة "أعمال" مطبقة عبر الوكالات الوطنية في جميع دول البرنامج، من بينها تلك التي تقدم الدعم للموس لتطوير سياسات الشباب. سبق البرنامج الحالي برامج "الشباب لأوروبا والخدمة التطوعية الأوروبية" في الفترة (1988 - 1999)، وتبعها في 2014 برنامج "إراسموس+" للتعليم، والتدريب، والشباب، والرياضة ليحل محل سبعة برامج قائمة. من المفروض أن يبدأ البرنامج في 2014 بحيث يقدم 5 ملايين فرصة للشباب للدراسة أو التدريب في الخارج بمنحة.

تستخدم المفوضية والدول الأعضاء حوار منظم مع الشباب والمنظمات الشبابية والباحثين في مجال الشباب وصناع السياسات لمناقشة مواضيع مختارة والحصول على نتائج مفيدة لعمل السياسات. كما يتم تنظيم المناقشة من حيث المواضيع المطروحة والتوقيت من خلال فعاليات منتظمة بحيث يتمكن الشباب من مناقشة المواضيع المتفق عليها فيما بينهم ومع السياسيين المحليين والوطنيين وسياسيي الاتحاد الأوروبي.

وتلعب منظمات الشباب دوراً خاصاً في الحوار المنظم حيث يتحدثون باسم عدد كبير من الشباب. لذا يعد منتدى الشباب الأوروبي الشريك الرئيسي لمؤسسات الاتحاد الأوروبي. كما يهدف الحوار المنظم إلى الوصول إلى الشباب غير المنظمين رسمياً والشباب الذين يحظون بفرص قليلة.

وتضع "الأجندة الاجتماعية المجددة" 2008 الأطفال ضمن سبع أولويات تعالج التحديات الاجتماعية للتضامن.

وتعتبر المبادرة الرائدة (الشباب في حركة Youth on the Move) مبادرة شاملة تضم مبادرات سياسية في تعليم وتوظيف الشباب في أوروبا. وقد أطلقت في 2010 كجزء من استراتيجية أوروبا 2020 للوصول إلى نمو ذكي ومستدام وشمولي. تهدف مبادرة الشباب في حركة إلى تحسين تعليم الشباب وتوظيفهم وخفض معدلات البطالة.

اقترحت المفوضية في كانون أول/ديسمبر 2012 تدابير لمساعدة الدول الأعضاء على التطرق لموضوع البطالة والإقصاء الاجتماعي لدى الشباب. وتضمنت المقاييس (حزمة تشغيل الشباب) توصية لإطلاق ضمانة للشباب في كل دولة، تضمن الدول الأعضاء من خلالها حصول جميع الشباب تحت سن 25 على عرض لوظيفة أو مهنة أو تدريب جيد خلال أربعة أشهر من الانتهاء من التعليم أو البطالة.

وافق المجلس الأوروبي على إيجاد "مبادرة توظيف للشباب" تستهدف الشباب غير العاملين أو غير الملتحقين بالعمل أو التدريب. في 27/28 حزيران/يونيو 2013، وصلت إلى نتيجة عن توظيف الشباب تعتمد على خطاب "العمل معاً من أجل شباب أوروبا- دعوة للتصرف حيال بطالة الشباب"، والذي اقترحتة المفوضية في 19 حزيران/يونيو.

3.5 شراكة الشباب بين المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا

دخلت المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا شراكة رسمية في مجال الشباب لأول مرة في 1998، في مجال تدريب عمالة الشباب الأوروبية، وتوسعت هذه الشراكة منذ ذلك الحين لتشمل مجالات أبحاث الشباب والتعاون الأوروبي متوسطي، وتغطي حالياً أولويتان: الأولى: تقدير وتعزيز جودة عمل الشباب والتعلم غير الرسمي، والثانية: سياسات الشباب المبنية على المعرفة.

تركز الشراكة بين المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا على تطوير سياسات الشباب والتعاون مع دول شرق أوروبا، وجنوب القوقاز، وجنوب شرق أوروبا، وجنوب البحر الأبيض المتوسط، وكذلك إفريقيا بين الأعوام (2011-2012) كما يأخذ تدريب وبناء قدرات القادة، والعاملين، والمدربين، والنشطاء الشباب حيزاً هاماً على أجندة شراكة الشباب.

يلخص مركز المعرفة الأوروبي لسياسات الشباب، وهو مركز افتراضي على الإنترنت، مواقف المؤسسات الأوروبية ودولها الأعضاء من مواضيع رئيسية في سياسات الشباب مثل المشاركة، والمعلومات، والتوظيف، والتعليم، والاندماج الاجتماعي، والحوار بين الثقافات، وصحة الشباب. كما يتضمن قاعدة بيانات شاملة تلتوى على معلومات عن وضع سياسات الشباب والممارسات الفضلى وأهم مواضيع الشباب في معظم دول أوروبا. وتقوم الحكومة بترشيح باحثي الشباب والموظفين الحكوميين كمراسلين وطنيين.

بعد عشر سنوات، في عام 1995، قامت المنظمة بتقوية التزامها نحو الشباب وعززت سياسات الشباب الوطنية من خلال تبني برنامج العمل العالمي للشباب لسنة 2000 وما بعدها. لا يزال البرنامج فعال كسياسات دولية، والأمانة مسؤولة عن مراجعة ومراقبة التنفيذ. تلتزم دول الأمم المتحدة الأعضاء من خلال برنامج العمل العالمي للشباب بمتابعة أولويات العمل المحددة لتحسين أوضاع الشباب، وهي:

1. التعليم
2. التوظيف
3. الجوع والفقر
4. الصحة
5. البيئة
6. تعاطي المخدرات
7. جنوح الأحداث
8. أنشطة أوقات الفراغ
9. الفتيات والشابات
10. مشاركة الشباب الكاملة والفعالة في الحياة الاجتماعية وصنع القرار

التحق بالبرنامج في عام 1998 منتدى شباب العالم (براغا، البرتغال) وأول مؤتمر عالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب (لشبونة، البرتغال). حيث أعاد المؤتمر التأكيد على أهمية أولويات برنامج العمل العالمي للشباب، تحديدا صياغة سياسات وطنية وخطط عمل شاملة عبر تبني إعلان لشبونة لسياسات وبرامج الشباب. كما تم التأكيد مجدداً على الالتزام بإستراتيجية برنامج العمل العالمي للشباب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 2005، وتم إضافة خمس مجالات للقائمة وهي التالية:

1. العولمة
2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
3. نقص المناعة المكتسبة (الإيدز/السيدا)
4. الاشتباكات المسلحة
5. العلاقة بين الأجيال

يمكن استخدام مجموعة واسعة من المؤشرات التي يمكن التحقق منها لرصد التقدم في هذه الأولويات (انظر البوابة الإلكترونية للأمم المتحدة المذكورة أدناه).

اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي اجتمعت في قمة الألفية، أهداف التنمية الألفية 2000، على ثمانية أهداف لغاية عام 2015، كما يلي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع
- تعميم التعليم الابتدائي عالميا
- تعزيز مساواة النوع الاجتماعي (الجنس) وتمكين المرأة
- الحد من وفيات الأطفال
- تحسين صحة الأمهات
- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز/السيدا) والملاريا وغيرهما من الأمراض

هل يوجد "مقياس أوروبي" لسياسات الشباب؟

منذ حوالي عام 2000، شهدت أوروبا حركة جديدة كلياً فيما يتعلق بموضوع سياسات الشباب. عقدت الأمم المتحدة أول منتدى لوزراء الشباب في لشبونة في 1998. وتمت الإشارة إلى الشباب بصورة خاصة في إعلان المجلس الأوروبي في لايبك في 2001¹³، وأطلقت المفوضية الأوروبية تقريرها الرسمي عن سياسات الشباب في تشرين ثاني/نوفمبر من نفس السنة وأصبح موضوع الشباب أكثر أهمية على الأجندة. في هذا السياق، أصبح الحديث عن «مقياس أوروبي» لسياسات الشباب شيئاً هاماً ومرتبلاً بأي عمل مستقبلي. لذا قرر مجلس أوروبا دعوة عدد من الخبراء من الذين يتمتعون بخبرة بحثية للاجتماع وعمل بعض التوصيات وتقديمها إلى الهيئات النظامية التابعة لمجلس أوروبا. نتج عن ذلك تقرير أصبح مرجعاً يستشهد به الكثيرون كونه أفضل نموذج لمقياس دولي لسياسات الشباب لغاية الآن، أو على الأقل لأوروبا¹⁴.

3.6 نظام الأمم المتحدة

تتألف الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة من الجمعية العمومية، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ومحكمة العدل الدولية. علماً بأن عائلة الأمم المتحدة أكبر من ذلك بكثير وتضم أكثر من 15 وكالة وعدد من الصناديق والبرامج والمشاريع والمهام. في هذا الملخص القصير تالياً، نوجز كيف ساهمت الأمم المتحدة في تطوير ما يمكن تسميته "مقياس دولي" لسياسات الشباب، ولكن من الطبيعي التركيز على أهم الوثائق التي تبنتها الجمعية العمومية والجهود المتواصلة للأمانة والهيئات المختلفة للأمم المتحدة.

إن أهم مساعي الأمم المتحدة لدعم سياسات الشباب الوطنية في الدول الأعضاء المختلفة تشمل مشاركة الشباب في عملية صنع القرار التي تتولاها الحكومة، ومشاركة الشباب في المجتمع بشكل عام. وكما نص ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989) في بند رقم 12 فإنه يجب تزويد جميع الأطفال (لغاية 18 عام) بالوسائل التي تمكنهم من المشاركة في المجتمع وينبغي استشارتهم في القضايا التي تهمهم¹⁵.

3.6.1 برنامج العمل العالمي للشباب. الأهداف الإنمائية للألفية وأجندة ما بعد 2015 ميزت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1985 كعام الشباب الدولي. حيث وضعت قضايا مشاركة الشباب، والتنمية، والسلام في مقدمة ميثاق الأمم المتحدة. وتم إصدار العديد من القرارات والبدء بالأنشطة التي تدل على وعي متزايد للحاجة للتحرك على المستوى الدولي والوطني نحو المزيد من التنمية ومشاركة الشباب. وقد شهد ذلك العام أيضاً بداية التزام دولي نحو الشباب وتنميتهم. وافقت الجمعية العمومية على المبادئ التوجيهية للمزيد من التخطيط والمتابعة الجيدة لقضايا الشباب بما فيها نشر المعلومات بين مجموعات الشباب وتأسيس شبكات بينهم.

¹³ "المجلس الأوروبي" (ويجب عدم الخلط بينه وبين مجلس أوروبا) هو أعلى هيئة سياسية في الاتحاد الأوروبي، ويتألف من رؤساء أو حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد. بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية، يكسب "إعلان لايبك" أهميته من كونه يضع الخطوط العريضة لمستقبل الاتحاد الأوروبي والإصلاحات اللازمة لمؤسساته.

¹⁴ مجلس أوروبا (2003b)

¹⁵ انظر فصل مشاركة الشباب، الذي يحتوي على تغطية أوسع لهذا الموضوع

سياسات الشباب. لا يستطيع برنامج الأمم المتحدة للشباب التفاعل مع منظمات الشباب حول العالم نظراً لقلة موظفيه وموارده.

في كانون ثاني/يناير 2013، عين السكرتير العام للأمم المتحدة، وضمن أولية أجندة العمل الخمسية "العمل مع ولأجل النساء والشباب"، أحمد هندواي من الأردن مبعوثاً آمياً للشباب، وكان لذلك صدى طيب في الدول العربية. وعلى الرغم من عدم تحديد أي دعم مؤسسي أو مادي لهذا المنصب، إلا أن تعيين مبعوثاً للشباب، حسب الأمم المتحدة في هذه المسألة، يخاطب احتياجات أكبر جيل من الشباب عرفه العالم حتى الآن.

خلال العشريون سنة الماضية، طورت وكالات الأمم المتحدة آليات لإشراك الشباب والمنظمات الشبابية في أعمالها وأولوياتها، يأتي ذلك على شكل وحدات عمل خاصة أو مجالس استشارية للشباب. فعلى سبيل المثال، تقوم وحدة تنسيق الشباب التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) بمخاطبة شؤون الشباب وتنظيم الأعمال التي تعنى بشؤونهم في نطاق المنظمة وتستضيف منتدى للشباب كل عامين.

كذلك يوجد هيئات تنسيق للشباب لدى وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها التالية¹⁷:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (يركز على سياسات الشباب)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، وأيضاً من خلال وكالات الأطفال مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، المنظمات الأخرى، مثل المنظمة الدولية للهجرة ليس لديها مثل هذه المجالس الاستشارية للشباب، ولكنها نشطة في معالجة قضايا الشباب كجزء من أجندة سياستها. أكثر من 2.6 مليون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10-24 يموتون كل عام لأسباب معظمها يمكن تجنبه، في عام 2002، أكدت الدورة الاستثنائية للجمعية العمومية للأمم المتحدة والخاصة بالطفل علي ضرورة "وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية لصحة المراهقين، بما في ذلك الأهداف والمؤشرات، لتعزيز الصحة البدنية والعقلية"، تنفذ منظمة الصحة العالمية مجموعة من المهام لتحسين صحة الشباب بما في ذلك دعم البلدان في صياغة السياسات المتعلقة بصحة الشباب.

تقوم منظمة العمل الدولية، كجزء من منظومة الأمم المتحدة، بدور نشط في برامج تنمية الشباب خلال العقد الماضي، كان من أبرز إنجازاتها المنسقة مع الأمم المتحدة شبكة تشغيل الشباب. تقترح الشبكة نهج مبنى على الشباب في التوظيف مستفيدة من إخفاقات استراتيجيات التوظيف السابقة. ارتقى البنك الدولي أيضاً بالتزامه بقضايا تنمية واحتياجات الشباب. أحد برامج البنك المخصصة لتنمية الشباب هو برنامج المنح الصغيرة الذي يدعم

- ضمان الاستدامة البيئية
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

بما أن سياسات الشباب أفقية وعبر قطاعية، وهذا عنصر هام في جميع أهداف التنمية الألفية، فقد أخذت مجموعة مستقلة من الشباب الخبراء وشباب من جميع أنحاء العالم على عاتقها مهمة تطوير دليل يوضح كيفية الترويج لسياسات الشباب وطنياً من خلال تطبيق أهداف التنمية الألفية. تم نشر الدليل الذي يحمل عنوان الشباب وأهداف التنمية الألفية في ربيع 2005 ويمكن تحميله من الإنترنت (انظر الرابط أدناه). ولم يتباطأ الوطن العربي في الربط بين سياسات الشباب وأهداف التنمية الألفية، بل حذر أحد تقارير الندوات الإقليمية من نقص في تمكين الشباب¹⁶.

على الرغم من تفاوت القوى الاقتصادية في الدول العربية، إلا أن المنطقة أحرزت تقدماً ملحوظاً على عدة أصعدة كما صرحت أهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة في المنطقة العربية، خصوصاً في حقول التعليم، والصحة، والتحول السياسي. وعلى الرغم من هذه التطورات البارزة، تبقى البطالة التحدي الأكثر أهمية الذي يواجه الشباب العربي في المنطقة حيث يرتفع معدل البطالة إلى 44%. تظهر الأرقام الحديثة أن واحد من كل ثلاثة أشخاص عاطل عن العمل في الوطن العربي، وأن معدل البطالة بين الإناث يرتفع 10% عنه للذكور. لدى دول الخليج العربي أدنى معدلات بطالة شباب في الدول العربية، وذلك بسبب ازدهار الاقتصادي الذي لحق ارتفاع أسعار البترول. وتتعاظم الفجوة بين تشغيل الذكور والإناث في دول مثل السعودية، وقطر، والأردن، ومصر، حيث تصل البطالة بين الإناث ضعف البطالة بين الذكور، فعلى سبيل المثال، تجد النساء اليمنيات الفقيرات صعوبة في دخول المدارس الحكومية ويعانون من معدلات أمية أعلى من الشباب ذات أسر الدخل المالي الأعلى. كما زادت حدة بطالة الشباب العربي في السنوات العشر الماضية، باستثناء في بعض دول الخليج العربي.

يبين ذلك أن شباب العرب يواجهون تحديات مشابهة لتحديات أقرانهم في بقية أنحاء العالم والمربطة عادة بالانتقال لسن الرشد مثل التعليم، والتوظيف، وتكوين الأسرة والتي تمكنهم من عيش حياة سليمة وهانئة. على واضعي السياسات في الدول العربية إعادة النظر في تأثير الفقر والمساواة في الحصول على التعليم والصحة والعمل. تظهر بعض الأدلة المتفرقة من الدول العربية أن فرص حصول الشباب الأفقر على تعليم وخدمات صحية جيدة أقل، مما يبرز ضرورة توفير المزيد من الخدمات العامة. سيتم طرح إطار جديد لأولويات التنمية العالمية في عام 2015 وسيلمس تأثيره الشباب والقائمين على التنفيذ.

3.6.2 الأمانة ووكالات الأمم المتحدة المختصة

يعتبر "برنامج الأمم المتحدة للشباب" محور الأمانة العامة لقضايا الشباب. يتبع البرنامج لشعبة السياسات والتنمية الاجتماعية في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويقدم موقعه الإلكتروني معلومات قيمة عن الفرص المتعددة لمشاركة الشباب على مستوى الأمم المتحدة وتطوير

17 أنشوتون، ميلاني وآخرون 2005، ص 32

الأنشطة المتعلقة بالمشاركة المدنية من خلال توفير منح صغيرة الإدارة. ومن بين أنشطة البنك المتعلقة بالشباب هناك ورشة المنح الصغيرة لمنظمات الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تهدف إلى تعزيز العلاقة بين البنك الدولي ومنظمات الشباب في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كآلية واحدة يمكن أن تستجيب لأولويات هذه المنظمات وفق معايير البرنامج. نظم مؤتمر الشباب العالمي الأول للبنك، "تنمية الشباب والسلام"، في أيلول/سبتمبر 2003، أعقبه مؤتمر آخر في سراييفو عام 2004.

لدى العديد من هذه المنظمات مكاتب وطنية أو ممثلين في بلدان مختلفة، ويمكن أن تلعب دورا داعما في تعزيز وتطوير وتنفيذ استراتيجيات الشباب على المستوى الوطني.

مشاركة الشباب: لماذا وكيف؟

على الرغم من أن مفهوم مشاركة الشباب في صنع القرارات الحكومية أصبح معترف به باعتباره واحدا من السمات الأساسية والهامة لسياسات الشباب، إلا أنه لا يزال الطريق لإتباع هذا المبدأ والالتزام به في جميع أنحاء العالم طويلا. إن سبب قلة المشاركة يعود أحيانا إلى بعض العوامل المرتبطة بعقلية صنع القرار ونمط تفكيرهم. فقد يشعر هؤلاء أن الشباب الذين لم يصل كثير منهم إلى «السن القانونية» أو سن الاقتراع لن يكون بمقدورهم المساهمة في صنع قرارات مسؤولة. أوقد يكون السياسة والمسؤولون في الحكومة مقتنعون بأن اتخاذ القرارات السياسية، وتطوير، ووضع، وتنفيذ السياسات هو تفويض لهم وحدهم، وأنه من الخطأ السماح بالتأثير في هذه القرارات من قبل المجموعات الأخرى ذات المصالح والاهتمامات المشتركة.

وعادة ما يكون سبب عدم دعوة الشباب إلى طاولة صنع القرار يعود إلى أن السياسة وموظفو الحكومة لا يعرفون كيفية إشراك الشباب. حتى في الشؤون التي قد يكون فيها الشباب في مقدمة التحول السياسي، كما قد لا يتوفر لدى السياسة الجدد الذين جاءوا عقب الثورات الخبرة المسبقة في إشراك الشباب، وقد يكون هناك نقص في الأمثلة المسبقة والتجارب العملية حول الممارسات الفضلى لكيفية إشراك الشباب بعد انتهاء الثورات الشعبية. علينا إدراك أن إشراك الشباب في صنع القرار بصورة منظمة ليس سهلا ويتطلب استخدام وسائل أكثر من التي يتطلبها إشراك الراشدين. ففي أي بلد، لا نستطيع اختيار أية مجموعة من

المراهقين من الشارع وأن نضعهم في قاعة اجتماعات ونتوقع منهم التصرف كخبراء سياسيين ثم نصفق ونقول: «نعم، لقد أشركنا الشباب الآن!». دعونا نستكشف أكثر لماذا من الضروري إشراك الشباب في صنع القرار وكيف نفعل ذلك.

الهجرة- عدم المشاركة بالمطلق
هل يرغب الشباب العرب بترك منطقتهم بسبب البطالة المتزايدة في الدول العربية؟ حسب خالد الوحيشي، خبير السياسات السكانية والهجرة في جامعة الدول العربية: «بسبب ضعف مشاركتهم في المجتمع والسياسات وزيادة البطالة يرغب 70% من الشباب العربي بالهجرة خارج منطقتهم». وكانت رسالته لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان تتمحور حول تمكين الشباب. «قمنا من خلال جامعة الدول العربية بتنبيه الدول الأعضاء إلى ضرورة تمكين الشباب، فالبطالة التي يرتفع معدلها إلى 26 بالمئة، وضعف مشاركة الشباب والأمية عقبات تقف في طريق تطوير وتنفيذ سياسات الشباب».

<http://gulfnews.com/news/gulf/qatar/arab-league-seeks-solutions-as-70-per-cent-of-arab-youth-want-to-emigrate-1.931043>

4.1 لماذا مشاركة الشباب؟

أصبحت فكرة مشاركة الشباب في صنع القرارات الحكومية والدور الخاص الذي تلعبه منظمات الشباب غير الحكومية كشريك مؤسسي في تطوير وتنفيذ سياسات الشباب تعويذة في خطاب سياسات الشباب الدولية. هناك العديد من الأسباب وراء أهمية ذلك وتأييد المنظمات الأوروبية والدولية وتشجيعها على تطبيق هذه المبادئ وغرسها في النظرة للشباب كمورد. فالشباب مواطنون يسهمون في مجتمعاتهم بصورة يومية ويحدثون الإصلاح السياسي. بالإضافة إلى الثورات، يندمج الشباب في المنظمات التي تحمي البيئة وتخرب الفقر، ويساعدون أقرانهم، ويساهمون في المبادرات التي تحسن مجتمعهم، ويبدؤون أعمالاً تجارية، ويساعدون عائلاتهم، يتم التغاضي عن هذه المساهمة في المجتمع بدلاً من النظر إلى الشباب على أنهم مواطنو المستقبل. عند النظر للشباب على أنهم ذخر لمجتمعاتهم المحلية وعناصر فاعلة في التغيير فإنهم يضعون طاقاتهم وأفكارهم ورؤيتهم في تحسين المجتمع، عندها من الطبيعي إشراكهم في صنع القرارات السياسية في القضايا التي تمسهم. ثانياً، لا يمكن لأحد أن يكون خبيراً في مواضيع الشباب أكثر من الشباب أنفسهم. وحتى يتمكن من فهم احتياجاتهم وقضاياهم والتحديات التي يواجهون واختيار التدابير التي تتواءم مع هذه القضايا بالشكل الأفضل، لا بد من إشراك أكثر من يعرف واقع الشباب - وهم الشباب أنفسهم.

ثالثاً، عند إشراك الشباب فإنه يتم ضمان ملكية أوسع للقرارات التي يتم اتخاذها. إن توسيع ملكية القرارات الهامة المتعلقة بالشباب يضمن أيضاً تنفيذاً أسهل للسياسات وتأييد ودعم الشباب أنفسهم.

رابعاً، لا يمكن ببساطة اعتبار الشباب «مجموعة مصلحة» أخرى، واستخدام ذلك كذريعة لإبعادهم عن عملية اتخاذ القرارات. الشباب فئة متنوعة باهتمامات وهموم مختلفة، ولكنهم يشكلون نسبة كبيرة، وفي بعض البلدان الجزء الأكبر، من السكان. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن المجتمع في

النرويج يعد شائعاً إلا أن نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 24 عام تصل إلى أكثر من 17% من السكان. بينما تركيا التي يعد المجتمع فيها يافعاً، تصل نسبة الشباب من نفس الفئة العمرية فيها إلى 23%. وتعد هذه النسبة الأقل بالمقارنة مع نفس الفئة العمرية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط¹⁸.

أخيراً، هناك أسباب شكلية وقانونية لمشاركة الشباب في صنع القرار الحكومي: الوعود التي قطعتها الأطراف في الاتفاقيات الدولية والالتزامات نحو ذلك. لننظر باختصار على التزامين منها:

تم العمل بميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل في 1989. ويتحتم على الدول الأطراف المائة وثلاثة وتسعون (193) تقديم التقارير عن التزامها بالبنود الملزمة قانونياً في الميثاق للأمم المتحدة كل خمسة أعوام. يعالج الميثاق حقوق الأطفال والمراهقين والشباب لغاية عمر 18. ويخاطب البند 12 تحديداً قضية المشاركة في القرارات الحكومية التي تمسهم كما يلي تفصيله:

تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولي آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقاً لسنه ونضجه.

ولهذا الغرض، تتاح للطفل، وبوجه خاص، فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمسه، إما مباشرة، أو من خلال ممثل أو هيئة مناسبة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني.

يعطي الميثاق الأوروبي المنقح بشأن مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية (اعتمد كتنوصية من قبل لجنة وزراء مجلس أوروبا في عام 2006) النفوذ القوي على جميع الدول الأعضاء على الامتثال للمبادئ التالية:

يجب أن تشكل مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية جزءاً من سياسات عالمية لمشاركة المواطنين في الحياة العامة.

يجب أن تحتوي جميع السياسات القطاعية على بعد للشباب.

يجب أن تنفذ جميع أشكال المشاركة والتي تلحق المشاورة والتعاون مع الشباب وممثلهم.

يجب تشجيع مشاركة الشباب من شرائح المجتمع المحرومة¹⁹.

يؤكد التقرير الرسمي للمفوضية الأوروبية "دفعة جديدة للشباب الأوروبي" على قضية مشاركة الشباب. كما وافق المجلس الأوروبي لوزراء الشباب على قرار بشأن مشاركة الشباب الذين يحظون بفرص أقل (نيسان/أبريل 2008).

كان مجلس أوروبا ولا يزال في الطليعة في التشجيع على مشاركة الشباب في صنع القرارات وذلك في مؤتمرات متتالية لوزراء الشباب الأوروبي. واستكمالاً لميثاق مشاركة الشباب في الحياة المحلية، يمكن العثور على إعلانات الوزراء الختامية على صفحة مجلس أوروبا الإلكترونية (انظر العنوان والرابط في قسم المراجع من هذا الدليل).

لدى الأمم المتحدة كذلك مجموعة وثائق وقرارات تخص أهمية مشاركة

18 انظر جدول المكتب المرجعي للسكان "نسبة الشباب"

<http://www.prb.org/DataFinder/Topic/Rankings.aspx?ind=19>

كذلك شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة

[p://esa.un.org/unpd/wpp/population-pyramids/population-pyramids_absolute.htm](http://esa.un.org/unpd/wpp/population-pyramids/population-pyramids_absolute.htm)

19 انظر www.youth-partnership.net/youth-partnership/ekcyp/BGKNGE/Participation

الشباب في صنع القرارات الحكومية تحديداً. ليس أقلها «الدليل الموجز لندوبي الجمعية العامة للأمم المتحدة الشباب» والذي يزود ممثلي الحكومة بالمعلومات حول المندوبين الوطنيين للجمعية العامة للأمم المتحدة من الشباب والجمعيات الأخرى المتصلة بالأمم المتحدة (انظر عنوان البوابة الإلكترونية للأمم المتحدة في قسم المراجع من هذا الدليل أيضاً).

4.2 لماذا منظمات الشباب؟

أعطيت منظمات الشباب غير الحكومية دوراً هاماً. وفي نظر البعض متميزاً. فيما يتعلق بشراكتها مع الحكومة لخدمة قضايا الشباب. ولكن لماذا تعطى هذه المنظمات كل الأهمية في حين أن الكثير من الشباب لا يشاركون فيها؟ يدرك الجميع أنه ليس معقولاً أو ممكناً شمول جميع الشباب في عملية صنع القرارات الحكومية على مستوى الحكومة المركزية. لذا يتم استشارة منظمات الشباب غير الحكومية وإشراكها باسم الشباب باعتبارها مثلاً لهم. بطبيعة الحال، يمكن أن تدعى هذه المنظمات تمثيل الأشخاص الذين يتبعون لها فقط. على الرغم من ذلك، يعد إشراك ممثلين عن منظمات الشباب غير الحكومية والمستقلة في عملية صنع القرارات السياسية أمراً نافعا لمسؤولي الحكومة وصناع السياسات، باعتبار أن ممثلي المنظمات غير الحكومية ينوبون عن مجموعات أكبر من الشباب. غالباً ما يتوفر لدى منظمات الشباب غير الحكومية الموارد والخبرات اللازمة لمخاطبة شؤون الشباب على أصعدة سياسية مختلفة.

إن شرعية تدخل منظمات الشباب غير الحكومية في صنع القرار تستمد من منطقتين أساسيتين من الواجب اتباعهما وهما:

يجب أن يتوفر لدى منظمات الشباب عملية تشاور وتمثيل داخلي فعالة بالكامل. بحيث يتم انتخاب قادتها من قبل الأعضاء²⁰. ويجب أن يقوم الشباب أنفسهم بالسيطرة والتحكم بالمنظمات بحيث تكون فعليا منظمات شباب وليست منظمات راشدين يعامل بها الشباب «كعملاء».

يجب اعتبار منظمات الشباب غير الحكومية شركاء للحكومة في صناعة القرار اعتماداً على تمثيلها لمجموعة كبيرة من الشباب. ذلك يعني أن توفر منظمات الشباب غير الحكومية الوسائل اللازمة للوصول إلى الشباب. ويجب البحث عن وسائل متعددة للوصول إلى الشباب ولا يجب أن تتخذ منظمات الشباب غير الحكومية منصبا احتكاريا كونها تمثل الشباب. ويمكن استكمال المنظمات بمجموعات أخرى (مثل نوادي الشباب والأجنحة السياسية والدينية للمجتمعات، وأنظمة التعلم من الأقران). وذلك حسب الواقع الوطني والسياق.

بينما يعد وجود منظمات الشباب غير الحكومية نافعا للمجتمع. ومن الطبيعي أن يكون لها الحق في تقديم المشورة والمشاركة في القرارات التي تؤثر في الشباب. إلا أنها غير موجودة بشكل موحد. ففي بعض البلدان، قد تكون هذه المنظمات مرتبطة بتقسيم قديم للسلطات، أو تعتبر انعكاساً لطبقة محددة من المجتمع. يعني ذلك أنه يجب دعم أو تأسيس مجالس الشباب الوطنية- المظلة التي تشمل منظمات الشباب غير الحكومية في دولة ما-

للحصول على صوت قوي موحد يدعم اهتمامات الشباب من جهة، ويضمن أن للحكومة شريك واضح وراسخ في قطاع الشباب من جهة أخرى.

تحصل جميع مجالس الشباب الوطنية تقريباً على دعم حكومي لإدامة دورها كممثل للشباب على المستوى الوطني. يعد منتدى الشباب الأوروبي ومقره بروكسل في بلغاريا الجمعية والمظلة غير الحكومية التي تضم مجالس ومنظمات الشباب غير الحكومية على مستوى أوروبا. وهو شريك هام لمؤسسات الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والأمم المتحدة. ويتم مشاورته في قضايا الشباب. بمعنى آخر، أصبح احترام دور منظمات الشباب غير الحكومية كممثل للشباب قوياً وممارسة معترف بها في هذه المنظمات.

إن الاعتراف بأهمية دور المنظمات غير الحكومية كممثل لمجموعات الشباب في صناعة القرار الحكومي يعد أحد أسباب تأييد الحكومات أو هيئات التكامل الإقليمي لنشأة مثل هذه المنظمات.

تالياً أسباب أخرى يجدر ذكرها بنفس مستوى الأهمية لتأييد الحكومات أو هيئات التكامل الإقليمي- تأييداً مادياً أو غيره - لنشأة منظمات شباب حكومية وهي:

- تمكين الشباب من الحصول على عدة مهارات عملية ومعرفة وخبرة لا يحصلون عليها من خلال التعليم الرسمي ولكنها مهمة لمستقبلهم.
- إعطاء الشباب فرص لإشغال أوقات فراغهم.
- تعليم الشباب كيفية الاهتمام ببعضهم البعض وتحمل مسؤولية مجتمعهم والتصرف بدل الاكتفاء بحيارة الآراء إزاء قضية معينة إذا كان ذلك.
- تمكين الشباب من تعلم مفاهيم التمثيل في الترشح للانتخابات والإدلاء بالأصوات والمسؤولية وذلك بالممارسة.
- ضمان تحقيق مطالب شباب الثورات العربية النادية بالمشاركة السياسية والحرية وفرص العمل وذلك من خلال نهج يعتمد على احترام القيم العالمية والمصالح المشتركة.
- تعزيز المواطنة بين الشباب نظراً لأهميتها لاستدامة الأفكار، وتعزيز القيم، وتحمل المسؤوليات، وممارسة المواطنة.

4.2.1 منظمات الشباب في الدول العربية

حالة تونس

منذ عام 1998²¹ شهدت الجمعيات التي تعمل مع الشباب زيادة حادة في الأعداد والتنوع بسبب مراجعة قانون الجمعيات والذي لا يتطلب إجراءات ترخيص إلزامية بل إعلان بسيط. إن الفرق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية صغير أو غير ملحوظ. وتوفر غالبية هذه الجمعيات فرص ثقافية أو فنية، يتبعها التي توفر أنشطة رياضية يرتادها الصبية في الغالب، ثم الجمعيات التي تعمل في التبادل، والجمعيات التي تعمل في التنمية المستدامة، والجمعيات الاجتماعية والقليل من الجمعيات المكرسة خصيصاً للنساء. تفتقر معظم إذا لم تكن كل، هذه الجمعيات إلى الموظفين والمدربين المؤهلين، حيث يعمل معظمهم مع المتطوعين. وهناك نقص أيضاً في الراغبين في التطوع لذا يدير الراشدون على

21 دراسات عن سياسات الشباب في الدول المتوسطية الشريكة، تونس، سيلفي فلوريس، متوفرة في: <https://www.salto-youth.net/rc/euromed/EMlibrary/emeducpub/EMyouthpolicies>

20 في هذا الصدد، يجوز أن تعمل المنظمة مع الحد الأدنى للسنة لنحهم حق التصويت.

هذه المؤسسات التي تواجه بدورها صعوبة في العمل مع الشباب الراغبين في الانخراط في المشاريع بانتظام. تشكل مراكز الشباب والنوادي الريفية فضاءات هامة يرتادها الشباب. ولا يوجد فرق واضح بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية المقدمة. تتمثل الجمعيات التونسية الرسمية على المستوى الوطني من خلال الاتحادات، مثل الاتحاد التونسي لمنظمات الشباب، والذي يمثل شبكة الجمعيات التونسية وله مقعد في المجلس الأعلى للشباب. وبعد المجلس شريك للدولة ويلعب دور مجلس شباب وطني للتشاور. كما تمثل جمعية طلبة وشباب شمال إفريقيا ومقرها الرئيسي تونس الشباب الشمال إفريقي والشباب التونسي.

حالة لبنان²³:

على الرغم من عدم استقرار الظروف السياسية، وتعقيد التركيبة الاجتماعية، وتقييد التمويل، إلا أنه يوجد العديد من الجمعيات الناشطة في مجال الشباب. وعلى الرغم من عدم وجود مجلس وطني للشباب، اعترفت الدولة بحكومة الظل للشباب والتي طورت شراكات مع جمعيات أخرى لتشجيع ممارسات مواطنة للشباب تشابه بطبيعتها اهتمامات دول شرق أوسطية أخرى. تمثل حكومة الظل وجمعية «نهار الشباب» أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال إشراك الشباب في الحياة العامة. وعلى العكس من الكثير من الدول العربية، لا يحتاج نشاط الجمعيات اللبنانية إلى تفويض السلطات. ولكن تستطيع الجماعة دينية المنشأ أن تساعد الجمعيات في تطوير أنشطتها. تواجه الجمعيات في البيئات متمزجة الديانات أو غير الدينية العديد من الصعوبات في تطوير أنشطتها مثل (التمويل، والمقر، واعتراف السلطات الدينية والعامة). وتختلف المواضيع التي تتناولها المنظمات غير الحكومية ويعتمد الكثير منها على مشاريع مزيج الديانات ومنها:

- المواطنة الفاعلة
- تعليم الديمقراطية وحقوق الإنسان
- تدريب القادة الشباب
- تعليم المواطنة
- الوقاية في المساحات المفتوحة (أعمال الشارع)
- تنظيم المخيمات الصيفية
- البيئة والتنمية المستدامة
- العمل الإنساني، والمخيمات الفلسطينية
- الصحة العامة: الوقاية من الإدمان ومرض نقص المناعة (الإيدز/السيدا)

من المشاكل الأخرى التي تواجهها منظمات الشباب غير الحكومية صعوبة إتمام المشاريع المتعددة الثقافات خلال فترات جدد أعمال العنف والتي قد تدمر أعمال تمت بين مجموعات شبابية في مجتمعات مختلفة واستغرقت عدة أشهر. ناهيك عن القيود على التمويل حيث تعتمد الأنشطة في الغالب على قروض التضامن الخارجية، ولاسيما الأوروبية (المفوضية الأوروبية، والمنظمات الدولية، والسفارات، والمؤسسات الخاصة، الخ).

4.3 كيف نشرك الشباب في صنع القرار

قد يكون نقص المعرفة في كيفية إشراك الشباب في صنع القرارات مدمراً بنفس قدر عدم توفر النية السياسية لمنح الشباب الحد الأعلى من التأثير في القرارات. يسعى هذا الدليل إلى أن يصبح كتيب معتمد ومرشد للسياسات الوطنية للشباب وتطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب، لذا يطرح بعض الأفكار والأمثلة عن كيفية إشراك منظمات الشباب غير الحكومية في صنع القرار على مستوى الحكومة المركزية.

الفرق الأساسي بين مشاركة الشباب على المستوى الوطني والمستويات الحكومية الأدنى (مستوى البلديات تحديداً) أن مشاركة الشباب على المستوى المركزي يجب أن يمر بممثلي الشباب بدلاً من إشراكهم مباشرة في معظم الحالات. وعلى منظمات الشباب غير الحكومية، والتي عادة ما تتشكل من خلال مجلس وطني للشباب، أن تلعب دوراً محورياً في هذا الخصوص.

4.3.1 سلم المشاركة

قبل البدء باستعراض عدة أمثلة عن كيفية إشراك الشباب في صنع القرار على مستوى الحكومة المركزية، دعونا نناقش لبره مفهوم مشاركة الشباب. ما هي فعلاً مكونات مشاركة الشباب؟ كتب روجر هارت، عالم نفسي أمريكي، كتاب لليونيسيف في عام 1997 تحت عنوان مشاركة الأطفال: النظرية والتطبيق في إشراك المواطنين الشباب في تنمية المجتمع والعناية بالبيئة، والذي يحتوي على "سلم مشاركة الشباب"²⁴. أصبح السلم أداة قيمة لقياس درجات ومراحل مشاركة الأطفال والشباب المختلفة. يتعامل هارت مع ثماني مراحل مختلفة لمشاركة الأطفال، ويبين أن المراحل الثلاث في أول السلم لا تعبر عن المشاركة الفعلية. على الرغم من أن السلم مطور للأطفال، إلا أنه من الممكن تطبيقه على مشاركة الشباب. لذا، تم استبدال أنشطة الأطفال في النص التالي إلى أنشطة شباب. ليس من الضروري وجودنا على أعلى درجة من السلم طوال الوقت، ولكن يجب أن يهدف استخدام السلم إلى تجنب الدرجات السفلى منه، وهي مستويات المشاركة الأقل. وأن نفكر بطرق لإشراك الشباب في صنع القرار. يمكن توضيح الدرجات المختلفة للسلم كما يلي²⁵:

²⁴ نموذج هارت في الحقيقة نسخة معدلة من "سلم مشاركة المواطن" الذي وضع من قبل شيري أرنستين وظهر في مقالة في مجلة الجمعية الأمريكية للتخطيط (1968) www.freechild.org/ladder.htm الرسم الوصفي المختصر للدرجات من:

²³ دراسات عن سياسات الشباب في الدول المتوسطية الشريكة: لبنان، كمال رابو، متوفرة في <https://www.salto-youth.net/rc/euromed/EMlibrary/emeducpub/EMyouthpolicies>

وتاليا شرح لمستويات المشاركة الشبابية بدأ من المستوى الأعلى للمشاركة:



أعده آدم فليتشير (2011) من روبرت هارت وآخرون (1994))

8. العدالة والانصاف في اخذ القرارات، في هذا المستوى يكون العمل صادر عن الشباب بالكامل واتخاذ القرارات مشتركة مع الراشدين. فتسهم هذه الشراكة في تمكين الشباب ومن خلالها يستطيعون الوصول إلى الخبرات الحياتية للراشدين والتعلم منها.

7. قرارات يوجهها الشباب بشكل كامل. في هذه الخطوة يبدأ الشباب بالعمل ويتم إشراك الراشدين فقط في أدوار الدعم.

6. القرارات مشتركة. يحدث ذلك عندما يبدأ الراشدون العمل ويتم مشاركة الشباب في صنع القرار.

5. التشاور مع الشباب. تحدث هذه الخطوة عندما يعطي الشباب النصح لعمل ما يديره الراشدون. يتم اطلاع الشباب عن كيفية استخدام مدخلاتهم وعن نتائج القرارات التي يصنعها الراشدون.

4. تكليف الشباب. تحدث هذه الخطوة عندما يتم تعيين الشباب بأدوار معينة وتزويدهم بالمعلومات عن كيفية وأسباب إشراكهم.

وتتمثل فئات عدم المشاركة في:

3. المشاركة الرمزية (الحد الأدنى للمشاركة). عندما يظهر أن الشباب يمنحون صوتاً ولكن في الحقيقة لا يوجد لديهم خيار أو خيارهم محدود فيما يفعلون أو كيف يشاركون.

2. المشاركة الشكلية (عدم المشاركة). عندما يستخدم الشباب للمساعدة في دعم قضية بطريقة غير مباشرة نسبياً. على الرغم من أن الراشدين لا يدعون أن القضية مستوحاة من الشباب ويكون دور الشباب في هذه الحالة شكلياً لا أكثر.

1. التلاعب بحقوق الشباب. عندما يستخدم الراشدون الشباب لدعم قضايا معينة ويتظاهرون أن القضايا مستوحاة من الشباب.

بتطبيق هذا النموذج على مشاركة الشباب في صنع القرار السياسي على مستوى الحكومة المركزية، نرى أنه ليس من الصعب كثيراً فهم استخدام

«الرمزية» أو «الزخرفية» من قبل الراشدين الذين لا يهتمون كثيراً بمشاركة الشباب أو ليس لديهم المعرفة الكافية في ذلك. مثال على ذلك عندما يتم دعوة مجموعة من الشباب بتدريب أو تحضير قليل أو معدوم لحضور مؤتمر راشدين عالي المستوى وذلك فقط لإظهار وجودهم في الحدث. مثال آخر في مناسبات يتم الطلب فيها من الشباب إعطاء الرأي ولا يكون في النية أخذ أفكارهم على محمل الجد.

على مستوى الحكومة الوطنية، نادراً ما تصل مشاركة الشباب. إن وجدت أصلاً، إلى الدرجات العليا من السلم. لا يجب أن يكون ذلك مفاجئاً، حيث أن الحكومة كثيراً ما تأخذ المبادرة لاستشارة الشباب أو منظمات الشباب في قضايا من مسؤوليتها أو تود أن يكون لها الكلمة الأخيرة فيها (مثلاً عندما تطور الحكومة خطة عمل جديدة لتوظيف الشباب وتدعو مجلس الشباب الوطني للمساهمة بأرائهم ومقترحاتهم كتابياً وقبل موعد محدد). بما أن أية حكومة وطنية مسؤولة عن القرارات السياسية، من الصعب تخليها عن سلطتها النهائية في اتخاذ القرارات للشباب أو مثليهم من المنظمات. لذا، تنذبذ مشاركة الشباب على هذا المستوى بين الدرجات أربعة وخمسة وفي مناسبات قليلة تصل إلى المستوى السادس.

في الحقيقة، قد ترغب الحكومة على المستوى البلدي في تجربة مشاركة الشباب على أعلى درجات السلم، ولكن يجب أن نسعى على المستوى الوطني (والذي يعني منظمات الشباب غير الحكومية أو مجالس الشباب إن وجدت على مستوى الحكومة المركزية) لاستشارة الشباب دائماً في القضايا التي تمسهم والحصول على الضمانات بأن يتم إعطاء وزن لأرائهم عند اتخاذ القرارات. قد يصعب الطلب من الحكومة السماح للشباب بصنع القرارات السياسية الخاصة بشؤونهم لأن ذلك يترتب عليه عقبات في الموازنة واضطرار الحكومة لتنفيذ هذه القرارات. لكن دعونا نستعرض بعض الأمثلة عن كيفية ممارسة الحكومة لمشاركة الشباب على المستوى الوطني عند تطوير استراتيجية شباب وطنية أو تطبيق سياسات شباب وطنية.

4.3.2 أمثلة على مشاركة الشباب على المستوى الوطني

يلخص باب 5 كيفية جعل مشاركة الشباب عنصراً مركزياً في تطوير استراتيجية الشباب الوطنية. كما لن ننفق الكثير من الوقت والمساحة على تغطية هذه الخطوات بل نلخصها في بضعة نقاط:

- على منظمات الشباب غير الحكومية المشاركة في الندوات / المؤتمرات التي تضع الخطوط العريضة لأولويات وأهداف الاستراتيجية الوطنية للشباب.
- يجب إشراك منظمات الشباب غير الحكومية في المجموعات التوجيهية ومجموعات العمل المختلفة والأجزاء الأخرى لهيكل تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب.
- يجب استشارة الشباب مباشرة من خلال الموائد المستديرة أو أنشطة أخرى يتم تنظيمها خصيصاً للشباب وتنفذ على المستوى المحلي.

هناك عدة طرق لضمان مشاركة الشباب على المدى البعيد خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب، وهي عبارة عن الأنشطة والمسؤوليات اليومية لوزارة الشباب.

أحد طرق إشراك منظمات الشباب غير الحكومية في تطبيق الاستراتيجية يكمن في تخصيص تمويل أو منح محددة تستخدم للقيام ببعض التدابير في استراتيجية أو خطة عمل الشباب. قد تكون تنظيم دورات تدريبية عن مواضيع محددة مثل: كيف تتمكن منظمات الشباب من اتخاذ التدابير اللازمة لإدماج الشباب ومشاركتهم وحقوق الإنسان؟ (تم تنفيذ عدة أنشطة في إطار الحملة الأوروبية «الكل مختلف- الكل متساو» في (2007 و2008) في جميع أنحاء أوروبا وبعد ذلك مثال جيد في هذا المضمار. وهناك حركة «لا لخطاب الكراهية» ومناداتها للشباب النشطاء عبر الإنترنت لتطوير كفاءاتهم لمحاربة العنصرية والتمييز). يعد أسبوع أصوات الشباب العرب²⁶ مثالا عن التشجيع العملي للحوار والنقاش وله أهمية خاصة في الحالات التي لا يتم فيها ممارسة الحريات الأساسية للتعبير وتكوين الجمعيات.

طورت بعض منظمات الشباب غير الحكومية خبرات خاصة في التعليم غير الرسمي والقضايا البيئية والعمل مع الأقليات أو الفئات الأقل حظا من الشباب. قد تتمكن هذه المنظمات من تنظيم أنشطة تدريبية أو تدابير أخرى لتنفيذ استراتيجية الشباب بوسائل أرخص أو أكثر كفاءة من الحكومة. لذا، لماذا لا يتم «الاستعانة بمصادر خارجية» والقيام بهذه الأنشطة من خلال منظمات الشباب غير الحكومية وتقوية وتمكين المؤسسات في ذات الوقت؟ هناك طرق عديدة تستطيع الحكومة من خلالها تأسيس مشاركة الشباب في السياسات- في التنفيذ الملموس للاستراتيجية وفي عمل الحكومة المستمر لتحسين وضع الشباب. هناك فرق كبير يعتمد على وجود مجلس شباب وطني أو عدم وجوده في دولة ما.

إن وجود مجلس شباب وطني مستقل (المظلة الشرعية لمعظم منظمات الشباب الوطنية في الدولة) يسهل الحوار بين منظمات الشباب والحكومة. هناك عدة طرق تضمن من خلالها الحكومة مشاركة الشباب وذلك بالتعاون الأفضل مع مجالس الشباب. فيما يلي بعض الأمثلة والممارسات الجيدة على ذلك:

- توفير مجلس وطني للشباب بمنحة إدارية لتغطية تكاليف استئجار المكتب، والهاتف وأجهزة التكنولوجيا، وأجور العاملين، والمصاريف الجارية، مما يمكن من الحفاظ على مستوى جيد من الإدارة. سيتمكن هذا المنظمة من الحصول على استقرار أفضل والتعبير عن آرائها بفعالية أعلى وبصورة مستمرة، وتصبح بذلك شريك موثوق للحكومة.
- دعوة الوزارة ومجالس الشباب بعضها البعض لتبادل المعلومات عن الشؤون الحالية التي تهتم الطرف الآخر والحفاظ على علاقات عمل جيدة بين الطرفين. يجب أن تعقد مثل هذه الاجتماعات- على سبيل المثال كل ستة أشهر- في جو غير رسمي وتتضمن عدد من موظفي الوزارة المعنيين بشؤون الشباب بالإضافة إلى مجلس إدارة وموظفي مجلس الشباب.
- أن يعبر مجلس الشباب الوطني عن آرائه اتجاه القضايا الأساسية التي تمس الشباب كلما ظهرت، وأن يقترح تدابير جديدة للتحديات القائمة.
- تشجيع الوزارات الأخرى وبشدة على الاتصال بمجلس الشباب الوطني عندما يخاطبون قضايا تمس الشباب.
- إشراك مجلس الشباب في لجنة الاختيار التي تنتقي مشاريع منظمات الشباب غير الحكومية والتي ستحصل على منح مالية من الحكومة.

- تأسيس برنامج مندوبي الشباب داخل وزارة الخارجية. يجب تعيين مندوبي شباب بعد ترشيح مجلس الشباب الوطني كأعضاء رسميين في وفد الدولة المرسل إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة²⁷. كذلك يجب تعيين مندوبي الشباب لجلسات أخرى أو اجتماعات هامة لمختلف منظمات الأمم المتحدة، ولتنظمات دولية أخرى، حيث يلزم أو حيث تتبع مثل هذه الممارسة.
- في حال عدم وجود مجلس شباب، على الحكومة دعم جهود منظمات الشباب لتأسيس مثل هذه الهيئة. من الضروري أن تبادر منظمات الشباب بتأسيس مجلس وطني للشباب وألا يتم تأسيسه كنتيجة لتأثير أو ضغط من الحكومة.

- أحد طرق استشارة الحكومة للشباب والحصول على مدخلات المنظمات الشبابية، بغض النظر عن وجود مجلس وطني للشباب أو عدم وجوده، يتمثل في تنظيم مؤتمر شباب سنوي يجمع ممثلي منظمات الشباب، باحثي شؤون الشباب، الوزارة المسؤولة عن قضايا الشباب، وكذلك الوكالات الحكومية المختلفة والوزارات، الغاية من مثل هذا المؤتمر (والذي قد يمتد ليومين أو أكثر) هو تشجيع الحوار بين منظمات الشباب غير الحكومية، وبين هذه المنظمات والحكومة، وإعطاء الشباب الفرصة لإعطاء مدخلاتهم في عمليات الحكومة المختلفة. يمكن إيجاد مقياس هام للثقة والتي ستفيد العلاقات المستقبلية بين قطاع منظمات الشباب غير الحكومية والحكومة من خلال توفير المؤتمر للمكان والزمان الملائمين لإجراء الحوار المباشر بين القيادة السياسية المسؤولة عن قضايا الشباب وممثلي منظمات الشباب غير الحكومية. تنظيم مثل هذا المؤتمر يصبح أكثر أهمية في حال عدم وجود مجلس وطني للشباب وذلك لتوفيره الوسائل لاستشارة الشباب.

- طريقة أخرى لضمان مشاركة الشباب، مع وجود مجلس وطني للشباب أو عدم وجوده، هي تعيينهم كأعضاء في لجان مستقلة أو مجموعات خبراء للبحث في قضية معينة أو تقديم النصح للحكومة في مجال محدد من السياسات. عادة يكون تمثيل الشباب ناقص في مثل هذه اللجان، ولكن الشباب خبراء مجتمعهم ويشكلون شريحة كبيرة منه، ويجب شمولهم في مثل هذه اللجان ومجموعات الخبراء حتى لو لم يخاطبوا قضايا الشباب تحديدا.

- أسست عدد من الحكومات لجان تقدم لها النصح حول كيفية توزيع المنح (منح إدارية ومنح مشاريع) التي تعطيها الدولة لمنظمات الشباب غير الحكومية. لهذه اللجان تمثيل قوي من المجلس الوطني للشباب أو عينة تمثيل من منظمات الشباب. الفكرة وراء هذه الممارسة هي أن يكون لممثلي منظمات الشباب رأي في كيفية تخصيص الحكومة للتمويل للمنظمات نفسها. وقد يمارس الممثلون بعض التأثير في ضمان عدم الاقتطاع المحجف من منح الدولة ومخصصات الموازنة لقطاع الشباب.

هذه فقط بعض الأمثلة المبنية على الممارسات المتبعة لكيفية ضمان الحكومة للمؤسسية في مشاركة الشباب في صنع القرار على المستوى الوطني. ولكن هناك العديد من الممارسات الأخرى لمشاركة الشباب في صنع القرار الحكومي. فلا تدع هذه القائمة تحد من خيالك! ولزبد من الإلهام. اكتشف كيف أشركت عدة دول الشباب ومنظماتهم في صنع القرار بمراجعة المواقع الإلكترونية ذات الصلة.

بعض القضايا الهامة التي يجب معالجتها عند وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للشباب

يناقش هذا الباب قضايا محددة بناء على الملاحظات الأولية للاستراتيجيات الشباب الوطنية التي يجب معالجتها عند تطوير وتنفيذ استراتيجية شباب وطنية. بعض هذه التحديات عام وينطبق على أية دولة، بينما بعضها الآخر يخص الدول التي تواجه نقص في موارث سياسات الشباب عبر القطاعية والتي طورت في مجتمع مدني قوي ينظر للشباب على أنهم مورد.

إذا بادرت الحكومة بتطوير استراتيجية شباب وطنية، فلا بد من توفر التزام واضح وصدق من البداية لوضع خطة واقعية تتضمن الموازنة التي تمكن من تنفيذ الاستراتيجية. يجب ألا يصبح تطوير خطة بأهداف بعيدة المدى عذراً لعدم القيام بأي شيء! بالنسبة لتنفيذ الاستراتيجية، هناك للأسف العديد من الخطط والاستراتيجيات في عدة مجالات سياسية لم تتجاوز مرحلة الصياغة. ضمان أن الخطة واقعية، وجود الشركاء المناسبين، وتوفير مستوى كاف من الملكية، عوامل هامة في نجاح الاستراتيجية.

5.1 نماذج سياسات وتنمية الشباب

يتأثر النهج الدولي لتنمية الشباب بعدة نماذج شائعة مثل: (أ) نموذج رأس المال البشري، (ب) نموذج التحول الديمغرافي، (ج) النهج المبني على الحقوق.

د) نموذج إقصاء الشباب. تتبع غالبية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لنهج المبني على الحقوق لأنه إطار المفاهيم الأساسي لسياسات الأمم المتحدة للتنمية الذي يركز على الاعتراف بحقوق المهمشين والمستبعدين من التنمية بالاعتماد على المقاييس الدولية لحقوق الإنسان. كما يسعى لتحليل مشاكل التنمية ويعتمد على الافتراض بأن إحراز الدولة للتقدم المستدام لا يمكن أن يتم بدون الاعتراف بمبادئ حقوق الإنسان. بينما يعد هذا النهج التنموي مجدي لبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية حيث يتدنى مستوى التعليم خصوصاً بين الشباب عنه في الكثير من الدول العربية، تبين بعض نتائج الأبحاث ضرورة انتقال بعض دول جنوب المتوسط إلى نموذج إقصاء الشباب². يكشف هذا النموذج عن التفاضل عن الشباب وإقصائهم من المساهمة الفعالة في المناحي المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية وعدم تمكنهم من الحصول على الموارد المالية والمادية مما يعيق تحقيقهم للاكتفاء الاقتصادي.

5.2 لماذا نحتاج لسياسات وطنية للشباب؟

دعونا نوضح في البداية لماذا نؤمن بأن استراتيجية الشباب مهمة وتؤثر في تحقيق سياسات الشباب.

يعد تطوير استراتيجية مترابطة تتبع الخطوط الموضوعية في هذا الدليل أمر هام لعدة أسباب. أولاً، من الواضح أنها تضمن توفر خطة متوسطة إلى بعيدة المدى لتحسين وضع الشباب وغايات محددة ومقاييس لكل هدف. بينما تطبيق سياسات الشباب بصورة منفردة يصعب الوصول إلى هذه الأهداف (في حال تم تعريف الأهداف بوضوح).

تضمن سياسات الشباب مشاركتهم: الاستراتيجية المطورة بشكل جيد تضمن أن الشباب ومنظمات الشباب غير الحكومية اشتركوا في صياغة السياسات، والتطبيق، والتقييم في قطاعات السياسات المختلفة، وبما يتماشى مع الممارسات الدولية الراسخة والتي تم وضعها في المعاهدات والاتفاقيات. ثالثاً، تجعل الاستراتيجية السياسات أكثر مرونة. تمكن السياسات الوطنية من ترتيب الأولويات بين الغايات المختلفة وقياس تطبيق سياسات الشباب. كما تمكن من تطوير السياسات حسب الظروف السياسية والتعامل استراتيجياً مع زيادات أو تخفيضات الموازنة.

رابعاً، إن تطوير استراتيجية يخلق ملكية أوسع لسياسات الشباب. من الطبيعي إشراك عدة وزارات وهيئات حكومية تخاطب مناحي السياسات التي تمس الشباب خلال مرحلة تطوير الاستراتيجية، كذلك أصحاب المصلحة الذين قد يلعبون دوراً هاماً في مرحلة التنفيذ، كما يجب إشراك الحكومة المحلية. خامساً، إن ضمان وجود بُعد عبر قطاعي لسياسات الشباب يصبح أسهل بوجود الاستراتيجية. إن نهج وضع سياسة منفردة لا يسمح بتنسيق العمل في عدة مجالات وفي عدة قطاعات في نفس الوقت، مثل الصحة، التعليم، التوظيف، وأنشطة أوقات الفراغ. تمكن الاستراتيجية من تطوير سياسات شباب متكاملة.

سادساً، تزيد استراتيجية الشباب من جودة المقاييس المتبعة للوصول إلى أهداف السياسات. تمكن الاستراتيجية من التخطيط المسبق وعمل الترتيبات اللازمة للأنشطة المستقبلية، وإشراك أفضل الخبراء وتطوير الأبحاث اللازمة. هناك العديد من الأمثلة تثبت أن المشاركة الفاعلة للشباب في جميع المراحل توجب حلول أفضل للشباب أنفسهم.

أخيراً، لا يجب اعتبار سياسات الشباب غاية بحد ذاتها، ولكن يجب النظر إليها على أنها مكون محوري في استراتيجية بعيدة المدى، مدفوعة بالإصرار على الوصول إلى مستوى حياة أفضل للشباب: تحريك وضع الشباب من نقطة أ إلى نقطة ب. يتضمن ذلك تجسيد السياسات لمستوى معتدل من المرونة والقبالية للتعديل، والديمومة، وأن تستهدف إطار زمني متفق عليه مسبقاً لأن الشباب كمفهوم وفئة من السكان يمتازون بالديناميكية والتطور، وعلى السياسات أن تراعي ذلك.

5.3 الملكية

يمكن القول أن أكبر تحدي في تطوير استراتيجية شباب وطنية هو ضمان ملكية محلية واسعة. إن ضمان ملكية واسعة للاستراتيجية داخل الحكومة وفي منظمات الشباب غير الحكومية أمر هام للغاية لضمان تطبيق الاستراتيجية. يمكن تعيين مجموعة صغيرة من الخبراء الدوليين لإنهاء الاستراتيجية كاملة خلال أسابيع وتوزيع مسؤوليات التنفيذ على عدة وزارات، ولكن عندها تفتقر الوزارات إلى حس المسؤولية اتجاه الاستراتيجية نتيجة هذا «الإصلاح السريع». ولن يهتموا لنجاحها أو فشلها. كذلك، إذا لم تشعر منظمات الشباب غير الحكومية بملكية الاستراتيجية أو خطة العمل، ستساهم بصورة أقل في نجاحها. كيف لنا إذا أن نضمن ملكية محلية قوية؟

يوجد كلمتان مهمتان بشكل خاص عند الحديث عن الملكية: المسؤولية والاهتمام. عندما تكون وزارة أو وكالة حكومية معينة مسؤولة عن عمل محدد ولكن ليس لديها الاهتمام في التنفيذ بأي شكل من الأشكال، لا تضمن وقتها أن المهام ستتحقق. من جهة أخرى، وإذا كان عند نفس الوكالة الاهتمام بتنفيذ العمل لأنه مهم أو طارئ، ولكن ليس لديها المسؤولية أو السيطرة على ذلك، قد نصل إلى نفس النتيجة. عند توفر المسؤولية والاهتمام معاً لإجاز الأعمال، يصبح احتمال التنفيذ أعلى. السبب في ذلك هو تطوير الوزارة أو الوكالة للالتزام لإجاز الأعمال، وهو هام لضمان تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشباب.

5.3.1 ملكية الحكومة

لضمان ملكية الحكومة، لابد من تحديد الجهة الحكومية المسؤولة عن تطوير وتنفيذ استراتيجية الشباب الوطنية أولاً. قد يبدو ذلك بديهياً لكن الحقيقة أن هناك العديد من الأمثلة لاستراتيجيات شباب وطنية كان التزام الحكومات اتجاهها غامضاً ولم يتم تحديد جهة حكومية مسؤولة. الرسالة هنا هي: لا تبدأ عملية تطوير استراتيجية وطنية للشباب إذا لم يتم تعيين سلطة حكومية مسؤولة ولديها الحافز لقيادة العملية. في هذا السياق، «الهيئة الحكومية» تعني الوزارة المسؤولة بشكل رئيسي عن الشباب. جتي لو كانت شؤون الشباب على مستوى الأعمال اليومية مسيرة من مديرية أو أمانة، لا بد من أن تأخذ الوزارة الدور القيادي في تطوير الاستراتيجية الحكومية.

28 ينفذه مركز ولفنسون في معهد بروكينغز كما قال جاد شعبان، 2009. الشباب والتنمية في الدول العربية: الحاجة إلى دراسات شرق أوسطية مختلفة. متوفر في: <http://www.tandfonline.com/loi/fmes20>

ثانياً، يجب أن يتوفر لدى الوزارة المسؤولة عن تطوير استراتيجية وطنية للشباب فريق من الخبراء يتم تعيينهم للمضي بالعملية كمهمة رئيسية، ويرأسهم المنسق الوطني (انظر قسم 6.4). يجب أن يكون المنسق الوطني من كبار الموظفين إن أمكن، نائب وزير أو سكرتير دولة - شخص لديه النفوذ والقدرة على اتخاذ القرارات الهامة ويستطيع الاتصال بالوزراء عند اللزوم. إن وجود مجموعة خبراء يتحملون مسؤولية تطوير الاستراتيجية ويديرهم شخص لديه القدرة على تسيير العملية سيكون حتماً أمر بالغ الأهمية في إيجاد ديناميكية إيجابية لدى المجموعة وشعور بملكية العملية.

ثالثاً، يجب أن نتذكر أن السياسات لها طابع عبر قطاعي. لذا ستحتاج إلى موارد لتنفيذها في مجالات تندرج تحت مسؤوليات الهيئات الحكومية المختلفة. بذلك يصبح من الضروري إشراك جميع الوزارات التي تعالج القضايا المتعلقة بالشباب. إن ضمان توسيع الملكية لتضم جميع السلطات الحكومية تحدي حقيقي. تطوير مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات أو لجنة تضم كبار الموظفين من غير الشخصيات السياسية أمر ضروري. حاول قدر الإمكان أن تصر على تكوين مجموعة عمل صغيرة في كل وزارة معنية بعملية تطوير استراتيجية الشباب الوطنية. بدل من ترك المسؤولية للشخص المعين في مجموعة العمل الوزارية المشتركة. سيكون من الصعب إيجاد ملكية للعملية في عدة وزارات إذا كان هناك شخص واحد معني بها. بالإضافة إلى ذلك، تعلن الحكومات عن صعوبة التعاون مع منظمات الشباب بدون تردد، فيسبب «التغير المتتابع» للقيادة الشباب لا يمكن ضمان وجود نفس الأشخاص الذين يحضرون جميع اجتماعات الوزارات المشتركة. ويعتبر ذلك هاماً على الرغم من أن الوزارات قد تمر بفترة تعديلات حكومية وذلك لأن الأفراد سيقومون بإنشاء روابط شخصية وديناميكية عمل مع المجموعة، والذي يفضل حدوثه لتحسين ملكية الاستراتيجية الوطنية للشباب في الوزارات المختلفة المثلة في المجموعة. رابعاً، بناء قدرة الحكومة لمخاطبة شؤون الشباب بولد الملكية. وينطبق هذا على مؤسسات الحكومة والوزارات المختلفة. إن إشراكهم في مجموعات العمل القطاعية ولسياسات محددة يصبح بذلك أولوية.

خامساً، حصول الاستراتيجية على اهتمام إيجابي من الإعلام قد يساعد في تشجيع الملكية. إذا وجد السياسيون وكبار صناع القرارات السياسية أن العملية تجذب الإعلام (الرئي والمسموع والمقروء) سيجدونها أكثر أهمية كذلك. سيخصصون الوقت والاهتمام لها أكثر. هذا أمر جيد، لكن لا ينم بجد ذاته عن الملكية. يمنح اهتمام الإعلام جميع المشاركين بالعملية شعور بأهمية عملهم. ويضيف مستوى من الإلحاح على العمل. فهناك من يهتم بالاستراتيجية التي تعمل على تطويرها! وهذا يخلق الملكية.

أخيراً، من الضروري إشراك أعلى المستويات السياسية لتوسيع ملكية الحكومة للعملية قدر الإمكان. أحد الطرق لذلك هو تأسيس نوع من آليات إصدار التقارير للوزير المسؤول عن قضايا الشباب أو رئاسة الوزراء (حسب الهيكل السياسي للبلد). سيزيد هذا من مكانة العمليات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشباب. بالإضافة إلى إشراك الوزير المسؤول عن الشباب والوزراء المعنيين الآخرين في فعاليات معينة، مثل المحاضرات والمؤتمرات المتعلقة بتطوير الاستراتيجية، مما سيضيف حس بالمسؤولية والاهتمام والملكية. وليس هذا فحسب، بل سيخلق شعور بالأهمية ويرفع من الدافع لدى جميع المعنيين بالعملية.

5.3.2 ملكية منظمات الشباب غير الحكومية

إن توسيع ملكية منظمات الشباب غير الحكومية هام لأسباب واضحة. سترغب أية حكومة في الحصول على إقرار قوي لاستراتيجية الشباب الوطنية من قبل الفئة الرئيسية من أصحاب المصلحة المتأثرة بالاستراتيجية. إذا لم يكن لمنظمات الشباب غير الحكومية أية ملكية في استراتيجية الشباب الوطنية سيشتعرون بعدم الاكتراث ويعتقدون أنها غير هامة. وقد لا يرغبون في المساهمة في التنفيذ ولن يتحدثوا بإيجابية عن الخطة للدوائر الانتخابية التي يمثلونها والتي يعملون على حماية مصالحها: الشباب. وأكثر أهمية، أنه في حال عدم وجود أية ملكية لدى منظمات الشباب غير الحكومية سيستخفون بأي تطور إيجابي.

كيف لنا إذن أن نضمن ملكية قوية من منظمات الشباب غير الحكومية تجاه عمليات الاستراتيجية الوطنية للشباب؟ الإجابة الواضحة والمباشرة لذلك هي: مشاركة الشباب. إن دعوة منظمات الشباب لأخذ دور في تطوير استراتيجية وطنية للشباب منذ مرحلة التخطيط سيساعد الشباب في تنمية حس المسؤولية والاهتمام. لا تنتظر حتى يتم بلورة غايات الخطة ثم تشرك منظمات الشباب - عليك إشراكهم منذ البداية!

إذا كان للبلد مجلس شباب مستقل معترف به كمظلة لجميع منظمات الشباب غير الحكومية، قد لا يكون إشراك الشباب منذ البداية أمراً معقداً. إذا لم يوجد مجلس شباب وطني، أو إذا نظرت إليها الحكومة أو المجتمع بشكل عام على أنها بدون مصداقية، على الحكومة الوصول لمنظمات الشباب غير الحكومية من خلال الإعلام الوطني ووسائل الإعلام الاجتماعية وطرق أخرى لإشراك منظمات الشباب غير الحكومية. وحتى مع وجود مجلس وطني للشباب، يجب أن يكون لدى الحكومة نهج واسع لدعوة منظمات الشباب غير الحكومية للمحاضرات والمؤتمرات، وكذلك مجموعات العمل واللجان أو عمل الاستشارات المفتوحة والتي تكون جزء من عملية تطوير السياسات الوطنية للشباب.

يجب الحذر من ملاحظة واحدة فيما يخص مدى مشاركة قطاع الشباب غير الحكومي: لا تعطي عملية تطوير الاستراتيجية برمتها لمنظمات الشباب، بحيث تسيطر على جميع جوانب التخطيط وتبقى مجال محدود لمثلي الحكومة وأصحاب المصلحة للمشاركة. قد تبدو مثل هذه الملاحظة في غير مكانها، لأنه غالباً يحدث العكس: لا يتم إشراك منظمات الشباب غير الحكومية بصورة كافية. وعلى العموم، توجد حالات شعرت فيها منظمات الشباب غير الحكومية بملكية قوية لعملية تطوير استراتيجية الشباب بحيث أبعدت موظفي الحكومة وجعلتهم يفقدوا حس الملكية وأصبحت هذه المنظمات مهيمنة. بعبارة أخرى: تشجيع أكبر قدر من المشاركة والالتزام من نطاق متعدد القطاعات في عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب قد يكون أحياناً عملية موازنة دقيقة بين ملكية الحكومة وملكية منظمات الشباب غير الحكومية.

5.3.3 إشراك المنظمات الدولية

قد تمارس المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والصناديق والبرامج، وفرق العمل المشتركة بين الوكالات، والمظلات الدولية لمنظمات الشباب، والأطراف الخارجية الأخرى تأثيراً على الحكومة الوطنية لتطوير استراتيجية

وطنية للشباب. مقترنة بموارد مالية ممتازة لتطويرها. في بعض الحالات، عندما توافق الحكومة على تطوير مثل هذه الاستراتيجية قد يأخذ طرف خارجي دور رئيسي أو هام في عملية التطوير بحيث لا تستطيع الحكومة الحصول على القدر الكافي من الملكية التي تمكنها من تنفيذ الاستراتيجية. في هذه الحالة، نحصل على وثيقة استراتيجية حسنة المظهر تعجز عن تحقيق أي تحسين على حياة الشباب. من المؤسف وجود الكثير من هذه الاستراتيجيات والتي طورت تحت ضغط أو تأثير دولي وملكية محدودة للحكومة. في مثل هذه الحالات، تتكدس الخطط على مكاتب الحكومة أو في أدراجها المغلقة.

أحد أسباب ذلك، وجود منظمة دولية تساهم بمواردها المالية وخبرائها من أجل أجندة خاصة أو تدعم قضية معينة وتقدم التقارير لمموليها أو مقارها الرئيسية. في هذه الحالة، تزيد الرغبة في التأثير على محتوى الاستراتيجية الوطنية للشباب وتسريع تطويرها.

نصيحة للمنظمات الدولية

فيما يلي بعض القواعد البسيطة التي يجب أن تتبعها أية منظمة دولية أو راعي خارجي له علاقة في عملية تطوير استراتيجية الشباب الوطنية، وذلك لضمان ملكية محلية قوية من قبل الحكومة:

- تذكر أنه كلما كان دورك مباشراً في العملية كلما تحديت ملكية الحكومة للخطوة والتزامها بالتنفيذ.
- قم بتوقيع عقد مع الجهة الحكومية المعنية، بحيث يتم وضع الخطوات العريضة للمسؤوليات المختلفة للأشخاص المعنيين، وتحديد مساهمة الحكومة في العملية من حيث الموارد المالية والبشرية.
- جنب أخذ دور مباشر في لجنة توجيهية ما أو أية هيئة توجيهية مشابهة ينظر إليك فيها كأحد الأطراف المسؤولة.
- اعتمد نهج منظم لدعم تطوير سياسات وإستراتيجية الشباب بصورة كاملة بغض النظر عن أهمية قضاياك وتفويضك بالنسبة إليك.
- إذا كنت قد استعنت بخبراء خارجيين لأخذ دور في عملية تطوير استراتيجية الشباب الوطنية فعليك أن تتأكد من أنهم على اتصال مباشر مع الهيئة الحكومية بدلاً منك، وذلك بقدر الإمكان، ويفضل حصولهم على مكاتب في مبنى الحكومة.
- احترم اقتراحات وقرارات الحكومة والتي قد تتعارض مع رغباتك، طالما أنها لا تتعارض مع الأهداف العامة لإستراتيجية الشباب الوطنية.
- عليك قبول رغبة الحكومة في إدخال خبراء أو منظمات خارجية غيرك في عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب.
- تذكر أن علمية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب هي تدريب لبناء القدرات وأن العملية بحد ذاتها قد تكون بنفس أهمية المنتج النهائي. لذا عليك قبول أن تأخذ العملية وقتاً طويلاً بما تم توقعه في البرنامج الزمني.

5.4 التركيز على العملية مقابل التركيز على الهدف

في مقالة عن التدريب على التحمل في مجلة رياضية، أكد مدرب ناجح جداً على أن سبب نجاحه مع طلاب رياضة التريثلون هو أنه نجح في تحويل تركيزهم من النتيجة إلى العملية. كانت فلسفته: إذا استمتعت بعملية التدريب، ستهم النتائج بنفسها²⁸.

يوجد ما نتعلمه من هذا المنظور في تطويرنا للسياسات، خصوصاً عندما تتضمن شمول الشباب في عملية صنع القرار. علينا تذكير أنفسنا بأنه في تطوير سياسات وطنية للشباب تكون العملية مهمة بحد ذاتها. العملية هي تدريب بناء قدرات لكل من الحكومة والقطاع غير الحكومي، وتتضمن بناء الثقة وعلاقات العمل الجيدة بين هاذين القطاعين.

طبعاً، المنتج النهائي- وثيقة الاستراتيجية- مهم جداً. لكن قد يكون للعملية التي نصل من خلالها إلى أصحاب المصلحة ونشركهم في تطوير الاستراتيجية آثار إيجابية بعيدة المدى. وكما أكد مدرب رياضة التريثلون، إذا أعطيت العملية الاهتمام الكافي، ستحصل أيضاً على أفضل النتائج. لذا، عليك أن تتأكد من أن يتم استشارة وإشراك الشباب ومجموعات المصلحة الأخرى بصورة كافية وأن كل القضايا التي يجب تضمينها في الاستراتيجية مخاطبة بصورة كافية. إن إشراك أصحاب المصلحة بالصورة الصحيحة يتطلب تمديد بعض المواعيد النهائية وتأجيل إتمام وثيقة الاستراتيجية، والحفاظ على عقلية منفتحة ونهج مرن. فقط تذكر أنك إذا حافظت على التركيز على العملية، ستكون على الطريق للوصول إلى أهدافك.

5.5 الثقة والشفافية والمساءلة

إن العملية الجيدة ستحسن من الثقة المتبادلة والعلاقات بين مجموعات الأطراف المعنيين المختلفة والوزارات المعنية. وهذا أمر يصب في مصلحة الجميع وعلى الجميع إدراك ذلك. ومن أجل بناء مثل هذه الثقة بين الجهات الفاعلة في القطاع غير الحكومي، من الهام أن يوفر موظفي الحكومة والسياسيين المعنيين بتطوير استراتيجية الشباب فرصاً كافية للشباب ومنظمات الشباب غير الحكومية للمشاركة. إن الصدق والانفتاح الكامل والشفافية من قبل السياسيين هو مقياس لبناء الثقة وله نفس أهمية أن يثبت السياسيون، بالممارسة وليس فقط بالكلام، مسؤوليتهم عن وعودهم لناخبيهم. الحفاظ على شفافية العملية يعني عدة أشياء.

أولاً: يتضمن ذلك نشر المعلومات عن العملية بأكثر صورة ممكنة خلال كامل فترة صدورها حول ماذا تتناول الاستراتيجية؟ من يمكن أن يشارك؟ ماذا يحدث ومتى؟ لماذا؟ لذا قم باستخدام قنوات الاتصال المختلفة مثل: صفحة على الإنترنت، رسائل إلكترونية، النشر من خلال الصحف، المجلات، المذيع، أو التلفاز، إرسال بيانات وأخبار صحفية للإعلام.

ثانياً: الشفافية تدور حول تطوير ونشر والتمسك بمبادئ توجيهية واضحة، والتي تضع المعايير لتعيين منظمات الشباب غير الحكومية، والموظفين،

والأعضاء في اللجان. ومجموعات العمل المختلفة في عملية الاستراتيجية الوطنية للشباب، أو معايير اختيار واضحة للمشاريع التي سيتم تمويلها من منح حكومية محدودة. وهكذا، يجب نشر إعلانات الشواغر والدعوات لتقديم العروض على نطاق واسع، وبمواعيد نهائية كافية لرد المهتمين. يجب أيضاً الإعلان عن نتائج عمليات الاختيار.

الشفافية أيضاً تعني الانفتاح على التحديات السياسية التي تواجهها دولة ما ونية مواجهتها بإستراتيجية سياسية. من القضايا التي يصعب معالجتها حقوق الأقليات العرقية واللغوية، والظروف في دور الأيتام وذوي الأمراض العقلية، والشباب الذين يواجهون التحديات الجسمية أو الفكرية، وقضايا تتعلق بالمولد الجنسي، ومجالات أخرى حيث قد يوجد فيها انتهاكات لحقوق الإنسان.

وتستدعي الضرورة هنا الحذر من احتمالية خيبة الأمل ونفاذ الصبر في سرعة التغيير، خصوصاً في مواضيع مثل الانتخابات وخلق الوظائف. قد يكون هناك التباس بين ظهور قوى محافظة مؤثرة والبحث عن فهم لكان الدين أو التقاليد في الحياة السياسية. كلما تم طرح هذه القضايا بانفتاح أكثر كلما أظهر السياسيون قيامهم بمجهود صادق لتغيير السياسات والممارسات نحو الأفضل.

الشفافية أيضاً تولد المساءلة. والمساءلة تعني الوقوف بحزم والتمسك بالوعود السياسية التي قطعها الشخص لناخبيه. مع الأسف، في الثقافة السياسية في بعض البلدان يقطع السياسيون وعوداً بسهولة (في سنة الانتخابات أو بعد الثورات تحديداً) ويعرفون أنهم لن يحافظوا عليها. خلق هذا الكثير من انعدام الثقة واللامبالاة، وحتى الغضب لدى الشباب تجاه السياسيين. أفضل طريقة يحصل بها السياسيون على ثقة الشباب هو الحفاظ على نهج مفتوح وشفاف. في سياقنا هذا، المساءلة هي الالتزام بالوعود فيما يخص مشاركة الشباب في تطوير وتنفيذ مراحل الاستراتيجية الوطنية للشباب.

5.6 التشريع

قد يكون هناك حاجة إلى قاعدة تشريعية لمخاطبة سياسات الشباب بنجاح. اختارت الدول التي لديها تاريخ متد في مخاطبة سياسات الشباب مسارات أخرى. لدى فنلندا على سبيل المثال قانون منفصل للشباب بينما ليس لدى النرويج مثل هذا التشريع.

يؤيد معظم نشطاء الشباب غير الحكوميين في معظم دول شرق أوروبا، والقوقاز وجنوب شرق أوروبا بشدة تبنى قانون للشباب في دولهم. «إذا وجد قانون للشباب»، يصبح النقاش: «يتوجب على الحكومة إعطاء الأولوية لسياسات الشباب». هذا النقاش صحيح بالنسبة لبعض الدول تحت بعض الظروف، ولكنه لا ينطبق كجواب عام أو معادلة سحرية ختم إعطاء التركيز والموارد الكافية لسياسات الشباب. يضعف من هذا الجدال حقيقة أن هناك دول لديها سياسات شباب منذ وقت طويل وليس لديها قانون محدد للشباب³⁰. هناك دول تبنت قوانين الشباب أو قرارات قوية للسياسات على المستوى الوطني ولم تضمن التقدم المطلوب في سياسات الشباب.

في الحقيقة، قد يكون مفهوم «سياسات الشباب» فكرة تجريدية ومن الصعب تقويته بتشريعات ملموسة. لذا يجب الحذر من كثرة التركيز على الحاجة لتشريعات للشباب وذلك لضمان تطبيق جيد لسياسات الشباب.

5.7 التعاون عبر القطاعي على مستوى الحكومة

عند تبنى سياسات وطنية للشباب، سيصبح تنسيق التنفيذ من مسؤولية الجهة الحكومية المناسبة، في معظم الحالات وزارة أو وكالة وطنية للشباب. بينما لا تتطلب قضايا الشباب في العادة وزارة بالكامل، يتم معالجتها في معظم الدول من خلال قسم في وزارة يكون مسؤول عن شؤون أخرى أيضاً مثل التعليم، الرياضة، الثقافة، أو الشؤون الاجتماعية³¹. لذا حاولنا أن نكون ثابتين في الإشارة «للوزارة المسؤولة عن الشباب» أو «وزارة الشباب» في هذا الدليل، بينما يشار إلى أعلى سلطة سياسية مسؤولة عن الشباب «بوزير الشباب».

معظم الدول الأوروبية (والمنظمات الدولية المعنية بالشباب) تفضل نموذج يحتوى على وكالة وطنية لشؤون الشباب³². في بعض البلدان، تفوض مثل هذه الوكالة لتأخذ دور ومسؤولية الحكومة في قضايا الشباب (من حيث تطوير وتنفيذ السياسات)، بينما في بعض الدول يوجد وزارة فاعلة ووكالة في نفس الوقت، بحيث يكون دور الوزارة عادة صياغة ومراقبة السياسات بشكل عام، بينما تُعطى الوكالة مهام محددة لتنفيذ سياسات الشباب. هذا ليس بعيد عن النظام الذي تقوم فيه وزارة الصحة بتحديد ومراقبة القواعد والمعايير بينما تقوم الخدمة الصحية الوطنية بتقديم الرعاية الصحية.

من الضروري إرساء مسؤولية سياسات الشباب على المستوى الوزاري ووجود وحدة خاصة داخل الوزارة تقوم بمهام المراقبة والإشراف على تنفيذ الاستراتيجية. يجب أن تكون هذه الوحدة مسؤولة عن تقديم تقارير رصد دورية (كل ستة شهور على سبيل المثال) لوزير الشباب.

يعتمد التنفيذ الناجح على تنسيق أفقي عبر قطاعي بين الهيئات الحكومية والوزارات التي تخاطب على نحو ما القضايا التي تؤثر على الشباب. من الضروري حتماً إيجاد طرق ملائمة لضمان التعاون بين الوزارات في موضوع مثل سياسات الشباب، والذي يعتبر بطبيعته موضوعاً أفقياً شاملاً.

أحد الطرق لضمان التعاون الأفقي على المستوى الحكومي هو أن تبادر وزارة الشباب بتأسيس مجموعة عمل بين الوزارات تضم أمناء الدولة من عدة وزارات واللذين لديهم مسؤوليات محددة في الاستراتيجية. خطوة أخرى يمكن اتخاذها تكمن في مراجعة تفويض مجموعة العمل هذه منذ عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب والتي تتضمن في الأصل خبراء على دراية بعملية تطوير السياسات في عدة وزارات. من المهم وجود حوار بناء بين الوزارات المختلفة والإرادة السياسية والقدرة على تنفيذ الاستراتيجية.

جد مثال آخر على كيفية تشجيع التعاون بين الوزارات في النرويج، حيث تتحمل الوزارة الملكية للأطفال والمساواة مسؤولية التنسيق بين الوزارات فيما يخص سياسات الشباب. في كانون ثاني/يناير من كل عام (بعد الموافقة على موازنة الدولة)، تصدر الوزارة منشور متكامل، مطور بالتعاون الوثيق مع كل الوزارات

31 البنك الدولي (2007)، ص. 215
32 ويليامسون، هاوارد (2008)، ص. 21

30 مثلاً النرويج وسلوفاكيا.

في الحكومة تقريباً، يوفر نظرة عامة شاملة عما ستنفقه كل وزارة وفي أي مجال فيما يخص قضايا الأطفال والشباب في موازنة العام الجديد. يتم إرسال المنشور المسمى "الاستثمار في الأطفال والشباب"³³ كل عام إلى جميع البلديات في جميع أنحاء البلاد بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، وهو أداة معروفة جداً توفر نظرة شاملة على كيفية عمل الحكومة فيما يخص الأطفال والشباب. بينما أصبح المنتج النهائي شائع للغاية، تعتبر عملية تطوير المنشور مفيدة وهامة لتأسيس شبكات خدمة مدنية بين الوزارات التي تتعامل مع قضايا الشباب. كما أنه يعترف بدور الوزارة المسؤولة عن تنسيق سياسات الشباب حيث أنه يظهر بشكل واضح جداً وجود ضرورة فعلية للتنسيق في قطاع الشباب.

5.8 التعاون العمودي على مستوى الحكومة

سيعتمد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب كثيراً على التعاون الوثيق بين وزارة الشباب ومستوى الحكومة المحلية؛ يسمى التعاون العمودي. تعتبر سياسات الشباب محلية من عدة أوجه. تشعر المجتمعات المحلية بأثار سياسات الشباب الناجحة أو الفاشلة مباشرة، وعادة ما يتخذ المستوى المحلي الإجراءات الفورية لتحسين وضع الشباب وعلى وجه السرعة. لذا، من الضروري جداً الحفاظ على رابط قوي بين هذه المستويات.

في الكثير من الدول، تتمتع التقسيمات الإدارية (المحافظات، الأقاليم، المقاطعات، المناطق، القضاء، أو الولايات) ببعض القدرة على تقرير المصير وتتجنب الحكومات المركزية الضغط على هذه التقسيمات لتنفيذ السياسات. في جميع الأحوال، قد تكون هذه الطريقة من ممارسة السياسات الأكثر فاعلية في الدول التي لديها حكومات مركزية قوية وتقرير مصير محدود على المستوى المحلي. لأن الهدف هو تعزيز الاهتمام الذاتي والملكية المحلية لتطوير سياسات تهدف إلى تحسين وضع الشباب. هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها أن تستخدم الحكومة مثال «الجزرة بدل العصا» لتشجيع السلطات المحلية على المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب، وبذلك ضمان تعاون حكومي أفقي قوي.

أولاً، يمكن أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب على المستوى المحلي. قد تكون هذه الحوافز بأن تدفع الحكومة المركزية تكلفة تأسيس مركز شباب أو خدمة معينة للشباب، أو تدفع نصف تكاليف أو رواتب خبراء الشباب.

ثانياً، على الحكومة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تدريب الموظفين المسؤولين عن قضايا الشباب في البلديات في دورات إقليمية/وطنية. من بين المواضيع التي يتم تغطيتها: مشاركة الشباب، وتنسيق عبر قطاعي أفضل بين خدمات الشباب المختلفة، وقيمة المجتمع المدني وأهمية دعم المبادرات غير الحكومية. ثالثاً، يمكن عقد مؤتمر وطني يجمع موظفي الخدمة المدنية المسؤولين عن قضايا الشباب كل عامين. وذلك بهدف التشبيك وتبادل الخبرات، وبذلك تطوير وتوسيع الملكية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب.

رابعاً، توفير مبادئ توجيهية ومعلومات واقعية لأمنلة عن الممارسات الفضلى. وهذا أمر مطلوب وهام جداً. لذا يمكن تطوير دليل، مرشد، أو وثائق رسمية تتضمن مبادئ توجيهية وطنية، ويتم توزيعها على جميع البلديات وإخبارهم عن الاستراتيجية الوطنية للشباب وطرق تنفيذها على المستوى المحلي. يجب صياغتها بطريقة تجذب الاهتمام وتولد الحماسة، وتزويدها بأمنلة عن الممارسات الفضلى وأفكار حول كيفية إشراك الشباب في صنع القرار الحكومي.

يجب تشجيع الزيارات الدراسية ورعايتها من قبل الوزارة المسؤولة عن الشباب بين البلديات المختلفة والتي تعبر عن اهتمام كبير في الاستثمار في الشباب وسياسات الشباب.

5.9 توقع ما لا يمكن توقعه

كما رأينا في برنامج «البيريسيتروكا» الاقتصادي وانهيار الشيوعية، والانتفاضة، والحادي عشر من سبتمبر، و«الحرب على الإرهاب»، والثورات العربية، وكارثة تسونامي، والهزات الأرضية، وفوكوشيما، والأزمة الاقتصادية العالمية، فإن أية دولة معرضة لتغيرات مفاجئة لها تأثير سريع وقوي على تنفيذ سياسات الحكومة والاستراتيجيات المختلفة. هذه هي حالة الدول التي مرت مؤخراً أو تمر بتحويلات. قد تواجه بعض الدول أنظمة سياسية أقل استقراراً حيث لا تهتم الحكومات اللاحقة بالسير في خطط العمل أو الاستراتيجيات الوطنية التي طورتها الحكومات السابقة. بالإضافة إلى التغير في المناخ السياسي، فقد تجد الوزارة تخفيض كبير في الموارد المتاحة لإدامة استراتيجية الشباب بعد تنفيذها، فللاستراتيجية عمر يمتد لسنوات بينما تعيش موازنة الدولة لعام واحد فقط.

لذا، لابد من عمل تقييم مخاطر كجزء من تطوير الاستراتيجية، ومناقشة الاحتمالات وكيفية التعامل معها: هل يمكن أن تفشل الحكومة بعد الانتخابات القادمة أو بعد ثورة غير متوقعة؟ إذا كان الوضع كذلك، كيف نضمن أن الاستراتيجية الوطنية للشباب ستصمد مع الحكومة الجديدة؟ ماذا سنفعل لو تعرضنا لتخفيض مقداره 50% من الموازنة المخصصة لتنفيذ الاستراتيجية؟

يؤثر تقييم المخاطر هذا على تطوير الاستراتيجية بعدة طرق. أولاً، حاول قدر الإمكان الحصول على دعم سياسي للاستراتيجية من حزبين، وذلك من خلال إشراك المعارضة السياسية في عملية التشاور (مثلاً جناح الشباب من جميع الأحزاب السياسية). ثانياً، ركز على الغايات والنتائج ذات التأثير الطويل، أو التي لا يمكن إلغاؤها تأثيرها حال تنفيذها. ثالثاً، رتب الغايات والنتائج والتدابير الخاصة بإستراتيجية الشباب حسب الأولوية، وما تستطيع إيقافه عند حدوث تخفيض مفاجئ و/أو كبير في الموازنة أو في الموارد البشرية اللازمة للتنفيذ.

الإعداد للمرحلة: التخطيط لعملية تطوير الاستراتيجية

هناك قائمة طويلة للقضايا التي يجب معالجتها مسبقاً قبل البدء بالاستراتيجية الوطنية للشباب، فهناك قضايا الملكية، والمساءلة، والشفافية التي سبق ذكرها. يسهب هذا الباب في الخطوات التحضيرية والقرارات التي تتخذ قبل البدء بعملية تطوير الاستراتيجية، كما يبين المستويات المختلفة للاستراتيجية وكيف يمكن «تحليل» الأهداف العامة إلى مكونات أصغر لضمان استجابة الأنشطة التي سيتم تنفيذها في الاستراتيجية للأهداف العامة والغايات. ولكن، كما نؤكد أدناه، يبقى ذلك مجرد مثال على تطوير استراتيجية وطنية للشباب.

6.1 موازنة العملية

للمضي في عملية تطوير استراتيجية وطنية للشباب، لا بد من تخصيص موازنة للموارد. كلما زادت الموارد المخصصة للعملية، كلما أصبحت تشاركية أكثر. تغطي الموازنة المصاريف المتعلقة بتهيئة ودعم الهيكل الموجز في هذا الباب، ورشات العمل، والمؤتمرات والأنشطة التدريبية اللازمة للمضي بالعملية ككل. مع ذلك، تظهر مسألة الملكية المحلية هنا أيضاً. قد يقوم راعي أو منظمة دولية بضخ المزيد من التمويل في عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب بما يفوق اهتمام الحكومة الوطنية. صعوبة رفض التمويل الخارجي يخلق خطر أن تقبله الحكومة حتى لو كانت تعارض فكرة توسيع العملية. قد يؤدي ذلك إلى خسارة كبيرة في ملكية الحكومة للعملية واهتمام أقل من قبلها بتنفيذ الاستراتيجية حال الانتهاء من وضعها.

يمكن حل هذه المشكلة بالحوار الوثيق والدراسة المفتوحة للقضية وإدارة تضارب المصالح المحتمل. كما يتطلب وعي وتفهم الراعي الخارجي لأهمية الإبقاء على ملكية حكومية قوية لضمان نجاح العملية.

6.2 الحاجة للأبحاث

رسم خريطة لوضع الشباب في بلد ما هي خطوة أولى هامة جداً. على الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب جمع الأبحاث والدراسات والتحليل للسنوات الأخيرة، بما فيها المسوحات والمعطيات الإحصائية. إن مؤشرات الأثر ومجالات سياسات الشباب ترشدنا نحو المجالات التي يجب أن نجمع المعلومات عنها. إذا لم يتم عمل أبحاث حديثة عن وضع الشباب أو لم تتوفر مثل هذه الأبحاث، من الضروري القيام بذلك. يقع على عاتق الحكومة مسؤولية تفويض باحثين للبدء بذلك كخطوة أولى في تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب.

حتى لو توفرت مثل هذه الأبحاث الحديثة، قد يصعب على صانعي القرارات الحكومية وأصحاب المصلحة جمعها. على الحكومة إعطاء نظرة عامة عن الأبحاث المتوفرة لمجموعات العمل المختلفة حتى تلجا لها خلال العمل على الموضوعات المختلفة للاستراتيجية.

خلال رسم خريطة وضع الشباب في بلد ما، يجب تحديد فئات الشباب التي تعيش في حالات الضعف إما بسبب الظروف الحالية، الوضع السياسي، أو التاريخ الطويل من الإقصاء والتمييز.

6.3 تحديد أصحاب المصلحة (الأطراف المعنية)

أصحاب المصلحة هم من يتأثرون أو يؤثرون في سياسات وأعمال الاستراتيجية الوطنية للشباب بصورة مباشرة أو غير مباشرة. من الهام تعريف أصحاب المصلحة بنهج واسع النطاق وذلك نظراً لتنوع خيراتهم واختصاصاتهم. قد تعرف الآن. وبعد كل ما قرأت، أن الشباب هم المجموعة الرئيسية التي تخاطبها السياسات وأهم أصحاب المصلحة خلال تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب. إشراك الشباب على نطاق واسع يعتمد على الموارد المتوفرة خلال تطوير الاستراتيجية. صعوبة إشراك الشباب مباشرة في العملية يزيد من أهمية دور منظمات الشباب غير الحكومية وأهمية الممارسة الدولية التي تقتضي مشاوره هذه المنظمات ومجالس الشباب في شؤون سياسات الشباب. أما أصحاب المصلحة اللذين يتأثرون بصورة غير مباشرة باستراتيجية الشباب فهم الآباء والأمهات، والمعلمين، ومحاضري الجامعات وغيرهم من موظفي التعليم. لذا يجب إشراك المنظمات التي تمثل مصالح هذه المجموعات في العملية. يمكن أيضاً إشراك مجموعات أخرى لديها المعرفة والخبرة من خلال عملها مع الشباب مثل شركات قطاع الأعمال، والنقابات المهنية، والمنظمات والسلطات المعنية بمجالات السكن، والصحة العامة، والعمال الشباب، والأخصائيين الاجتماعيين، والشرطة، والسلطات العسكرية، وسلطات العدالة، وقادة الدين والمجتمع.

أما فئة أصحاب المصلحة التي تؤثر في سياسات وأعمال الاستراتيجية الوطنية للشباب فهي تضم طبعاً الوزارات المسؤولة عن سياسات الشباب. ينطبق ذلك على الوكالات والدوائر الحكومية التي لا تتمتع بمكانة وزارية، كذلك باحثي وأكاديميي قضايا الشباب واللذين قد يكون لهم تأثير غير مباشر وأقل من صناع القرارات في الحكومة.

أما الفئة التي تتأثر بالاستراتيجية الوطنية للشباب وتؤثر في السياسات والأعمال في نفس الوقت فيتضمن المنظمات الدولية والتنظيمات الثنائية والمتعددة الأطراف (خصوصاً الوكالات التي تقدم مساعدة رسمية في التنمية) في الدولة. وتضمن هذه الفئة كذلك وكالات الأمم المتحدة.

6.4 تصميم العملية

لتطوير استراتيجية فعالة، لابد من وجود خطة مسبقة تضم كافة أصحاب المصلحة والوزارات وحافظ على الجدول الزمني للعملية. هذا ما نطلق عليه تصميم المشروع الخاص بالعملية.

مدى شمول هذا التصميم يعتمد على توفر الموارد. توفر موازنة محدودة أو موارد شحيحة تضيق نطاق تنفيذ العملية حيث قد يؤثر في عدد أقل من مجموعات العمل ومقدمي المشورة. تمكن الموازنة والموارد الكبيرة من إشراك عدد أكبر من أصحاب المصلحة وتنظيم عدد أكبر من الأنشطة التي بدورها تشرك عدد أكبر من الشباب وهكذا. إلا أن ذلك لا يعني أن «الأكثر دائماً هو الأفضل». إن تطوير استراتيجية شباب وطنية بموارد محدودة أفضل من عدم عمل أي شيء. وقد يحقق مشروع معين بتكاليف منضبطة نتائج مبهرة إذا تم عمله بالطريقة الصحيحة. لذا، يجب التركيز على تعيين أفضل الأشخاص وأن نفهم جيداً كيف نمضي قدماً في مثل هذه العملية بمشاركة فاعلة من الشباب وأصحاب المصلحة.

عند تطوير تصميم للمشروع، لا بد من أن نتذكر الغاية: أنت تريد أن تطور أفضل استراتيجية بأقل موارد متاحة. ليس ذلك صحيحاً؟ عليك أن تفكر ملياً بالعناصر الأساسية اللازمة في عملية تطوير الاستراتيجية. سواء قررت المضي بنسخة خفيفة، أو الخروج بتصميم شامل للمشروع، عليك التأكد من تحقيق النقاط التالية. يجب أن يوفر التصميم ما يلي:

- صياغة واضحة للأهداف، والغايات، والنتائج، والمؤشرات والأنشطة المقترحة.
- تركيز مستمر على الأبحاث عن وضع الشباب.
- تحليل شامل لوضع الشباب وما يمكن عمله في مختلف القطاعات لتوفير الفرص لهم.
- تعاون وشراكة بين الوزارات الذي يفضي إلى استراتيجية شباب عبر قطاعية ومتكاملة.
- عملية تشاور شاملة مع الشباب ضمن الموارد المتاحة.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة الذين يؤثرون في وضع الشباب في المجتمع.
- إشراك البلديات، موظفي الحكومة المحليين، والوكالات الأخرى والذين سيكون لهم دور هام في تنفيذ الاستراتيجية.
- خطة واضحة لرصد وتقييم الاستراتيجية حال البدء بتنفيذها.

6.4.1 مثال على تصميم مشروع شامل

كما ذكر سابقاً، تتيح الموازنة الكبيرة استشارة أوسع مع الشباب. قد يزيد هذا من شرعية العملية وبالمحصلة جودة الاستراتيجية وجاها. لكن لا يجب الاستهانة بأهمية وضع تصميم قوي ومنظم. فيما يلي مثال على هيكل شامل لعملية التشاور مع الشباب وأصحاب المصلحة على مستوى الدولة. كما ذكر سابقاً في هذا الباب، من الممكن تطوير استراتيجية شباب وطنية

على نطاق أصغر بمشاورات أقل مع الشباب أو الأشخاص المعنيين. نفرد في دليل سياسات الشباب هذا مساحة كبيرة لمثال واحد كونه نموذج ناجح في الواقع. مع العلم أنه يمكن القيام بذلك بطرق مختلفة. لذا، اجعل من المثال المذكور هنا مصدر إلهام ومعلومات لك وليس مخطط بحذافيره.

بغض النظر عن شمولية تصميم المشروع أو محدوديته، يتألف التصميم من عدة عناصر تشكل سبوا الهيكل الأساسي. لا بد من توضيح أمرين لكل عنصر من الهيكل. أولاً، تفويض يفضّل المهام والمسؤوليات ويصف كيف يتسق عنصر معين في الهيكل مع بقية التصميم؛ يُحدد إلى من يتم رفع التقارير ومن تؤخذ التعليمات والتغذية الراجعة. ثانياً، وضع معايير اختيار الأعضاء في الجهات المختلفة³⁴. يجب وضع وثيقة توضح كيفية عمل الهيئات المختلفة في الهيكل ومعايير الاختيار. يجب أن يكون النص مفتوح وشفاف ويمكن الوصول إليه من قبل الراغبين في رؤيته ودراسته.

في حال وجود مجلس للشباب، من الأفضل دعوته للمشاركة في تصور التصميم وكيفية عمل الهيئات سبوا على أفضل وجه. بغض النظر عن وجود مجلس للشباب أو عدمه، لا بد من أخذ أكبر عدد من الآراء بعين الاعتبار أثناء المراحل المختلفة للعملية مثل العاطلين عن العمل والمهمشين، والعلمانيين، والحركات الدينية، والأقليات اللغوية، والجنسية، والدينية، والسياسية، والعرقية، والشباب في الشتات، والفقراء في المناطق الحضرية والريفية، وغيرها. كما لا بد من التأكد من تمثيل الشابات بصورة منصفة أيضاً.

المنسق الوطني

تصميم المشروع الشامل يتطلب إدارة واضحة وممكنة. يعطى هذا الدور في النموذج المذكور إلى المنسق الوطني الذي يدير التطوير الاستراتيجي والسكرتاريا. حيث يحضر لاجتماعات اللجنة التوجيهية ويرأسها، ويدير مجموعة التعاون بين الوزارات (انظر أدناه). كما يتواصل المنسق أيضاً مع الشركاء والمناخين والجهات المعنية ويحافظ على علاقة مستمرة مع الوزارات والوكالات الحكومية.

من الأفضل أن يكون المنسق الوطني نائب وزير أو وزير دولة في الوزارة المسؤولة عن الشباب، أو أحد كبار موظفي الحكومة في وزارة لديها علاقة مباشرة مع القيادة السياسية. أو قد يكون هذا الدور مناط بفريق عمل أو مجموعة مدراء صغيرة يعملون معاً.

يجب توفر آلية للتقارير بحيث يرفع المنسق الوطني التقارير إلى وزير الشباب أو الحكومة/ رئاسة الوزراء، حسب الممارسة المتبعة في كل دولة. هذا يمكن الوزير من الحصول على المعلومات المباشرة عن العملية.

السكرتاريا

يجب وضع سكرتاريا منفصلة تحت إدارة المنسق الوطني في الوزارة المسؤولة عن الشباب. حيث تشمل مهام السكرتاريا ما يلي:

- جمع وتوليف المعلومات والبيانات والأبحاث التي تعطي فكرة عن وضع الشباب في البلد، وتوفيرها لمنسقي مجموعات العمل.
- ضمان وجود تواصل جيد بين أجزاء الهيكل المختلفة.

- رصد أجزاء الهيكل المختلفة والتأكد من قيام كل منها بالمهام المنوطة بكل جزء.
- متابعة المهام التي تحدها المجموعة التوجيهية من خلال المنسق الوطني.
- إدارة الموازنة للعملية.
- إدارة الحملات الإعلامية (بما فيها التصميم والإنتاج والنشر) والحفاظ على علاقة وطيدة مع الإعلام.
- إدارة عملية التشاور مع الشباب ومجموعات المصلحة المختلفة.
- التواصل مع الحكومة والمنظمات الدولية.
- إدارة العملية لضمان تبني الحكومة للاستراتيجية.
- يجب تواجد العاملين في السكرتاريا في موقع واحد لمساعدتهم في تطوير علاقات عمل وثيقة، ويجب أن يتواجدوا في مبنى الوزارة. يجب تشجيعهم على أن يصبحوا موظفين في الوزارة، إذا لم يكونوا كذلك، حتى تصبح ملكيتهم لعملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب أقوى.

اللجنة التوجيهية

هي السلطة الأعلى في اتخاذ القرارات فيما يخص تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب، وحسب التوصية التي تمنحها الوزارة المسؤولة عن الشباب. يجب أن يرأسها المنسق الوطني ولكن يجب أن تتألف من عدد متساو من ممثلي القطاع الحكومي وغير الحكومي - عشرة أشخاص بخبرة عالية كحد أعلى، ويكرسون أنفسهم للعمل الذي عينوا لأجله³⁵ لضمان اتساق وملكية العملية.

يجب تعميم التكليف الذي يحدد مسؤوليات اللجنة التوجيهية، وطرق عملها، وأوقات اجتماعاتها، وآليات اتخاذ القرارات فيها، وما إلى ذلك، وذلك في مرحلة مبكرة، بالإضافة إلى قائمة تحدد معايير اختيار العضوية في المجموعة³⁶. يتم عندها تعيين الأعضاء رسمياً من قبل وزير الشباب.

يجوز أن يرشح مجلس الشباب، إن وجد، ممثلي القطاع غير الحكومي في اللجنة التوجيهية بما يمنح المجلس الشرعية كممثل لمنظمات الشباب غير الحكومية³⁷. أو قد تقوم الوزارة بالاختيار اعتماداً على القائمة أو معايير الاختيار.

يجب مناقشة عدد من البدائل بين ممثلي الحكومة. أحد هذه البدائل: أن يأتي اثنان من أعضاء اللجنة التوجيهية من وزارة الشباب (يشمل المنسق الوطني) بينما يتم تعيين الثلاثة ممثلين الآخرين من وزارات أخرى.

يجب أن تهدف اللجنة التوجيهية إلى الوصول إلى إجماع في جميع قراراتها. في حال وجوب التصويت، يصوت المنسق في حال تعادل الأصوات فقط.

مجموعة العمل المشتركة بين الوزارات

يجب أن تتكون مجموعة العمل المشتركة بين الوزارات من ممثلين من الوزارات المختلفة التي تؤثر سياساتها على الشباب. يشمل ذلك على الأقل وزارة التعليم (والتعليم العالي)، والصحة، والرياضة، والثقافة، والشرطة، والدفاع، والعدل، والإسكان، والحكومة المحلية، والشؤون الاجتماعية، والعمل، وعدد آخر من الوزارات حسب الظروف والسياق المحلي.

35 يجب وضع آلية بحيث يستقيل الشخص تلقائياً عن منصبه إذا تغيب/ت عن عدد معين من الاجتماعات.
36 يجب استشارة مجلس الشباب في حال وجوده خلال تطوير معايير اختيار أعضاء اللجنة التوجيهية.
37 يمكن أن يكون أحد المتطلبات وجود اثنان من جنس وأن يكونوا من منظمات مختلفة وأعمارهم بين 15 و 25 عام (قد تشكل الفئة العمرية هذه مشكلة لبعض الدول العربية مثل مصر والأردن حيث ترتفع فئة الشباب إلى 35 عام).

34 لا يشمل ذلك منصب المنسق الوطني الذي يعين من قبل الحكومة، يجب عمل تفويض ومتطلبات شخصية لمنصب لجنة التعاون بين الوزارات، بينما يتم اختيار أو تعيين الممثلين (ومن ينوب عنهم) من قبل الوزارات المعنية.

يتوجب تعيين أعضاء مجموعة العمل شخصياً (مع نائب) من قبل كل وزير، وذلك لتدارك حضور ممثلي الوزارات المختلفة لاجتماعات مختلفة. يجب أن تؤسس كل وزارة مجموعة أو وحدة مسؤولة عن متابعة التزامات كل وزارة لضمان ملكية ومسؤولية أوسع للعملية.

لمجموعة العمل المشتركة بين الوزارات مهام عديدة. أولاً، يجب أن تضمن انساق الاستراتيجية الوطنية للشباب مع تشريعات وسياسات كل وزارة. ثانياً، يجب أن يكون الأعضاء مسؤولين عن تحليل الاستراتيجيات، وخطط العمل، والأبحاث، والتشريعات الخاصة بوزاراتهم، وتمرير ذلك إلى مجموعات العمل القطاعية. يجب أن تقوم مجموعات العمل بتقييم الأولويات وأن تسعى لدمجها في مسودة الاستراتيجية بصورة منظمة. أخيراً، على أعضاء مجموعة العمل المشتركة بين الوزارات توزيع مسودات استراتيجية الشباب الوطنية على كبار الموظفين والقيادات السياسية في الوزارات المختلفة، ومن ثم تزويد المجموعة بالتغذية الراجعة حول هذه المسودات، والتأكد من تبني الحكومة أو رئاسة الوزراء للوثيقة النهائية لإستراتيجية الشباب بالإجماع.

مجموعات العمل القطاعية

تحدث أهم مشاركات لأصحاب العلاقة في عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب من خلال مجموعات العمل القطاعية. يجب وجود عدة مجموعات عمل تتوافق مع عدد مجالات السياسية التي تعرّفها الغايات الرئيسية للإستراتيجية.

تلعب مجموعات العمل القطاعية دوراً هاماً في العملية، حيث يجب أن تقوم بالمهام التالية:

- تلقي المعلومات الأساسية والأبحاث عن وضع الشباب من الوزارة/ السكرتاريا، والتي يمكن استكمالها بتحقيقاتها الخاصة.
- إصدار تقرير يحدد الاحتياجات الحالية، والتحديات، والفرص في كل مجال من مجالات الأولويات الخاصة بالاستراتيجية.
- صياغة أهداف وغايات ومخرجات واضحة تتوافق مع نتائج ندوة تطوير الغايات (أنظر أدناه).
- صياغة مؤشرات تعتمد على النتائج لكل مخرج من المخرجات.
- اقتراح أنشطة تتواءم مع المؤشرات التي تعتمد على النتائج.
- وضع مؤشرات أساسية لكل مؤشر من المؤشرات التي تعتمد على النتائج.

يجب الحرص على تعيين أعضاء ومنسقين في هذه المجموعات. يجب أن تركز معايير اختيار الأعضاء على الكفاءة والخبرة والعرف، كما يجب تعيين أعضاء من عدة خلفيات بحيث يتحقق توازن بين ثلاثة أمور: الأعضاء المختصين بصنع السياسات، والأعضاء المختصين ببرامج وأعمال الشباب، والأعضاء المختصين بأبحاث الشباب. يجب تمثيل عدة مجموعات من أصحاب المصلحة وشمول مناطق جغرافية في عدة أنحاء من الدولة. يجب التفكير في عدد الأشخاص العملي في كل مجموعة واعتبار التحديات والمنافع من المجموعات الصغيرة والكبيرة.

الحديث عن تعيين منسقي مجموعات العمل هام أيضاً. يجمع المنسقون أعضاء مجموعات العمل ويحصلون على المعلومات والبيانات عن الأولويات المختلفة ويعدون التقارير. كما يتحملون مسؤولية الوصول إلى إجماع بين

أعضاء المجموعات حول صياغة جميع الأمور، ابتداءً من الأهداف والغايات ووصولاً إلى المؤشرات الأساسية. يتطلب ذلك أن يعملوا بدوام كامل لفترة معينة.

يجب وضع موازنة لتغطية تكاليف سفر أعضاء مجموعات العمل المختلفة وأتعاب منسقي مجموعات العمل. إن إعطاء التعويض المالي لمنسقي مجموعات العمل يساهم في الحصول على أفضل النتائج وذلك لحجم العمل الكبير الذي يتحملونه. قد يتم منح أنواع أخرى من التقدير والمردود حسب طول فترة عمل المجموعات، مثل المشاركة في زيارة دراسية أو ذكر اسم الشخص في إصدار ما، حسب ما هو مسموح به في الخدمة الحكومية.

فريق خبراء صياغة الاستراتيجية

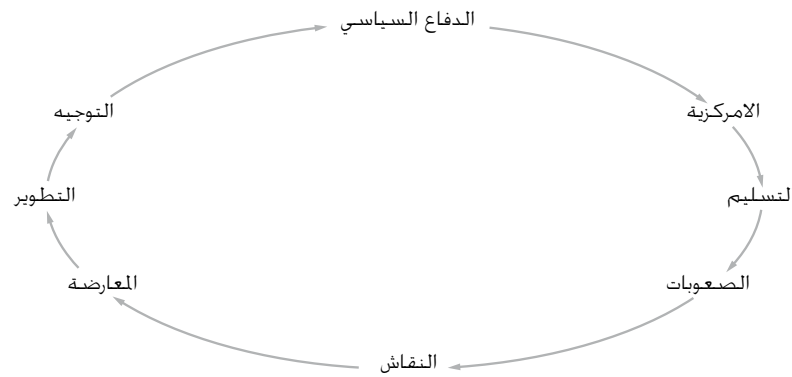
يجب أن يتكون من خبيرين اثنين في مجال صياغة وثائق السياسات والتشريع. قد تكون أحد مهام السكرتاريا وقد يتم تأسيس فريق خاص لهذه المهمة. الهدف من هذا الفريق هو تطوير وثيقة نهائية، وهي الاستراتيجية الوطنية للشباب. يعمل الفريق على جمع كل النتائج والوثائق من مجموعات العمل القطاعية أولاً، ثم يطور مسودة الاستراتيجية الوطنية للشباب، والتي تشكل الأساس للمشاورات والنقاش. ثم يقوم فريق الخبراء بتضمين الملاحظات والمدخلات التي تظهر خلال مرحلة التشاور للوصول إلى مسودة منقحة، والتي يتم مناقشتها في أجزاء الهيكل المختلفة، بما فيها مجموعات العمل القطاعية ومجموعات العمل بين الوزارات قبل أن يتم تطوير النسخة النهائية من الاستراتيجية.

شركاء التشاور المحليين

لضمان أن جميع الشباب غير المنخرطين في منظمات الشباب غير الحكومية وأصحاب المصلحة على المستوى المحلي يساهمون في عملية تطوير الاستراتيجية، لابد من توفر آلية توصل عملية التشاور إلى المستويات المحلية. يقترح المثال المقدم هنا تأسيس شبكة من الشركاء المحليين، أو «شركاء التشاور المحليين». بحيث يكون لهم دورين رئيسيين. الأول: تنظيم أنشطة التشاور في عدد محدد مسبقاً من البلديات. قد تأتي مثل هذه الأنشطة على شكل طاوولات مستديرة لمجموعات المصلحة المختلفة، مجموعات تركيز تضم الشباب، مقابلات معمقة مع الشباب الأقل حظاً، وأنشطة ضمن النظام المدرسي. أما الدور الثاني: على شركاء التشاور المحليين رفع الوعي وإقامة فعاليات إعلامية بحيث يكون التركيز على المشاركة القوية في العملية وعلى حق الشباب وأصحاب المصلحة الانخراط في عملية صنع السياسات.

إن تعيين شركاء التشاور المحليين وسيلة لتمكين منظمات الشباب غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي وتحسين قدراتهم ومهاراتهم. ويجب اختيارهم من خلال منافسة مفتوحة. يجب تزويد منظمات الشباب غير الحكومية بالتدريب والمتابعة الحثيثة حول كيفية التشاور بالطريقة الصحيحة وكيفية إعداد التقارير ورفعها للسكرتاريا. كل شريك تشاور يحصل على موازنة صغيرة لتنظيم الأنشطة المتعلقة بمسؤولياته والتي يقدم التقارير بشأنها للوزارة.

يختلف عدد شركاء التشاور المحليين الذين يجب وضعهم. إذا كان هناك نية لتنظيم تشاور شامل مع الشباب على المستوى المحلي وفي جميع أنحاء البلاد، عندها لابد من وجود عدد كبير من شركاء التشاور المحليين. يتم تحديد حجم



سيتعرض تنفيذ الاستراتيجية للصعوبات (لأن السياسات لا يتم تطويرها في بيئة ثابتة ويكون هناك حاجة دائمة لعمل التغييرات)، مما سيولد نقاش جديد يفضي إلى مراجعة السياسات أو تطوير استراتيجية جديدة. دعونا نعود إلى مرحلة التخطيط الفعلي وموضوع الوقت. من الضروري تطوير جدول زمني خلال المراحل الأولى للتخطيط ووضع بعض التواريخ المحددة لانتهاء من مراحل معينة. هذا سيزيد من الشفافية ويساهم في بناء الثقة بالعملية ويشكل أداة تخطيط قيمة. كم سيستغرق تطوير استراتيجية وطنية للشباب؟ من الصعب حتماً تحديد ذلك. ولكن إذا اعتبرنا أن العملية تشاركية وشمولية وتضم وثيقة الاستراتيجية وخطه العمل التكميلية، نستطيع التخطيط لعملية تستغرق سنة على أقل تقدير.

عند وضع الجدول الزمني لتطوير استراتيجية الشباب، يجب اعتبار العقبات التي قد تؤخر العملية أكثر من المتوقع. مثلاً، عليك الأخذ بالحسبان فترات عطلة المدارس والجامعات، والفترات الدينية مثل رمضان والأعياد، وأوقات الانتخابات. قد تميل عمليات السياسات إلى التباطؤ خلال مواسم الحصاد، والمواسم الحارة والمطر وعواصف الرمال. قد يأتي الإفراط في الطموح بنتائج عكسية! ولو كنت تعيش في منطقة صعبة التضاريس ومن الصعب وصولك لبعض المناطق عليك تفادي تنظيم عملية التشاور في الفترات التي يقل فيها التنقل.

6.6 مستويات مختلفة من الاستراتيجية

يجب التعرف على العناصر المختلفة للإستراتيجية الوطنية للشباب خلال المرحلة التحضيرية. قد تحتوي الاستراتيجية على نظرة عامة شمولية لاحتياجات وتحديات وفرص الشباب، ولكن ذلك يعد معلومات أساسية. الاستراتيجية الحقيقية هي ذلك الجزء من الوثيقة الذي يضع الخطوط العريضة للأهداف والغايات والتي يتم «تفصيلها» خلال عملية المشاركة التفاعلية مع أصحاب العلاقة إلى أصغر مكونات من الممكن قياسها. هذه هي المستويات المختلفة للإستراتيجية.

إن مكونات الاستراتيجية المصاغة أدناه مأخوذة من منهجية تطوير استراتيجيات تسمى منهج الإطار المنطقي. يتم استخدام هذا المنهج في العديد من المنظمات الدولية ونرى أنه منطقي ويساعد في تطوير استراتيجية

التشاور جزئياً حسب الوقت والموارد المالية والبشرية المتاحة. يمكن أن يكون كل شريك تشاور محلي مسؤول عن تنظيم اجتماعات الطاولة المستديرة والمشاورات والأنشطة في خمس أو ست مدن أو مواقع مختلفة. هذا يعني أن 30 شريك تشاور يستطيعون معا الوصول إلى 150 - 180 موقع. أمر مثير للإعجاب!

حسب عدد شركاء التشاور المحليين المزمع إشراكهم على المستوى المحلي، ينبغي التفكير بإقامة وحدات دعم إقليمية/وطنية تكون مسؤولة عن توفير العون والخبراء وغيره من أنواع المساعدة التي قد يحتاجها الشركاء. يجب أن تتمكن كل وحدة دعم ورصد من تقديم العون لعدد معين من شركاء التشاور.

اللجان الاستشارية لأصحاب المصلحة

تعد المكونات الرئيسية للهيكل والمذكورة لغاية الآن هامة لتطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب بمشاركة من الشباب.

حسب توفر الموارد المالية والبشرية، ينصح كذلك بتأسيس لجان استشارية لأصحاب المصلحة. يمكن أن يكون دور اللجان هذه مرناً، ولكن يجب أن يتضمن إعطاء مدخلات للأهداف والغايات والنتائج من قبل المشاركين في حلقة تطوير الغايات (انظر قسم 6.4). كذلك إعطاء التغذية الراجعة للمسودات المختلفة لوثيقة استراتيجية الشباب.

توفر اللجان الاستشارية مشاورات أكثر شمولية لفئات أصحاب المصلحة المختلفة والتي قد تساهم في العملية بصورة محدودة للغاية إذا لم تتوفر هذه اللجان. كما تشجعها على تعاون أفضل فيما بينها. أمثلة على مجموعات أصحاب المصلحة تشمل:

- منظمات الشباب غير الحكومية
- فروع الشباب في الأحزاب السياسية
- السلطات الحكومية المحلية
- رواد ومجتمع الأعمال
- المنظمات الدولية

6.5 رسم الجدول الزمني

بعض الخبراء يضعون الجدول الزمني على شكل خط مستقيم من البداية حتى النهاية: التفكير بالحاجة لإستراتيجية شباب وطنية، الخوض في جميع مراحل التطوير، وثم الخروج بخطة مكتملة. لا يوجد ما يعيب هذا النهج - في الحقيقة هو النهج المعتمد في هذا الدليل. مع ذلك، ومن أجل التمعن بالعملية، من المفيد اعتبارها دورة مستمرة من تطوير سياسات الشباب³⁸. من الممكن دخول الدورة في أي وقت أو مكان والوصول في النهاية إلى سياسات الشباب. تسير الدورة مع عقارب الساعة كما في النموذج التالي: يتم تطوير السياسات في هذه الدورة خلال التفصيل والنقاش والمعارضة، من ثم تُحدد السياسات توجه الأنشطة والتي تؤدي إلى الدافع السياسي لتنفيذ الاستراتيجية. يتم تحديد منفذي أجزاء معينة من السياسات (اللامركزية)، ثم التنفيذ الفعلي (التسليم).

مثال على غاية:

وجود نظام يضمن مشاوره الحكومة لمنظمات الشباب غير الحكومية بصورة منتظمة في القضايا التي تؤثر في منظمات الشباب نفسها وفي الشباب بشكل عام...

النتائج/ المحصلة المرجوة

ماذا تريد أن تحقق من الاستراتيجية؟ النتائج هي المحصلة الملموسة لغاية معينة. النتائج هي الأسباب وراء الغايات وهناك في العادة عدة نتائج للغاية الواحدة. بعبارة أخرى: تحقيق النتائج التي ترتبط بغاية ما يزيد من احتمالية نجاح الوصول إلى الغاية.

أحرص على أن تكون كل نتيجة تقوم بصياغتها تضمن ما يلي:

- من الممكن تحقيقها في الاستراتيجية
- مرتبطة مباشرة بإحدى الغايات
- مصاغة بالزمن الماضي (كما لو أنها تحققت)
- يمكن اعتبارها وسيلة هامة للوصول للغرض

أمثلة على النتائج:

تم تأسيس لجنة اختيار تحمل مهمة تقييم وانتقاء تطبيقات المشاريع التي تقوم بها منظمات الشباب غير الحكومية والتي تمولها وزارة الشباب، ومنظمات الشباب غير الحكومية تمثيل في هذه اللجنة.

قامت وزارة الشباب بدعوة ممثلي مجلس الشباب الوطني لمناقشة قضايا متعلقة بالسياسات بصورة منتظمة وأخذت آرائهم بالحسبان.

نظمت وزارة الشباب مؤتمرات سنوية جمعت الممثلين من كافة قطاع منظمات الشباب غير الحكومية ووضعت قضايا سياسات الشباب الهامة على الأجندة.

تم تأسيس برنامج مفوضي الشباب في وزارة الخارجية التي قامت بدورها بتعيين مفوضين اثنين في كل عام وحضروا الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتهم أعضاء في الوفد الوطني.

المؤشرات

المؤشرات هي أدوات لقياس مدى النجاح (أو الأثر) في تحقيق النتائج. من الأفضل تطوير المؤشرات أولاً قبل الشروع بوضع الأنشطة. عندما تفرغ من وضع المؤشرات يصبح من السهل تحديد الأنشطة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

يجب أن تكون المؤشرات:

- محددة
- يمكن قياسها
- يمكن تحقيقها
- ذات صلة وواقعية
- محدودة زمنياً

بأهداف مرتبطة بأنشطة محددة ارتباطاً وثيقاً. ولكن يوجد أيضاً منهجيات أخرى مفيدة في تطوير الاستراتيجيات تستخدم وسائل مشابهة يتم فيها تفصيل الأهداف والغايات لأصغر مكونات يمكن قياسها.

من المهم أن يتعرف كل شخص منخرط في عملية تطوير الاستراتيجية على هذه المستويات المختلفة. خديداً فريق خبراء صياغة الاستراتيجية وفريق العمل بين الوزارات والمنسقين وأعضاء مجموعات العمل القطاعية. يجب عقد ورشة عمل بوجود مدربين مهرة في منهج الإطار المنطقي في المراحل المبكرة من الاستراتيجية.

الرؤية

وهي أعلى تخيل أو تصور يمكن لما نريد تحقيقه. بحيث تكون الاستراتيجية هي جزء صغير ولكن هام جداً من الصورة الكاملة الهادفة لتحقيق تلك الرؤية. وتختلف الرؤية عن الأهداف بأنها قد تكون غير ملموسة ومن الصعب قياسها وقد تحتوي على عبارات على مستوى سياسي وشامل. ببساطة هي الحلم الذي نحلم بتحقيقه فيما يخص موضوع العمل كما يجب صياغة الرؤية كحالة أو وضع نهائي نصبو إلى تحقيقه (وضع مثالي أو حالة مأمول الوصول إليها).

الهدف

وهو بلورة للرؤية ويرسم ما نريد تحقيقه من خلال هذه الاستراتيجية بشكل أكثر تحديداً. الهدف هو الغاية الشاملة بعيدة المدى والتي تساعد الاستراتيجية الوطنية في الوصول إليها. إن تحقيق الهدف بالكامل يعتمد على عوامل أخرى غير الاستراتيجية وحدها.

يجب أن يكون هناك هدف واحد للاستراتيجية يتم صياغته في عبارة واحدة شاملة ويجب أن يكون الهدف ملموس ويمكن تحقيقه.

الغايات

الغايات هي الأغراض الملموسة من الاستراتيجية. هنا نقوم بوضع مجالات السياسات الخاصة بالشباب وترتيبها حسب الأولوية بحيث تصل إلى الهدف الذي حددته حيث يكون لكل مجال غاية أو اثنتين. حاول أن تحدد الغايات بواحدة أو اثنتين لكل مجال أولوية مذكور في الاستراتيجية. هذا من شأنه جعل الاستراتيجية أكثر واقعية ويمكن إنجازها من خلال غايات وأهداف واضحة ومحددة ويمكن قياسها. عليك التأكد من أن كل غاية تحقق ما يلي:

- تتضمن المستفيدين في صياغتها (من هم المستفيدين)
- مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالهدف
- يمكن تحقيقها في الاستراتيجية
- واقعية- من الممكن حدوثها عند تحقيق نتائج الاستراتيجية
- يتم صياغتها كغرض مرجو تحقيقه وليس كعملية يجب أن تنفذ
- يمكن قياسها خلال مرحلة التقييم

يجب أن نتمكن من قياس المؤشرات ولكن ذلك لا يعني أنها يجب أن تكون قابلة للقياس بالأرقام (معدودة). هناك نوعين من المؤشرات: مباشرة (يمكن قياسها بسهولة) وتقريبية (أفضل مؤشرات تقديرية). المشاركة السياسية هي أحد الأمور التي يصعب قياسها. أمثلة على المؤشرات التقريبية لقياس المشاركة السياسية تشمل المشاركة في الانتخابات، حضور المظاهرات العامة، والمشاركة في المنظمات غير الحكومية.

هناك ثلاثة أبعاد للقياس. وعلى أية مجموعة مؤشرات أن تتضمن هذه الأبعاد الثلاثة: النوعية والكمية والوقت. يجب الحصول على أكثر المؤشرات دقة لأدنى مستويات النتائج لأنها ستطبق على الغايات والأهداف حينها. كما أن جميع المؤشرات يجب أن تضمن كلا ما يلي:

- تعكس حقيقة وليس رأي شخصي
- تعتمد على بيانات تم تحصيلها
- يمكن التحقق منها بموضوعية (بما معناه أنه لو استخدم عدة أشخاص نفس عمليات القياس سيصلون إلى نفس النتيجة في النهاية)
- يمكن تحقيقها بشكل واقعي (إذا وجدت بعض المؤشرات مكلفة، بعد احتساب التكلفة مقابل النفع، يجب استبدالها بمؤشرات أبسط وأرخص)

أمثلة على المؤشرات:

- نظمت وزارة الشباب في كل شهر آب/أغسطس اجتماع تحضير لمؤتمر منظمات الشباب غير الحكومية السنوي، ضم ممثلين عن مجلس الشباب الوطني، حيث اتفق ممثلي الوزارة ومجلس الشباب على جميع الموضوعات الرئيسية ونقاط المناقشة للمؤتمر.
- حضرت وزارة الشباب و100 ممثل من عدة منظمات شباب غير حكومية المؤتمر الذي نظم في كل عام منذ عام..... حيث تم مناقشة قضايا سياسات الشباب الهامة وتحديد خطوات العمل القادمة والمسؤوليات.
- أشارت أكثر من 75% من التقييمات التي عملها المشاركون في المؤتمر إلى "الرضا" أو "درجة عالية من الرضا" عن مخرجات المؤتمر.

الأنشطة

الأنشطة هي الأعمال أو الأفعال المحددة التي يتم تنفيذها للوصول إلى كل مؤشر. يجب أن يكون لكل مؤشر نشاط واحد على الأقل. يتوجب على الأنشطة المدرجة في الاستراتيجية أن تعتمد على الغاية بحيث تركز على الوصول إلى مخرج معين. لذا يجب عدم إدراج المهام أو الإجراءات الإدارية ضمنها. لاحظ أن الاستراتيجية تلقي نظرة عامة على الأنشطة اللازمة. أما الأنشطة ذاتها لا يتم وصفها في الاستراتيجية، ويجب أن يتم ذلك بصورة منفصلة من خلال الوزارة أو جهة مسؤولة أخرى.

البيانات الأساسية

يجب تحديد البيانات الأساسية اللازمة لعدد من المؤشرات للتمكن من قياس مدى التقدم. ما هي الحقيقة على أرض الواقع عند الشروع بتنفيذ الاستراتيجية؟ في العديد من الحالات يتم توفير البيانات الأساسية على شكل

إحصائيات وأبحاث عن الشباب. لكن في بعض الحالات، يتوجب عمل المزيد من الأبحاث أو المسوحات لمختلف مجموعات أصحاب العلاقة خلال عملية تطوير الاستراتيجية للحصول على البيانات الأساسية. من الضروري توفر البيانات الأساسية لكل مؤشر في الاستراتيجية. تنحسر فائدة المؤشرات التي تفتقر إلى مثل هذه البيانات ويجب تجنبها.

6.7 تطوير خطة إعلام واتصال

إمكانية الوصول إلى الإعلام تحدث فرقا إيجابيا كبيرا في تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب. إن الحصول على تغطية صحفية كافية من شأنه إيصال رسالة إلى الشباب أن الحكومة تضع سياسات الشباب كأولوية ويزيد من وعي العامة في قضايا الشباب بشكل عام. كما رأينا سابقا في باب الملكية، فإن بناء الثقة والمساءلة والحصول على اهتمام إيجابي من الإعلام هي أمور هامة تحدث فرقا في استراتيجية الشباب.

تطوير خطة اتصال يجب أن يكون موضوع لورشة عمل منفصلة قبل أو في بداية عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب. ويجب أن تضم الورشة مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة وذلك للاستفادة من الخبرات السابقة والدروس المستفادة. يجب أيضا دعوة ممثلي الصحافة والإعلام لأخذ آرائهم على ورشة العمل تحديد احتياجات تدريبية معينة (الظهور أمام الكاميرات وكتابة الأخبار الصحفية باللغات اللازمة وغيرهما).

مكونات خطة الاتصال تعتمد على السياق الوطني، ولكن لابد أن تخاطب القضايا التالية:

ما هي الرسالة التي ترغب بإيصالها؟ قم بوضع شعار وكن واضحا حول ما يجعل عملية استراتيجية الشباب الوطنية مختلفة عن باقي عمليات السياسات الأخرى.

• من هو الجمهور المستهدف من المعلومات التي تود إيصالها؟ وأي الوسائل الإعلامية أفضل للوصول إلى هذا الجمهور؟ وأية وسائل إعلامية يجب إشراكها تحديدا؟

• كيفية التواصل مع ممثلي الإعلام حسب شروطهم- التواصل مع الصحفيين والمراسلين مباشرة وقبل حين.

• يجب توفر "حزمة للصحافة" أي ملف محدد ووثائق لكل فعالية (إرسال الأخبار الصحفية والمعلومات قبل حين).

• عليك تحديد السياسيين و"المشاهير" والمقصود هنا شخصيات مؤثرة اجتماعيا وسياسيا بجانب وزير الشباب والذين يمكنهم دعم وتأييد الترويج لإستراتيجية الشباب في مؤتمر صحفي على سبيل المثال أو خلال إطلاق الوثيقة النهائية للإستراتيجية.

• التوقيت هام للغاية. عليك الاتصال بوسائل الإعلام مسبقاً. قم بتنظيم أنشطتك بحيث لا تتعارض مع فعاليات أخرى هامة. لا تنظم مؤتمرا صحفيا بعد الظهيرة أيام الجمعة!

• قم بتحديد ناطق رسمي مسؤول عن الاتصال بالإعلام.

يجب وضع موازنة لإنتاج المواد الإعلامية الخاصة بعملية تطوير الإستراتيجية الوطنية للشباب³⁹. ستخلق هذه المواد نوعا من المهنية وبعضا من المكانة والتقدير وقد أن تكون وسيلة قيمة لإيصال المعلومات عن عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب إلى الناس.

39 تتضمن مثل هذه المواد: الملصقات، والأفلام، والمواد المكتوبة، والملفات، والفمضان، والحفائب.

تحقيق للالتزام بالمشاركة فحسب، بل دليل على أن قطاع الشباب قادر على المساهمة بنموذج جيد لمساءلة الحكومة.

6.9 وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل

هناك سؤال قد يطرح خلال مرحلة التخطيط وعند البدء بالتحضير لتطوير الاستراتيجية وهو: كيف سيبدو المنتج النهائي؟ هل من الضروري وجود وثيقة واحدة شاملة تضم «كل شيء» أو أن توصل العملية إلى تطوير وثيقة عامة وخطة عمل للمدى القصير؟

هناك حجج قوية تؤيد الخيار الثاني: تطوير استراتيجية بعيدة المدى وخطة عمل واحدة. الأسباب وراء ذلك منطقية وواقعية وهي:

أولاً: لا بد أن تكون الفترة الزمنية للإستراتيجية الوطنية للشباب أطول من خطة العمل. بينما تغطي خطة العمل ثلاث سنوات، تمتد الاستراتيجية الشاملة لتغطي خطتين أو ثلاث خطط عمل، بما معناه أنه يفضل أن تدوم الاستراتيجية من ثماني إلى عشر سنوات.

ثانياً: إذا تم دمج الاستراتيجية وخطة العمل في وثيقة واحدة يتوجب عندها أخذ موافقة الحكومة في كل مرة يتم فيها تطوير خطة عمل جديدة. من المنطقي أكثر أن يتم أخذ موافقة الحكومة على الاستراتيجية الشاملة ويتم أخذ موافقة الوزارة فقط على خطط العمل اللاحقة.

يجب أن تكون وثيقة الاستراتيجية محور عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب، وتكون موضوعاً للتشاور مع قاعدة عريضة من الشباب ومجموعات أصحاب المصالح المختلفة. يجب أن تتضمن هذه الوثيقة تحليل شامل لوضع مختلف المجالات التي تتناولها الاستراتيجية وتحدد الأهداف والغايات والنتائج المرجوة. يجب أن تبين الاستراتيجية وبوضوح كيف سيستفيد الشباب الأقل حظاً، ويجب أن يكون هناك باب منفصل يحدد كيف سيتم رصد وتقييم الأداء.

بجانب احتوائها على الأهداف والغايات والنتائج، يجب أن تتضمن الاستراتيجية على المؤشرات والأنشطة لكل نتيجة مرجوة. يجب أن تحتوي أيضاً على البيانات الأساسية وموازنة عامة لعامين أو ثلاثة. يجب أن تنخرط مجموعات العمل القطاعية، مجموعات العمل بين الوزارات، واللجان الاستشارية في عملية تطوير المؤشرات والأنشطة. كما يتحتم تنظيم ورشات عمل محددة لمجالات السياسات القطاعية للعمل على هذه المهمة الفنية. يجب أن تتضمن خطة العمل أيضاً موازنة سنوية مفصلة يتم الموافقة عليها كجزء من موازنة الدولة.

يجب على السكرتاريا إصدار مجلة إخبارية بانتظام، وأن توزع على جميع الهيئات العاملة التي تعد جزءاً من الهيكل، الحكومة ومنظمات الشباب غير الحكومية، مثلي الصحافة، والشباب الذين يطلبون نسخاً من خلال الموقع الإلكتروني.

من الممكن تحديد سفراء للترويج للإستراتيجية الوطنية للشباب كما يمكن أن يكون الفن قناة تواصل هامة في ذلك الصدد. وبغض النظر عن حجم تأثير أو أهمية الموسيقى في المشهد السياسي العربي إلا أن دور الفنانين يبقى أمراً قادراً على إحداث الزخم المطلوب في الترويج لحدث أو قضية ما. وبذلك قد تكون فكرة جيدة إذا ما تم استخدام الفنانين للترويج لـ «الاستثمار المنظم في الشباب من خلال استراتيجية وطنية»⁴⁰ كعنوان لحدث هام قادم.

6.8 الرصد والتقييم

من المؤسف إهمال رصد وتقييم الاستراتيجية الوطنية للشباب أو عدم إعطاؤهما الانتباه الذي يستحقان. تنفق العديد من الحكومات الكثير من الموارد على تطوير وتبني الاستراتيجية الوطنية للشباب، وينتهي بها المآل إلى الأرفف أو الأدراج حال وضع آليات التنفيذ.

إن تطوير استراتيجية بمستويات مختلفة كما تم وصفه أعلاه يعتبر خطة مفصلة خصيصاً للرصد والتقييم. يجب أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب على نص خاص بالرصد والتقييم يحدد كيف سيتم متابعة أداء الاستراتيجية وكيف سيتم عمل تقييم منتصف المدة والتقييم النهائي.

الرصد هو عملية المتابعة المستمرة والمنتظمة لتنفيذ الاستراتيجية. يجب أن يأخذ شكل تقارير منتظمة عن التقدم خضرها وزارة الشباب، حيث يتم الإشارة إلى التقدم الفعلي في الاستراتيجية وتأثير المشروع والتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية. هذه التقارير المنتظمة حول التقدم في التنفيذ مفيدة ليس فقط للتقييم وإنما حين يحدث تغيير في الموظفين أو الإدارة أو صناع القرار المعنيين بتنفيذ الاستراتيجية.

في مرحلة معينة، يجب عمل تقييم منتصف المدة الذي من المفضل أن يتم من خلال فريق خبراء خارجيين يقيمون التقدم الفعلي والإنجازات في الاستراتيجية والأهداف وعناصر الاستراتيجية الأخرى. هدف آخر لتقييم منتصف المدة هو عمل التوصيات حول أية تعديلات في تصميم المشروع أو مراجعة الاستراتيجية الطموحة بناءً على الخبرات المستفادة خلال التنفيذ أو بناءً على العوامل الخارجية في البيئة والظروف المحيطة.

يجب أن يكون التقييم النهائي مستقل وأن يتم من قبل فريق خبراء خارجي بحيث يهدف إلى تقييم جودة العمل المقدم من حيث مدى الوصول إلى الأهداف والغايات، ومن ثم توثيق العملية ليستفيد آخرون من التجربة.

يجب أن توضح الاستراتيجية الوطنية للشباب أن مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة، بما فيها الشباب أنفسهم، لهم دور محوري في تقييم نصف المدة والتقييم النهائي. أحد الطرق لضمان ذلك هو وضع معايير لبناء مجموعة تقييم مرجعية عندما يحين وقت تقييم نصف المدة. يجب أن تكون المجموعة المرجعية من ممثلين من الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة. إن تأسيس «ثقافة التقييم» في سياق الاستراتيجية الوطنية للشباب لا يعد

تطوير استراتيجية الشباب في سبع خطوات: مثال

يُركز الدليل لغاية الآن على المعلومات الأساسية أو القضايا التي يجب على الحكومة مراعاتها لإطلاق عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب بنجاح. هذا الباب أكثر عملية فهو يستعرض المراحل المختلفة لتطوير الاستراتيجية، من التحضيرات الفعلية حتى الانتهاء من الاستراتيجية وتسليمها لموافقة الجهات الحكومية المعنية.

تصميم المشروع الذي تم وصفه في هذا الباب يتضمن عملية تشاركية شاملة تضم مختلف الهيئات الحكومية والمجتمع المدني والشباب في جميع أنحاء الدولة، وذلك لتطوير سياسات استراتيجية حكومية. أهمية العملية تمنحها الشرعية والملكية القوية اللازمة لضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجية. هذه ليست الطريقة الاعتيادية لتطوير استراتيجية حكومية. وقد ناقشنا أن تطوير سياسات للشباب يتطلب مقاييس غير اعتيادية بحكم طبيعتها عبر القطاعية وأنه من الضروري إدخال الشباب ومنظمات الشباب إلى العملية.

ذكرنا سابقاً ونكرر هنا: تصميم المشروع المشار إليه هنا شامل. قد يتنبه بعض القراء ويشعروا أنه لا يتوفر لديهم الموارد الكافية لبناء الهيكل المقترح في هذا الدليل. المثال المذكور أدناه أثبت نجاحه ووجدنا أنه من المفيد مشاركته في هذا الدليل. قد يبدو الهيكل بكل مجموعات العمل واللجان شكلياً ومعقد جداً، ولكن هناك منطق واضح في تصميم المشروع. لذا، بدل التركيز على تعقيد المثال، اجعله مصدراً للأفكار والإلهام ومرشداً لتحسين سياسات الشباب.

من خلال تنظيم «حلقة نقاش لتطوير الغايات». بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة. ستشكل هذه الخطوة الاستشارة الأولى. يجب الانتباه إلى دعوة منظمات الشباب وفئات أصحاب المصلحة الأخرى إلى حلقة النقاش هذه لأن إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في هذه المرحلة سيحدد شعورهم بالملكية خلال باقي العملية.

يجب أن يمتد هذا النشاط ليومي عمل كاملين (أو خلال عطلة نهاية الأسبوع). وأن يعطي مقدمة للمشاركين حول عملية الاستراتيجية الوطنية للشباب بحيث يشعروا بأنهم جزء من «شيء أكبر». يجب أن تركز منهجية ورشة العمل على مجموعات العمل وعلى النقاشات العامة. إدماج المشاركين في تطوير «شجرة المشاكل» في اليوم الأول يعد وسيلة قيمة في تحديد الأهداف والغايات. ومن ثم يتم تحويلها إلى «شجرة الغايات»⁴¹.

ينظر لحلقة النقاش هذه على أنها «فعالية إطلاق» لعملية الاستراتيجية الوطنية ويجب أن توليها الحكومة الاهتمام الكافي. وهي فرصة جيدة لدعوة الصحافة وأعلامهم بالقضايا الملحة.

خطوات أخرى هامة، ما دون حلقة نقاش تطوير الغايات. يجب إتباعها في المرحلة الثانية:

- تأسيس اللجنة التوجيهية.
- تأسيس مجموعة العمل بين الوزارات.
- عند الاتفاق على غايات الاستراتيجية، إرسال إعلان لتوظيف منسقي مجموعات العمل القطاعية وإتمام عملية تعيينهم.
- إنجاز عملية تعيين أعضاء مجموعات العمل القطاعية والانتباه إلى ضرورة وجود ممثلين من الحكومة ومن منظمات الشباب غير الحكومية.
- إنجاز عملية تعيين شركاء التشاور المحليين.
- إنجاز عملية تعيين اللجان الاستشارية لأصحاب المصلحة.

المرحلة الثالثة: الاستشارة الثانية

بينما وصلت الاستشارة في المرحلة الثانية إلى مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة ومنظمات المجتمع المدني. فإن هدف الاستشارة الثانية أبعد من ذلك - الوصول إلى الشباب ومجموعات أصحاب المصلحة المختلفة على المستوى المحلي. ستساهم تغذيتهم الراجعة في تحضير المسودة الأولى لوثيقة استراتيجية الشباب. في هذه المرحلة، ستلعب منظمات الشباب غير الحكومية التي تم اختيارها سابقاً كشركاء تشاور محليين دوراً محورياً. يجب بذل الجهد اللازم للحصول على اهتمام الإعلام بعملية الاستراتيجية الوطنية للشباب في هذه المرحلة. ويجب أن يترأس وزير الشباب العملية علانية.

بعد أن تم الشروع بالعملية وتم الاتفاق على الأهداف والغايات وكافة المجالات التي ستضمها الاستراتيجية، يجب عقد ورشة عمل مدتها يومين تضم كافة شركاء الاستشارات المحليين⁴². الغاية من ورشة العمل هذه أمرين:

المرحلة الأولى: التحضيرات المبكرة

احصل على فكرة عامة عن الأبحاث المتوفرة عن الشباب (ظروف حياتهم. والتحديات. والاحتياجات. وخلافه) بما فيها المسوحات والدراسات والأرقام الإحصائية التي تم عملها خلال السنوات القليلة الماضية. إذا توفر عدد قليل جداً من الأبحاث، على الحكومة التفكير في عمل أبحاث جديدة قبل مدة كافية من الشروع بعملية الاستراتيجية الوطنية للشباب.

كما عليك أن تتعرف على وضع تطوير سياسات الشباب في الدول المجاورة والحصول على معلومات عن الاستراتيجيات الوطنية للشباب لديهم. إذا كانت موجودة أصلاً. قم بالتعرف على الوثائق الأوروبية والدولية المذكورة في هذا الدليل. وأخيراً، اطلع على خطط عمل سابقة تم تطويرها مؤخراً في بلدك. خصوصاً إذا تمتعت هذه الخطط بعملية تشاركية. حاول أن تتعلم منها إن أمكن.

يجب تعيين المنسق الوطني مبكراً إن أمكن. ويجب تأسيس سكرتاريا محددة لعملية الاستراتيجية الوطنية للشباب. عندها، يجب أن يدعو المنسق الوطني مجلس الشباب الوطني (إن وجد) للمشاركة في تصميم المشروع («كيف نقوم بذلك ولغاية متى؟») ومعايير اختيار أعضاء اللجنة التوجيهية. يجب استشارة مجلس الشباب الوطني في هيئات العمل المختلفة التي سيتم إنشاؤها خلال العملية. كذلك فيما يخص معايير التوظيف. عليك أخذ الجداول الزمنية للعملية بعين الاعتبار وتجنب تعارض عملية الاستراتيجية الوطنية للشباب مع التواريخ والفترات الهامة في السنة. في حال عدم وجود مجلس شباب وطني، يجب أن تدعو وزارة الشباب أصحاب المصلحة الرئيسيين - منظمات الشباب غير الحكومية خديداً - لاجتماع مفتوح بحيث يقومون بالإدلاء بأرائهم وإعطاء مدخلاتهم في القضايا المذكورة آنفاً. التحضيرات الأخرى في هذه المرحلة تشمل أيضاً ما يلي ذكره:

يرى البعض أن أهم خطوة في تحضير عملية شاملة وتشاركية لتطوير استراتيجية وطنية للشباب هي اعتماد موازنة!

نقد عملية تعيين أعضاء اللجنة التوجيهية.

حدد كيف ستصل إلى مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة القادرة على الانضمام.

حدد احتياجات التدريب قدر الإمكان (في السكرتاريا وفي هيئات العمل التي ستكون جزء من الهيكل).

قم بإيجاد مدرّبين معروفين في تطوير الاستراتيجيات وحدد عمليات مشاركة أصحاب المصلحة وقم بدعوتهم للانخراط في العمل.

طور خطة إعلامية / استراتيجية صحفية.

ابدأ التحضيرات الفعلية لعقد حلقة نقاش لتطوير الغايات.

اتصل بالمنظمات الدولية الموجودة في بلدك واسأل إذا كانت تستطيع تقديم الدعم المادي أو الخبراء.

ابدأ التفكير بآليات الرصد والتقييم.

المرحلة الثانية: الشروع بالعمل والاستشارة الأولى

يتم في هذه المرحلة البناء الفعلي للهيئات العاملة في عملية الاستراتيجية الوطنية للشباب. الخطوة الفعلية الأولى هي تعريف المجالات التي سيتم وضعها في الاستراتيجية الوطنية للشباب والأهداف والغايات. يتم عمل ذلك

41 يجب أن يدير مثل هذه الجلسة التدريبية ميسرين على دراية بمنهج الإطار المنطقي. للمزيد من الإرشاد حول كيفية تنظيم ورشة عمل تركز على تطوير «شجرة المشاكل» التي ستتحول إلى «شجرة الغايات». قم بتنزيل دليل منهج الإطار المنطقي الذي وضعته الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (سيدا). من هذا الرابط: www.sida.se/shared/jsp/download.jsp?f=SIDA1489en_web.pdf&a=2379

42 يعتمد عدد شركاء التشاور المحليين على مدى شمولية عملية التشاور الذي ترغب به الحكومة وعلى الموارد المالية المتوفرة لذلك.

أولاً، يجب أن تعرّف شركاء التشاور المحليين على عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب وتعلمهم بما تم إنجازه حتى حينه وأهمية دورهم في العملية. ثانياً، يجب أن يحصل شركاء التشاور المحليين على مسودة المبادئ التوجيهية لكيفية تنظيم الاستشارات على المستوى المحلي. كما يجب مناقشة المبادئ التوجيهية بين المشاركين ومن ثم إنهاؤها والاتفاق عليها في نهاية الورشة⁴³. تقارير شركاء التشاور والتي تتضمن المشاورات التي قاموا بها، هامة لمسودة الاستراتيجية الأولى. لتكون التقارير مفيدة قدر الإمكان، لابد من إعدادها بآن قبل البدء بمرحلة الاستشارات. لذا، ينبغي مناقشة والاتفاق على شكل هذه التقارير مع شركاء التشاور المحليين خلال ورشة العمل.

يجب على الحكومة (وزارة الشباب) إعطاء ورشة العمل مع شركاء التشاور المحليين الاهتمام الكافي والترويج لها. يأخذ الشركاء في هذه المرحلة ملكية العملية، ويعتمد نجاح التشاور على توفر الملكية القوية. ضمن هذه الجهود ولزيادة تقدير ودعم منظمات الشباب غير الحكومية، على وزارة الشباب التفكير بإصدار كتب تأييد لشركاء التشاور المحليين بحيث يستخدمونها عند الاتصال بالسلطات المحلية ومجموعات أصحاب المصلحة المختلفة. على الوزارة أيضاً أن تفكر في إرسال كتب لرؤساء البلديات تطلب منهم دعم العملية. يجب إعطاء التعليمات لشركاء التشاور المحليين لتنظيم فعاليتين على الأقل في كل منطقة/ بلدية تقع تحت مسؤوليتهم. يجب إقامة فعالية خصيصاً لمجموعات أصحاب المصلحة المحليين، مثل الإدارة الحكومية للبلدية، والشرطة المحلية، ومسؤولي الصحة، والآباء والأمهات، والمعلمين، ومنظمات الشباب غير الحكومية. قد تأخذ الفعالية شكل لقاء مفتوح أو نقاش طاولة مستديرة. أما الفعالية الثانية فتكون مع الشباب فقط كونهم المجموعة الرئيسية المنتفعة في استراتيجية الشباب. من الأسهل التواصل مع الشباب في بيئة تخلو من الراشدين أو المسؤولين المحليين. فكر في تنظيم استشارات منفصلة للشباب من أعمار 15 إلى 19، و 20 إلى 24، أو قم بتنظيم فعالية للذين تقل أعمارهم عن سن الرشد القانوني وأخرى للذين تجاوزوا هذا السن. بذلك ستركز الفعالية التي تضم الأعمار الأقل على الأطفال والثانية على شؤون الشباب. حيث لا يوجد سن رشد قانوني كما هو الحال في بعض البلدان. ينصح بفصل الفعاليات لسن 18. أخيراً، اقترح تنظيم فعاليات غير منفصلة لكل جنس إذا كان ذلك يسهل النقاش.

من المفيد وجود حملة توعية وإعلام على المستوى الوطني والمحلي خلال مرحلة الاستشارات. قد يساهم ذلك في لفت انتباه الإعلام المركزي ومحطات التلفزيون والصحف على مستوى البلديات والدولة والإقليم. الظهور الإعلامي يحسّن من مكانة الاستراتيجية ويخلق جو من التقدير والأهمية. يجب إصدار وتوزيع مواد علاقات عامة ودعاية كجزء من الحملة من خلال شركاء التشاور المحليين، ومجموعات العمل القطاعية، واللجان الاستشارية لأصحاب المصلحة، ومنظمات الشباب غير الحكومية في المؤتمرات الصحفية. عندما يقدم شركاء التشاور المحليين تقاريرهم التي تحتوي على التغذية الراجعة للسكترتاريا فإنهم بذلك لعبوا أهم دور لهم في عملية الاستراتيجية

43 من الضروري أن يتم الاتفاق في النهاية على المبادئ التوجيهية من قبل شركاء التشاور المحليين. فمن شأن ذلك أن يعطى ملكية أكبر للمبادئ والعملية.

الوطنية للشباب. ولكن يجب إدراك أهمية شركاء التشاور المحليين كمورد والفائدة التي سيقدمونها للاستراتيجية مستقبلاً. لقد تمكن هؤلاء الشركاء من إحداث زخم كبير في منظمات الشباب غير الحكومية والمجموعات المحلية وكما حصلوا (على الأرجح أو نتمنى أن يكونوا) على التقدير على عملهم وزادوا من اهتمام الشباب الآخرين ورغبتهم بالمشاركة. لذا احرص على حصول شركاء التشاور المحليين للمعلومات حول تقدم السير بالاستراتيجية وفكر في استخدامهم بصورة فاعلة في الإعلان عنها. حاول أيضاً إيجاد سبل لدعمهم بعد الانتهاء من عملية الاستراتيجية الوطنية للشباب.

المرحلة الرابعة: تطوير المسودة الأولى

بعد تعريف أهداف وغايات الاستراتيجية الوطنية وبعد نقل المدخلات الشاملة من شركاء التشاور المحليين للسكترتاريا، يأتي وقت المهمة الشاملة لتطوير المسودة الأولى من الوثيقة⁴⁴. تلعب مجموعات العمل القطاعية الدور الأكبر هنا، مسترشدة بمنسقيها.

يجب أن تستلم كل مجموعة عمل موضوع واحد وغاية استراتيجية واحدة وأن يرأسها منسق على معرفة بالموضوع. أول مهمة لمجموعات العمل هي الحصول على نظرة شاملة على الموضوعات الرئيسية (مثلاً عن توظيف الشباب أو التعليم). ومن ثم تحضير دراسة تحليل الوضع. يجب أن تكون الأبحاث والمسوحات والإحصائيات أساس هذا التحليل كذلك التغذية الراجعة من مرحلة الاستشارات الشاملة. على ممثلي الحكومة في مجموعة العمل بين الوزارات المساهمة بتقديم المواد ذات الصلة المتوفرة في وزاراتهم لمنسقي مجموعات العمل. بالإضافة إلى دراسة تحليل الوضع، على كل مجموعة عمل تقديم مختصر يمكن تضمينه للاستراتيجية الوطنية للشباب. يتوجب على المنسقين كتابة التقارير لذلك⁴⁵.

يجب أن تعمل المجموعات بصورة منفصلة عن بعضها البعض خلال تطوير النتائج المتوقعة والمؤشرات المرتبطة بالغايات (انظر قسم 6.4). قد تكون هذه مهمة صعبة، وحتاج إلي التدريب والمهارات، لذا، يجب عقد ورشة عمل خاصة لتطوير المؤشرات. ويجب أن يشارك فيها كل منسقي مجموعات العمل وبعض الأعضاء. يجب كذلك دعوة أعضاء مجموعة العمل بين الوزارات. يجب ترتيب ذلك في ورشة عمل ليوم واحد تضم 20-25 مشارك وبوجود مدربين مهرة في عمليات تطوير الاستراتيجيات بحيث يكونوا مسؤولين عن المدخلات.

لا بد من التفكير في سبل الحصول على مدخلات من اللجان الاستشارية حول العمل الذي قامت به مجموعات العمل القطاعية. أحد الخيارات أن يتم منح فرصة (أسبوعين أو ثلاثة مثلاً) للاطلاع على أعمال مجموعات العمل المختلفة والتعليق عليها قبل إرسالها لفريق خبراء صياغة الاستراتيجية لدمجها في وثيقة استراتيجية واحدة.

44 يجب أن تكون اللجنة التوجيهية منفتحة إزاء إعادة التفكير في الغايات بعد عملية التشاور الشاملة. بحيث تتقبل احتمالية مراجعة عدد مجموعات العمل الموضوعية والموضوعات الرئيسية التي تناولها هذه المجموعات.

45 قد تكون دراسة تحليل الوضع التي تقدمها مجموعات العمل المختلفة شاملة جداً بالنسبة لمسودة استراتيجية الشباب. لكنها تعد مساهمات هامة للحصول على فكرة عن وضع الشباب. يجب على الحكومة التفكير في جمع التحليل معاً في إصدار واحد أو دعم من يقوم بذلك.

للحصول على جودة المنتج المطلوبة، يمكن أن يعمل منسقي مجموعات العمل القطاعية بدوام كامل أو أن يخصصوا جزء كبير من وقتهم لعملية استراتيجية الشباب في هذه المرحلة. لتمكينهم من ذلك، ننصح بمنحهم رواتب/ تعويضات/ منح فخرية على عملهم. كما يلزم تخصيص موازنة لتغطية تكاليف السفر والتكاليف المرتبطة بذلك (الطعام خلال الاجتماعات التي تدوم ليوم كامل) لأعضاء مجموعات العمل.

بعد أن تفرغ مجموعات العمل القطاعية من تحضير دراسات تحليل الوضع والنتائج المتوقعة والمؤشرات، وبعد أن أتيحت الفرصة للجان الاستشارية لإعطاء ملاحظاتهم، يتم تسليم كل شيء إلى الفريق المسؤول عن تحضير المسودة، والذي بدوره يتولى مهمة وضع المسودة المبدئية للإستراتيجية الوطنية للشباب.

بعد الانتهاء من تحضير المسودة المبدئية تقوم الهيئات المختلفة العاملة في هيكل الاستراتيجية الوطنية للشباب بمراجعة الوثيقة وإعطاء التغذية الراجعة الفورية. من الهام أن يقوم أعضاء مجموعة العمل بين الوزارات بمشاركة الوثيقة مع المسؤولين في وزاراتهم لضمان أن الاستراتيجية تتوافق مع الغايات والموازنات في المجالات السياسية في هذه الوزارات. يجب أن يجمع فريق الصياغة الملاحظات والمساهمات وأن يدمجها فيما ستصبح المسودة الأولى للإستراتيجية الوطنية للشباب.

المرحلة الخامسة: الاستشارات الثالثة

بعد تحضير المسودة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للشباب، يجب تعميمها والبدء بمرحلة استشارات جديدة.

الهدف من مرحلة الاستشارات هو الحصول على أكبر قدر ممكن من التغذية الراجعة البناءة عن المسودة بحيث تتحسن جودتها أكثر. يمكن عمل ذلك بعدة طرق، حسب الوقت والموارد المالية والبشرية. يجب تعميم المسودة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للشباب من خلال الموقع الإلكتروني لعملية الاستراتيجية الوطنية للشباب أو على الموقع الإلكتروني لوزارة الشباب. لابد بعدها من إرسال دعوات لتقديم التغذية الراجعة لمنظمات الشباب غير الحكومية ومجموعات أصحاب المصلحة المختلفة.

يجب تنظيم مؤتمر وطني للشباب من قبل وزارة الشباب، بحيث يجمع منظمات الشباب غير الحكومية من جميع أنحاء البلد، ويهدف إلى الاطلاع على مسودة الاستراتيجية ومناقشة محتواها وإعطاء تغذية راجعة فعلية لكيفية تحسينها أكثر.

كما يجب أن تفكر وزارة الشباب أو سكرتاريا الاستراتيجية الوطنية للشباب بتنظيم اجتماع أو اثنين مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة لمنحهم فرصة إعطاء التغذية الراجعة على المستوى الوطني والإقليمي، وبما يوفر لهذه المجموعات إمكانية فعلية لإعطاء المدخلات.

المرحلة السادسة: المسودة الأخيرة للإقرار

يتحمل فريق الصياغة مسؤولية جمع كل البيانات والملاحظات والمدخلات حول كيفية تحسين المسودة الأولى. الوثيقة الناجمة عن ذلك تشكل النسخة النهائية للإستراتيجية الوطنية للشباب والتي يجب أن تمر بالراحل الرسمية لموافقة الحكومة.

تختلف الإجراءات الرسمية لاعتماد استراتيجية حكومية من دولة إلى أخرى. في بعض الدول تكفي الموافقة على المستوى الوزاري، بينما في دول أخرى تحتاج الاستراتيجية إلى ختم رسمي بالموافقة من الحكومة أو رئاسة الوزراء. وهناك دول يتم فيها استشارة اللجنة البرلمانية المسؤولة عن الشباب. وقد يتطلب الأمر موافقة رئيس الدولة أو الحكومة أو العاهل. عادة ما يتم تقديم الاستراتيجية من خلال إجراء رسمي لجميع الوزراء المعنيين للموافقة على محتواها. طالما تؤدي مجموعة العمل بين الوزارات دورها بالشكل الصحيح وطالما تقوم الوزارات المعنية بوظيفتها، من المفروض ألا تظهر أية مشاكل في طريق الاستراتيجية الوطنية للشباب.

عند استكمال الاستراتيجية الوطنية للشباب، يجب أن يعقد مؤتمر صحفي- للتأكيد على مشاركة الشباب الفاعلة في عملية الاستراتيجية.

المرحلة السابعة: تطوير خطة العمل

تطوير خطة العمل مهمة فنية في الغالب. تتحمل مجموعات العمل القطاعية مسؤولية توفير مدخلات الخطة، ولكن عليها الحفاظ على التواصل الوثيق مع الوزارات المختلفة في الحكومة من خلال مجموعة العمل بين الوزارات. يجب عقد ورشة عمل تجمع منسقي مجموعات العمل القطاعية، أعضاء مجموعة العمل بين الوزارات، وخبراء صياغة الاستراتيجية (الذين تقع على عاتقهم مسؤولية توليف جميع المدخلات للخروج بوثيقة واحدة محكمة). عليك توضيح الفترة الزمنية الفعلية لخطة العمل، ثم توضيح كافة المهام في العملية مروراً بجميع العناصر التي يجب أن تشملها الخطة، وهي:

- الأهداف
- الغايات
- النتائج والمخرجات
- المؤشرات (التي تقيس مدى تحقيق الغايات)
- البيانات الأساسية (توضح نقطة بداية قياس التقدم والوصول إلى الغايات)
- الأنشطة (التي يجب أن تكون محددة زمنياً وعملية)
- المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة
- الموازنة (المؤسسات المسؤولة عن موازنة كل نشاط)

تأكد من أن جميع بنود الأنشطة والموازنات في خطة العمل موضحة وموافق عليها من قبل الهيئة أو المؤسسة التي ستنفذها. يجب أن تكون خطة العمل وثيقة ختوى على التزامات ومسؤوليات واضحة، وليست بيان سياسي أو مجرد قائمة أمنيات.

المراجع

مجلس أوروبا:

البيانات الختامية لمؤتمرات وزراء الشباب الأوروبي:

www.coe.int/t/dg4/youth/IG_Coop/ministers_conferences_en.asp

خبراء مجلس أوروبا في مؤتمرات سياسات الشباب، التقرير النهائي (2003):

www.coe.int/t/dg4/youth/Source/Resources/Documents/2003_YP_indicators_en.pdf

الميثاق الأوروبي المنقح عن مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية:

http://www.coe.int/t/dg4/youth/Source/Coe_youth/Participation/COE_charter_participation_en.pdf

معلومات حول الميثاق الأوروبي عن مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية ووثائق المتابعة:

www.youth-partnership.net/youth-partnership/ekcyp/BGKNGE/Participation

معلومات حول نظام الإدارة المشتركة:

www.coe.int/t/dg4/youth/Coe_youth/co_management_en.asp

حركة "لا لخطاب الكراهية":

http://www.coe.int/t/dg4/youth/News/Calls_for_applications/2013_TC_Bloggers_No_Hate_Speech_Movement_en.asp

الاتحاد الأوروبي

التقرير الرسمي (الورقة البيضاء) للمفوضية الأوروبية "دفعه جديدة للشباب الأوروبي" (2001):

http://ec.europa.eu/youth/youth-policies/doc26_en.htm

"الشباب - الاستثمار والتمكين"، استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة للشباب (2010-2018):

http://ec.europa.eu/youth/news/youth-investing-and-empowering_en.htm

سياسات الشباب القائمة على الأدلة / ورقة عمل موظفي المفوضية حول مؤشرات الاتحاد الأوروبي في مجال الشباب - لوحة مكونة من 40 مؤشر:

http://ec.europa.eu/youth/policy/evidence-based_en.htm

تقرير الاتحاد الأوروبي عن الشباب 2012 والذي يلخص نتائج دورة العمل الأولى لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي للشباب (2010-2012) ويقترح أوليات للسنوات الثلاث المقبلة:

http://ec.europa.eu/youth/policy/eu_youth_report_en.htm

الشباب في حركة: يحفز الاتحاد الأوروبي الشباب للعمل والتدريب والدراسة في الخارج:

http://ec.europa.eu/youthonthemove/index_en.htm

نعمل معاً من أجل شباب أوروبا في مجال بطالة الشباب:

http://ec.europa.eu/europe2020/pdf/youth_en.pdf

إراسموس+ برنامج الاتحاد الأوروبي الجديد للتعليم والتدريب والشباب والرياضة ابتداءً من كانون ثاني/يناير 2014:

http://ec.europa.eu/youth/erasmus-for-all/index_en.htm

رسالة من لجنة 5 أيلول/سبتمبر 2007 إلى البرلمان الأوروبي، المجلس، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، ولجنة الأقاليم لتعزيز مشاركة الشباب الكاملة في التعليم والعمل والمجتمع:

<http://europa.eu/scadplus/leg/en/cha/c11103.htm>

قرار المجلس بشأن مشاركة الشباب اللذين يحظون بفرص أقل:

<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2008:141:0001:0003:EN:PDF>

برنامج الشباب الأورو متوسطي الذي يعزز حركة الشباب والتفاهم بين الشعوب من خلال تبادل الشباب، الخدمة التطوعية، والتدريب والتشبيك:

<http://www.euromedyouth.net/>

خدمة العمل الخارجي الأوروبي:

http://eeas.europa.eu/top_stories/2011/171211_arabsprin_en.htm

شراكة الشباب بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا

شراكة الشباب بين المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا:

<http://www.youth-partnership.net>

مركز المعرفة الأوروبية لسياسات الشباب:

<http://www.youth-partnership.net/youth-partnership/ekcyp/index>

قاعدة بيانات كل بلد: القاعدة تابعة لمركز المعرفة الأوروبية لسياسات الشباب والمركز تابع

لشراكة الشباب بين المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا:

www.youth-partnership.net/youth-partnership/ekcyp/Country_2007

برنامج الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا في التعاون الأورو متوسطي، حقوق الإنسان، والحوار بين الثقافات:

<http://youth-partnership-eu.coe.int/youth-partnership/euromed/index>

منظومة الأمم المتحدة

برنامج العمل العالمي للشباب:

<http://www.un.org/events/youth98/backinfo/ywpa2000.htm>

مؤشرات تنمية الشباب لجميع مجالات الأولوية في برنامج العمل العالمي للشباب والبالغ عددها (15)

<http://www.un.org/esa/socdev/uniyin/youthindicators1.htm>

الشباب وأهداف التنمية الألفية:

<http://www.takingitglobal.org/themes/mdg/youthinpolicy.html>

<http://www.youthpost2015.org/>

<http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?type=12&page=view&nr=396&menu=35&str=youth>

<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs345/en/index.html>

http://www.un.org/esa/socdev/uniyin/documents/wyr07_chapter_4.pdf

دليل مختصر لمبعوثي الشباب للجمعية العامة للأمم المتحدة:

<http://www.un.org/esa/socdev/uniyin/documents/ydguide.pdf>

قرارات الأمم المتحدة بشأن الشباب، بما في ذلك مشاركة الشباب:

www.un.org/esa/socdev/uniyin/library.htm#resolutions

عشر خطوات لصياغة سياسات وطنية للشباب، بوابة الأمم المتحدة للشباب:

www.un.org/esa/socdev/uniyin/nationalpolicy.htm

مصادر أخرى

ما ينفع في مشاركة الشباب، المؤسسة الدولية للشباب، 2002:

www.iyfnet.org/uploads/what_works_in_youth_par.pdf

بوابة إلكترونية عن مشاركة الشباب وضعتها ست منظمات شباب بريطانية كبرى:

www.participationworks.org.uk

منتدى الشباب الأوروبي:

www.youthforum.org

الديمقراطية والحوار:

<http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies>

منهج الإطار المنطقي: تلخيص للنظرية وراء المنهجية في منهج الإطار المنطقي، الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (سيدا)، 2004:

www.sida.se/shared/jsp/download.jsp?f=SIDA1489en_web.pdf&a=2379

نهج الإطار المنطقي: كتيب للتخطيط الموجه بالأهداف، الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد)، 1999:

www.norad.no/default.asp?V_ITEM_ID=1069

نظرة إقليمية عامة: الشباب في المنطقة العربية:

<http://social.un.org/youthyear/docs/Regional%20Overview%20Youth%20in%20the%20Arab%20Region-Western%20Asia.pdf>

الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية - 2007 منظور شبابي:

<http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ead-07-3-e.pdf>

بطالة الشباب في المنطقة العربية (تقرير العربية حول تقرير منظمة العمل الدولية):

<http://english.alarabiya.net/articles/2013/02/06/264749.html>

مقالات حول السياسات الخارجية:

الأدبيات

أشتون. ميلاني. وآخرون (2005). الشباب والأهداف الإنمائية للألفية: التحديات والفرص المتاحة للتنفيذ. الفريق العامل المخصص للشباب والأهداف الإنمائية للألفية.

بارينغتون ليتش. ليندا. وآخرون (2007). الاستثمار في الشباب: استراتيجية التمكين. مكتب مستشاري السياسات الأوروبية.

مجلس أوروبا (2003a). الميثاق الأوروبي المعدل بشأن مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية. نشره مجلس أوروبا.

مجلس أوروبا (2003b). التقرير النهائي: خبراء مؤشرات سياسات الشباب. الاجتماع الثالث والخامس. مجلس أوروبا. مديرية الشباب والرياضة.

فين يرار دينستاد. "تقرير المؤتمر من منتدى سياسات الشباب: تعزيز تطوير خطط عمل وطنية لسياسات الشباب في جنوب شرق أوروبا". في طنجة كالوفسكا. بين التحديات والفرص: الشباب في جنوب شرق أوروبا. منتدى الشباب الأوروبي. 2001.

فين يرار دينستاد وتوبياس فليسبينكمير (2003). "تقرير البعثة: تطوير استراتيجية وطنية للشباب في مولدوفا" (غير منشور).

فين يرار دينستاد وتوبياس فليسبينكمير (2004). "تقرير البعثة: تطوير استراتيجية وطنية للشباب في أرمينيا" (غير منشور).

فين يرار دينستاد (2007). كما يرى من الخارج. وضع استراتيجية وطنية للشباب في الجبل الأسود - تقييم خارجي للعملية. برنامج منتدى جنوب البلقان.

فين يرار دينستاد (2008). تطوير استراتيجية وطنية للشباب في جمهورية صربيا. تقييم خارجي (غير منشور).

فين يرار دينستاد (2009). "مشاركة الشباب في تطوير سياسات الشباب - حالة جنوب شرق أوروبا". مجلة القيوط عدد (14) Coyote نشره مجلس أوروبا.

المفوضية الأوروبية (2001). تقرير رسمي (ورقة بيضاء) "دعوة جديدة للشباب الأوروبي". http://ec.europa.eu/youth/youth-policies/doc26_en.htm

تم الوصول له في نيسان/أبريل 2009.

برنامج منتدى جنوب البلقان (2004). حزمة المعلومات. عملية تطوير خطة عمل وطنية للشباب في الجبل الأسود. www.gom.cg.yu/files/1127294864.pdf

تم الوصول له في نيسان/أبريل 2009.

كالوفسكا طنجة (2001). بين التحديات والفرص: الشباب في جنوب شرق أوروبا. منتدى الشباب الأوروبي.

ماركوفيتش. داركو وستانسلاف فوكوفيتش (2007). هل تؤدي جميع الطرق إلى سياسات الشباب؟ - دراسة عن وضع سياسات الشباب على مستوى البلديات في صربيا. برنامج منتدى جنوب البلقان.

مولند. ستيفان وغوران شيل (2004). النظر إلى الوراء. التحرك للأمام: دليل التقييم للوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (سيذا). 2004.

وزارة الشباب والرياضة الرومانية (2001). خطة عمل الشباب لجمهورية رومانيا. وزارة الشباب والرياضة الرومانية.

وزارة الشباب والرياضة الصربية. تقديم عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب في صربيا (2007) (غير منشور).

وزارة الشباب والرياضة الصربية. "الاستراتيجية الوطنية للشباب". مسودة شباط / فبراير. 2008. www.zamislizivot.org

آخر مرة تم الوصول له في نيسان/أبريل 2009.

نوراد (1999). منهج الإطار المنطقي: كتيب للتخطيط الموجه بالأهداف (النسخة الرابعة). الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد).

فريق الجبل الأسود (2006). "خطة العمل الوطنية للشباب في الجبل الأسود" (الترجمة الإنجليزية. صندوق الأمم المتحدة للسكان 2008 غير منشور). الاعتماد على الشباب (تقارير الدول عن وضع الشباب في 15 دولة في أوروبا وآسيا الوسطى).

سيورالا. لاسيه (2006). إطار أوروبي لسياسات الشباب. مديرية الشباب والرياضة. نشره مجلس

http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/01/27/the_arab_world_s_youth_army

http://youth-partnership-eu.coe.int/youth-partnership/euromed/Euromed_Youth_policy.html

http://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/arab_youth/Pages/index.aspx

http://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/public_policy/arab_youth/events/ifi_ay_studyingYouthSeminar/docs/ifi_ay_goethe_studyingYouth_report.pdf

<http://www.entrepreneurship.org/en/Blogs/Policy-Forum-Blog/2011/March/The-Gift-of-Arab-Youth.aspx>

http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2010/03/17/changing_views_of_youth_in_the_arab_world

<http://www.arabyouthsurvey.com/english>

<http://www.chathamhouse.org/events/view/185229>

http://www.unicef.org/media/files/Summary_Report_A_GENERATION_ON_THE_MOVE_AUB_IFI_UNICEF_MENARO.pdf

ملحق قائمة المصطلحات العربية

أوروبا.
معهد الدولة لحماية الأسرة، وزارة الشباب والرياضة الكرواتية (2002)، "برنامج العمل الوطني للشباب".
والث. اندرياس وآخرون (2002)، "خولات الشباب، سياسية الشباب والمشاركة- تقرير بأعلى مستوى"، ص 28-29.
<http://www.iris-egris.de/yoyo/pdf/irelanr.pdf>
تم الوصول له في نيسان/أبريل 2009.
ويليامسون، هوارد (2008)، دعم الشباب في أوروبا، المجلد الثاني، نشره مجلس أوروبا.
بعثة البنك الدولي لكوسوفو (2005) الشباب في كوسوفو- ورقة سياسة عن "صوت الشباب في كوسوفو"، البنك الدولي.
البنك الدولي (2007)، "سياسات الشباب: عملها وفهمها بالشكل الصحيح"، في تقرير التنمية في العالم 2007، البنك الدولي.
أورتنجرين، كاري (2004)، منهج الإطار المنطقي، ملخص للنظرية وراء منهج الإطار المنطقي، الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (سيدا).

المصطلحات المتعارف عليها في الدول العربية	المصطلح في اللغة الإنجليزية
مدافعة أو كسب التأيد أو الدعوة وكسب التأيد أو مناصرة	Advocacy
نهج أو مقارنة أو أسلوب عام	Approach
توعية أو تحسيس	Awareness
حملات توعية أو تحسيسية	Awareness campaigns
كفاءات أو كفايات	Competence
فعالية أو حدث أو تظاهرة	Event
تعليم رسمي أو تربية عمومية أو تعليم عمومي أو تعليم	Formal education
نظامي أو تربية نظامية	
النوع الاجتماعي أو الجندر أو الجنوسة أو الجنسانية	Gender
الحكومة أو إدارة الحكم أو الحكامة	Governance
عضو أو منخرط	Member
العضوية أو الانخراط	Membership
تعلم غير رسمي أو تعلم غير نظامي	Nonformal education
مدرب أو مكون	Trainer
تدريب أو تكوين	Training
عامل شبابي أو مؤطر شبابي	Youth worker (Encadrer)

Sales agents for publications of the Council of Europe

Agents de vente des publications du Conseil de l'Europe

BELGIUM/BELGIQUE

La Librairie Européenne -
The European Bookshop
Rue de l'Orme, 1
BE-1040 BRUXELLES
Tel.: +32 (0)2 231 04 35
Fax: +32 (0)2 735 08 60
E-mail: info@libeurop.eu
<http://www.libeurop.be>

Jean De Lannoy/DL Services
Avenue du Roi 202 Koningslaan
BE-1190 BRUXELLES
Tel.: +32 (0)2 538 43 08
Fax: +32 (0)2 538 08 41
E-mail: jean.de.lannoy@dl-servi.com
<http://www.jean-de-lannoy.be>

BOSNIA AND HERZEGOVINA/ BOSNIE-HERZÉGOVINE

Robert's Plus d.o.o.
Marka Marulića 2/V
BA-71000 SARAJEVO
Tel.: + 387 33 640 818
Fax: + 387 33 640 818
E-mail: robertsplus@bih.net.ba

CANADA

Renouf Publishing Co. Ltd.
22-1010 Polytek Street
CDN-OTTAWA, ONT K1J 9J1
Tel.: +1 613 745 2665
Fax: +1 613 745 7660
Toll-Free Tel.: (866) 767-6766
E-mail: order.dept@renoufbooks.com
<http://www.renoufbooks.com>

CROATIA/CROATIE

Robert's Plus d.o.o.
Marasovićeva 67
HR-21000 SPLIT
Tel.: + 385 21 315 800, 801, 802, 803
Fax: + 385 21 315 804
E-mail: robertsplus@robertsplus.hr

CZECH REPUBLIC/ RÉPUBLIQUE TCHÈQUE

Suweco CZ, s.r.o.
Klečakova 347
CZ-180 21 PRAHA 9
Tel.: +420 2 424 59 204
Fax: +420 2 848 21 646
E-mail: import@suweco.cz
<http://www.suweco.cz>

DENMARK/DANEMARK

GAD
Vimmelskæft 32
DK-1161 KØBENHAVN K
Tel.: +45 77 66 60 00
Fax: +45 77 66 60 01
E-mail: reception@gad.dk
<http://www.gad.dk>

FINLAND/FINLANDE

Akateeminen Kirjakauppa
PO Box 128
Keskuskatu 1
FI-00100 HELSINKI
Tel.: +358 (0)9 121 4430
Fax: +358 (0)9 121 4242
E-mail: akateeminen@akateeminen.com
<http://www.akateeminen.com>

FRANCE

Please contact directly /
Merci de contacter directement
Council of Europe Publishing
Editions du Conseil de l'Europe
FR-67075 STRASBOURG cedex
Tel.: +33 (0)3 88 41 25 81
Fax: +33 (0)3 88 41 39 10
E-mail: publishing@coe.int
<http://book.coe.int>

Librairie Kléber
1 rue des Francs-Bourgeois
FR-67000 STRASBOURG
Tel.: +33 (0)3 88 15 78 88
Fax: +33 (0)3 88 15 78 80
E-mail: librairie-kleber@coe.int
<http://www.librairie-kleber.com>

GREECE/GRÈCE

Librairie Kauffmann s.a.
Stadiou 28
GR-105 64 ATHINAI
Tel.: +30 210 32 55 321
Fax: +30 210 32 30 320
E-mail: ord@otenet.gr
<http://www.kauffmann.gr>

HUNGARY/HONGRIE

Euro Info Service
Pannónia u. 58.
PF. 1039
HU-1136 BUDAPEST
Tel.: +36 1 329 2170
Fax: +36 1 349 2053
E-mail: euroinfo@euroinfo.hu
<http://www.euroinfo.hu>

ITALY/ITALIE

Licosa SpA
Via Duca di Calabria, 1/1
IT-50125 FIRENZE
Tel.: +39 0556 483215
Fax: +39 0556 41257
E-mail: licosa@licosa.com
<http://www.licosa.com>

NORWAY/NORVÈGE

Akademika
Postboks 84 Blindern
NO-0314 OSLO
Tel.: +47 2 218 8100
Fax: +47 2 218 8103
E-mail: support@akademika.no
<http://www.akademika.no>

POLAND/POLOGNE

Ars Polona JSC
25 Obbroncow Street
PL-03-933 WARSZAWA
Tel.: +48 (0)22 509 86 00
Fax: +48 (0)22 509 86 10
E-mail: arspolona@arspolona.com.pl
<http://www.arspolona.com.pl>

PORTUGAL

Marka Lda
Rua dos Correeiros 61-3
PT-1100-162 LISBOA
Tel: 351 21 3224040
Fax: 351 21 3224044
Web: www.marka.pt
E mail: apoio.clientes@marka.pt

RUSSIAN FEDERATION/ FÉDÉRATION DE RUSSIE

Ves Mir
17b, Butlerova ul. - Office 338
RU-117342 MOSCOW
Tel.: +7 495 739 0971
Fax: +7 495 739 0971
E-mail: orders@vesmirbooks.ru
<http://www.vesmirbooks.ru>

SWITZERLAND/SUISSE

Planetis Sàrl
16 chemin des Pins
CH-1273 ARZIER
Tel.: +41 22 366 51 77
Fax: +41 22 366 51 78
E-mail: info@planetis.ch

TAIWAN

Tycoon Information Inc.
5th Floor, No. 500, Chang-Chun Road
Taipei, Taiwan
Tel.: 886-2-8712 8886
Fax: 886-2-8712 4747, 8712 4777
E-mail: info@tycoon-info.com.tw
orders@tycoon-info.com.tw

UNITED KINGDOM/ROYAUME-UNI

The Stationery Office Ltd
PO Box 29
GB-NORWICH NR3 1GN
Tel.: +44 (0)870 600 5522
Fax: +44 (0)870 600 5533
E-mail: book.enquiries@tso.co.uk
<http://www.tsoshop.co.uk>

UNITED STATES and CANADA/ ÉTATS-UNIS et CANADA

Manhattan Publishing Co
670 White Plains Road
USA-10583 SCARSDALE, NY
Tel: + 1 914 472 4650
Fax: +1 914 472 4316
E-mail: coe@manhattanpublishing.com
<http://www.manhattanpublishing.com>

Council of Europe Publishing/Editions du Conseil de l'Europe
FR-67075 STRASBOURG Cedex

Tel.: +33 (0)3 88 41 25 81 – Fax: +33 (0)3 88 41 39 10 – E-mail: publishing@coe.int – Website: <http://book.coe.int>

كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب... دليل منهجي لتطوير سياسات للشباب للدول العربية

ماهي سياسات الشباب، وما هي العناصر الرئيسية التي يجب أن تتضمنها الاستراتيجية الوطنية للشباب؟ كيف يمكن أخذ رأي الشباب وإشراكهم في عمليات تطوير السياسات الخاصة بهم؟ كيف تقوم مؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والأمم المتحدة بتناول سياسات الشباب، وكيف يمكن ربط ذلك مع جهود الحكومات الوطنية في تطوير أجندة سياسات الشباب؟ هذه بعض الأسئلة المحورية التي يتناولها هذا الدليل.

يمكن اعتبار دليل تطوير سياسات للشباب للدول العربية مصدراً وأداة ودليل نافع لصانعي السياسات وللمنظمات غير الحكومية والمجموعات المعنية الأخرى التي تدعم صنع سياسات شباب محسنة على المستوى الوطني.

يطرح هذا الدليل نموذجاً محتملاً لكيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب، مبنية على مشاهدات المؤلف في بلدان جنوب شرق وشرق أوروبا. حيث أصبح لدى هذه الدول خبرة في تناول سياسات الشباب بطريقة أفقية وعبر قطاعية، ثم من خلالها إشراك الشباب بشكل فعال.

<http://youth-partnership-eu.coe.int>
youth-partnership@partnership-eu.coe.int

الاتحاد الأوروبي هو شراكة اقتصادية وسياسية بين 28 دولة أوروبية ديمقراطية، يهدف لتحقيق السلام والازدهار والحرية لمواطني هذه الدول والبالغ عددهم 500 مليون- في عالم أكثر عدلاً وأماناً. ولتحقيق أهداف الاتحاد، شكلت الدول الأوروبية هيئات لتديره ولتتبنى تشريعاته، أهم هذه الهيئات البرلمان الأوروبي (يمثل الشعب الأوروبي) ومجلس الاتحاد الأوروبي (يمثل الحكومات الوطنية) والمفوضية الأوروبية (تمثل المصالح المشتركة في الاتحاد الأوروبي).

مجلس أوروبا هو المؤسسة الحقوقية الرائدة في القارة الأوروبية، ويضم 47 دولة عضو، منها 28 عضو في الاتحاد الأوروبي. وقد وقع جميع أعضاء المجلس على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تسعى لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. تشرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على تطبيق الاتفاقية في الدول الأعضاء.

<http://europa.eu>

www.coe.int



EUROPEAN UNION

COUNCIL OF EUROPE



CONSEIL DE L'EUROPE

<http://book.coe.int>

ISBN 978-92-871-8094-0

€27/US\$54 each volume

